العدد (١٤) نوفمبر ١٩٩٩

AL-Muhasiboon

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في أعمال المؤتمر العلمي الدولي «المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين» في بيروت

تكريم أعضاء مجلس الأمة من المحاسبين وأهالي الأسرى أعضاء الجمعية

- التعاون الأكاديمي بين جامعة الكويت وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في باكستان
- عائد ومخاطر الاستثمار بالأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية
- الرؤية المحاسبية للإيجار التمويلي (الرأسمالي)
- افتتاح الموسم التدريبي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

عضوية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

أولا: شروط العضوية:

يشترط في العضو أن يكون:

أ- حاصلا على درجة البكالوريوس في التجارة (تخصص المحاسبة والمراجعة) أو ما يعادلها باقتراح من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية.

ب- من الحاصلين على الشهادات المهنية والزمالة (تخصص محاسبة ومراجعة) بعد موافقة الجمعية العمومية العادية.

ج- من حملة الدبلوم (تخصص محاسبة) من خريجي كلية الدراسات التجارية (المعهد التجاري سابقا) أو ما يعادلها.

هـ- أن يكون كامل الأهلية متمتعا بالحقوق المدنية وذو سمعة حسنة وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره.

ثانيا: نوعية العضوية:

أ- أعضاء عاملون: وهم الأعضاء الكويتيون الذين يحملون بكالوريوس التجارة (تخصص المحاسبة) ويباشرون ما لهم من حقوق ويؤدون ما عليهم من واجبات وفقا لأحكام نظام الجمعية الأساسي، ويكون لهم حق الحضور والتصويت والترشيح في اجتماعات الجمعية العمومية.

ب- أعضاء منتسبون: وهم الأعضاء حملة البكالوريوس من غير الكويتيين وحاملو الشهادات المهنية والزمالة وحملة الدبلوم الكويتيون على ألا يكون لهم حق التصويت أو حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

ج- أعضاء شرف: يجوز قبول أعضاء شرف في الجمعية من الكويتيين أو غيرهم ممن أدوا للمهنة خدمات جليلة، على ألا يكون لهم حق التصويت أو حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

المهنة وتحديات Y2k

ونحن في أواخر عام ١٩٩٩ وفي نهاية القرن العشرين تستعد البشرية جمعاء لاستقبال الألفية الثالثة بكل ما يحمله من تطورات متوقعة وغير متوقعة في جميع مجالات الحياة، وخاصة المجالات العلمية والمهنية.

وكما يأتي التطور والتقدم بإيجابياته مثلما رأينا من ثورات علمية عديدة في مجالات الاتصالات والالكترونيات والحاسبات وعلم الفضاء، وكذلك في المجالات المهنية والاقتصادية من عولمة واتحادات اقتصادية وغيرها، تأتي مع هذا التطور والتقدم أيضا صعوبات عديدة وتحديات كثيرة، تتطلب جميعها مواجهة المشكلات مواجهة علمية، ووضع الحلول الممكنة لها بنفس سرعة العصر، حيث إن أي تأخير سينتج عنه التجرع من كأس التخلف، وبالتالي عدم القدرة على تحقيق أي تقدم أو ازدهار.

من هذا المنطلق فإنه يجب على القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة ومكاتب تدقيق الحسابات بصفة خاصة، سرعة العمل على مواكبة تطورات عصر الانترنت والفضائيات والجات والعولمة، لأن البقاء لم يكن للأقوى ولكن للأسرع، وذلك حتى يتسنى التغلب على جميع التحديات بالعلم والخبرة والتجربة، والعمل على دراستها حتى يمكن مواءمتها، مع ضرورة تأهيل الكوادر البشرية، وكذلك وضع المعايير التي تضمن حسن أدائها ورقابتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تحقق الأهداف المنشودة منها.

عزيزي القارئ..

يتضمن هذا العدد من مجلة «المحاسبون» الكثير من الموضوعات العلمية والمهنية والثقافية، حيث تناول العدد دراسات وبحوثا حول المعايير المحاسبية المختلفة وأثرها على صافي الربح، عائد ومخاطر الاستثمار بالأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية، مسؤولية مراجع الحسابات تجاه مشكلة العام ٢٠٠٠، وعقود الإيجار الرأسمالية (التمويلية)، هذا بالإضافة إلى العديد من الأخبار الاقتصادية المحلية والعربية والدولية وبعض النظم والتشريعات المهمة.

آملين أن تكون «المحاسبون» بدورياتها – ومن خلال متابعتها وملاحقتها لجميع الأحداث التي تهم المهنة وجميع الأمور المرتبطة بها – قد ساهمت في تزويد القارئ بالمعلومات التي تخدمه وتزيد من معرفته.

رئيس التحرير

خالد محمد الجريوي

المحاسبون
Al-Muhasiboon

العدد (١٤)
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير
The Editor-in-Chief

خالد محمد الجريوي
Khaled Mohammed Al-Jraiwi

سكرتير التحرير
Editing Secretary

علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors:

صافي عبدالعزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawa

عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M. Elbader

المستشارون
Consultants

د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

● افتتاح البرنامج التدريبي للموسم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠

■ أخبار الجمعية

4

- وفد الجمعية يشارك في المؤتمر العلمي الدولي في بيروت.
- التعاون الأكاديمي بين جامعة الكويت والجمعية.
- الجمعية تكرم أعضاء مجلس الأمة من المحاسبين وأهالي الأسرى أعضاء الجمعية.
- وفد لجنة الأمم المتحدة للتعويضات يزور الجمعية.
- الترتيبات الخاصة برحلة العمرة.
- لقاء تعريفي وتنسيقي مع المشرف على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون.
- قاعة تدريبية جديدة بالجمعية.
- افتتاح الموسم التدريبي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

■ المراسلات

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة - دولة الكويت فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢ هاتف: ٤٨٤١٦٦٢-٤٨٤٩٧٩٩

■ الإعلانات

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة - الكويت فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢ هاتف: ٤٨٤١٦٦٢-٤٨٤٩٧٩٩

■ Correspondence

Should be addressed to: The Editor-in-Chief, Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait. Cable: Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel: 4841662 - 4849799

■ Advertisements

Agreements in that regared should be made with the management of the Kuwait Accountants and Auditors Association. P.O.Box 22472, Safat - 13085 State of Kuwait. Cable: Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel: 4841662 - 4849799

Issue No. (14)

A Specialized Scientific Periodical Published By The
Kuwaiti Accountants and Auditors Association

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

BOARD OF (KAAA)

رئيس مجلس الإدارة
Chairman
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

نائب الرئيس
Vice - Chairman
خالد محمد الجريوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

أمين السر
General Secretary
صافي عبدالعزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

أمين الصندوق
Treasurer
خالد عبدالله محمد الغانم
Khaled Abdalla Mohamed Al-Ganeim

أعضاء مجلس الإدارة
Board Members
عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M. Elbader
محمد حمود إبراهيم الهاجري
Mohammed H.I. Al-Hajeri
علي عامر الهاجري
Ali Amer AL-Hajeri
صلاح عبدالله الخلف السعيد
Salah A.A Alsaeed
ناصر خليف العنزي
Naser Khalif AL-Anzi

● حفل تكريم أعضاء مجلس الأمة وأهالي الأسرى

■ **المحاسبة حول العالم** 8

- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في باكستان.

■ **بحوث ومقالات** 12

- عائد ومخاطر الاستثمار بالأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية.
- المعايير المحاسبية المختلفة وأثرها على صافي الربح.
- الرؤية المحاسبية للإيجار التمويلي (الرأسمالي).

■ **دراسات** 24

- مسؤولية المراجع تجاه مشكلة العام ٢٠٠٠.
- دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.

■ **موجز محلي** 31

■ **عالم المال والاقتصاد** 42

■ **نظم وتشريعات** 55

- النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

■ **في دائرة الضوء** 62

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

■ الاشتراكات

- الكويت ودول مجلس التعاون: ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية، ٥ دنانير كويتية للأفراد، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد، ١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولارا أمريكيا للمؤسسات.

قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة المحاسبون.

■ الأسعـــــار

سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولارات أميركية مضافا إليها أجور البريد.

■ Subscriptions

- Kuwait and GCC Countries: 2.5 KD For KAAA Members, 5 KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.

Non-Arab Countries: $ 50 individuals, $ 80 for companies and establishments.

(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor in Chief of Al-Muhasiboon Magazine).

■ Prices

Price of one copy:
- 1/2 KD for KAAA members.
- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، وهي غير مسؤولة عما ينشر من آراء

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في مؤتمر نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في أعمال المؤتمر العلمي الدولي السابع التي عقدته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان خلال الفترة من ١٤ ـ ١٦ أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان «المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين»، وذلك برعاية معالي رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد سليم الحص، وبحضور أعداد كبيرة من المشاركين في جميع دول العالم من المعنيين بالشؤون المهنية والاقتصادية والمالية، وكذلك العديد من الجهات المهنية والاكاديمية العربية والأجنبية، حيث مثل الجمعية في أعمال المؤتمر المذكور وفد ضم كلا من السادة:

١ ـ عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد (رئيس مجلس الإدارة)

٢ ـ صافي عبد العزيز المطوع (أمين السر)

٣ ـ خالد عبد الله الغانم (أمين الصندوق)

هذا وقد تناولت جلسات عمل المؤتمر الموضوعات التالية:

١ ـ الوحدات الاقتصادية الكبيرة وعمليات الدمج.

٢ ـ المكننة والانترنت وتكنولوجيا الاتصالات.

٣ ـ تعزيز دور المنظمات المهنية الدولية لتطبيق المعايير والمقاييس الدولية.

٤ ـ الأسواق المالية وحركة الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال.

٥ ـ النظام النقدي وتقلبات الأسعار وانعكاسه على الاتفاقيات الدولية والعقود.

٦ ـ المنافسة في ظل العولمة وما تستلزمه من زيادة في الانتاجية وخفض التكلفة.

٧ ـ الاتجاه الدولي للخصخصة وما يواجهه من مشكلات.

٨ ـ التأهيل والتطوير المهني لمواكبة انعكاسات العولمة.

٩ ـ ضريبة القيمة المضافة.

١٠ ـ تطور المحاسبة الفندقية.

وقام وفد الجمعية بإهداء نسخة من مجلد ترجمة معايير المحاسبة الدولية إلى معالي رئيس الوزراء اللبناني وكذلك إلى الدكتور موفق اليافي نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالإضافة إلى المشاركة في اللقاء الختامي بمقر نقابة خبراء المحاسبة في بيروت الذي حضره جميع الوفود المشاركة في المؤتمر.

● معالي رئيس مجلس الوزراء اللبناني يتسلم نسخة المعايير من رئيس الجمعية

● عبداللطيف الماجد

● صافي المطوع

● خالد الغانم

وما يلي التوصيات الصادرة في ختام المؤتمر:

١ ـ أكد المؤتمرون ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته الكاملة في انتهاج سياسات جديدة للتعاون الإنمائي تقضي بمساعدة الدول النامية على دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي ومساعدتها لدى ثبوت عجزها عن سداد ديونها الخارجية، واتخاذ خطوات جدية لإنشاء صندوق احتياطي مالي عالمي لمواجهة مديونيات الدول الفقيرة، أو تعديل نظام صندوق النقد الدولي على نحو يعفي الدول التي تعاني مشاكل اقتصادية من سداد ديونها مؤقتا.

٢ ـ اعتماد نظام أمن معلوماتي يشجع على استخدام شبكة المعلومات لنشر ونقل المعلومات والتجارة الإلكترونية.

٣ ـ التشديد على مبدأ التدريب المهني المستمر لمهنة المحاسبة والتدقيق للالتزام بالمعايير الدولية وتطوير منهجي لمواكبة

التقنيات الحديثة.

٤ ـ تشجيع الصناعات الإلكترونية والبرمجة الوطنية كي تستطيع المنافسة.

٥ ـ تشجيع مبدأ تقديم خدمات مهنية متخصصة من قبل خبراء المحاسبة المجازين لتوفير قدر أكبر من التعاون فيما بينهم.

٦ ـ التأكيد على اعتماد واتقان الوسائل التقنية الحديثة وأسس تشغيلها استعدادا لمتطلبات التطور التقني المستمر.

٧ ـ شدد المؤتمرون على أهمية تعاون خبراء المحاسبة مع الحكومة في تحديث القوانين وتفعيل الوسائل والنظم الإدارية الداخلية للدوائر والمؤسسات الرسمية في كل ما يتعلق بالفساد الإداري والعمل على رفع مستوى الموارد البشرية.

٨ ـ حث كافة المؤسسات على اعتماد مبدأ المواصفات العالمية للجودة والنوعية لخدمة الاقتصاد والإدارة ولتسهيل مهمة مفوض المراقبة في إبداء رأيه بموضوعية واستقلالية.

٩ ـ الدعوة إلى تسريع عمليات الدمج فيما بين المصارف والشركات محليا وعربيا لتوفير مداخيل رأس مالية عالية.

١٠ ـ التوجه إلى معرفة معايير التدقيق المتعلقة بالنظم الإلكترونية ونظام الأمن للأجهزة الإلكترونية الحديثة.

١١ ـ أكد المؤتمرون ضرورة انضمام كافة الهيئات المهنية المحاسبية الرسمية في الدول العربية للاتحاد العربي الأوروبي للمحاسبين القانونيين بهدف تعزيز دور هذه الهيئات في مواكبة التطورات في مهنة المحاسبة دوليا ولتمكينها من مواجهة تحديات العولمة.

١٢ ـ يؤكد المؤتمرون على أن مهام التأهيل والتعليم المحاسبي في الدول العربية مناط بصفة حصرية بالهيئات والجمعيات العربية الرسمية في هذه الدول ويطالب جامعة الدول العربية بعدم التعامل خارج هذا الإطار التنظيمي والقانوني للمهنة.

١٣ ـ اعتماد مقاييس إدارية وتقنية لإعادة هندسة الأعمال (Business Process Re-engineering) في إدارات الدولة والشركات التجارية والمهنية أولها المحاسبة والتدقيق لتبني نموذج عمل إلكتروني ولبناء اقتصاد إلكتروني وطني وإقليمي في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد واعتماد المكننة كعمل إلكتروني شامل لبناء اقتصاد متطور إلى جانب البنية التحتية التي تحتاج إلى تعديل سياسي وإداري لطريقة الأعمال.

التعاون الأكاديمي بين جامعة الكويت وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

من منطلق التعاون الاكاديمي والتواصل بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجامعة الكويت قام السيد عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد (رئيس مجلس إدارة الجمعية) بناء على دعوة من الدكتور سعود الحميدي (مدرس مقرر أصول المراجعة رقم ٣٢١) بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت بالقاء محاضرتين لطلبة قسم المحاسبة بالكلية حول موضوع «التشريعات المنظمة لمهنة المراجعة في دولة الكويت»، حيث تم في المحاضرة الاولى التي عقدت يوم الاحد الموافق ١٠/١٠/١٩٩٩ التعريف بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كاحدى المنظمات المهنية وأهدافها بالاضافة إلى ميثاق شرف مزاولة مهنة مراجعة الحسابات في دولة الكويت، وفي المحاضرة الثانية التي عقدت يوم الاثنين الموافق ١١/١٠/١٩٩٩ تم استعراض قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم ٥ / ٨١ المعمول به حاليا في دولة الكويت ومشروع تعديل القانون الذي قامت الجمعية بتقديمه إلى مجلس الأمة لمناقشته واقراره والذي يتضمن بعض التعديلات التي استوجبتها التطورات الحديثة على المهنة.

● رئيس مجلس الإدارة يلقي محاضرة بجامعة الكويت عن المراجعة

● الطلبة المشاركون في المحاضرة عن المراجعة في جامعة الكويت

هذا بالاضافة إلى طرح المناقشات مع الطلبة المشاركين والرد على جميع استفساراتهم التي ترتبط بتلك الموضوعات، مما أثرى موضوع المحاضرة وعظم الفائدة العلمية لدى الطلبة المشاركين.

وقد تقدم الاستاذ الدكتور محمد أحمد العظمة القائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية برسالة شكر وتقدير إلى السيد عبد اللطيف الماجد وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على اسهاماتها القيمة والمشاركة الايجابية في دعم القدرات الاكاديمية لطلبة الكلية من خلال نقل خبرات الواقع العملي.

الجمعية تكرم أعضاء مجلس الأمة من المحاسبين وأهالي الأسري أعضاء الجمعية

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (اللجنة الثقافية والاجتماعية) حفل تكريم يوم الاثنين الموافق ٢٥/١٠/١٩٩٩ للسادة أعضاء مجلس الأمة من المحاسبين وهم كل من:

- السيد مشاري جاسم العنجري.
- السيد عبد العزيز عبد اللطيف المطوع.
- السيد أحمد دعيج الدعيج.

وكذلك تكريم أهالي الاسرى أعضاء الجمعية:

١- السيد فوزي إبراهيم العبد الجليل

٢- السيد نبيل أحمد علي الرشود.

ضارعين لله عز وجل أن يفك قيدهما وقيد جميع أسرى الكويت وهو السميع المجيب.

حيث تم توزيع الدروع التذكارية والهدايا للمحتفى بهم بحضور ومشاركة أعضاء الجمعية، وتلا ذلك حفل عشاء على شرف السادة الحضور.

● تكريم الأستاذ/ مشاري العنجري. نائب رئيس مجلس الأمة

● تكريم أهالي الأسرى أعضاء الجمعية

● تكريم الأستاذ/ أحمد الدعيج. عضو مجلس الأمة

● تكريم الأستاذ/ عبدالعزيز المطوع. عضو مجلس الأمة

● زيارة وفد لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

وفد لجنة الأمم المتحدة للتعويضات يزور الجمعية

بناء على طلب من الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، تم ترتيب زيارة لوفد لجنة الأمم المتحدة للتعويضات للاجتماع مع مسؤولي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وعددا من أعضاء الجمعية من الاكاديميين والمهنيين والخبراء المحاسبين وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١١/٩/١٩٩٩ بمقر الجمعية، وذلك للوقوف على المعايير المحاسبية المستخدمة من قبل مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في الكويت قبل الغزو والاستئناس بالرأي حول بعض البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمطالبات الفردية التجارية.

قاعة تدريبية جديدة بالجمعية

من منطلق اهتمامات مجلس إدارة الجمعية ولجنة التدريب فقد تم اعادة تجديد وتنظيم احدى القاعات القديمة بمبنى الجمعية لاستغلالها كقاعة تدريبية أخرى بالاضافة إلى القاعة التدريبية الاولى المتوفرة لدى الجمعية وذلك للمساهمة في توسيع الانشطة التدريبية والتأهيلية للجمعية، حيث تم تزويدها بالاثاث والمعدات الحديثة المخصصة للتدريب.

وجدير بالذكر أن ادارة الجمعية وبتعاون اللجان الفرعية العاملة دأبت على توسعة وتجديد مبنى الجمعية للمساهمة في تفعيل الانشطة المتعددة من اجتماعية وتدريبية وندوات ومؤتمرات، حيث سبق وتم انشاء مبنى جديد يتضمن إحدى القاعات التدريبية بالاضافة إلى القاعة الكبرى الخاصة بالندوات والمؤتمرات ولقاءات أعضاء الجمعية، وكذلك إنشاء قاعة للمكتبة العلمية بالجمعية، والتي يتم حاليا إجراء الترتيبات النهائية استعدادا لافتتاحها أمام أعضاء الجمعية.

الترتيبات الخاصة برحلة العمرة

تقوم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (اللجنة الثقافية والاجتماعية) باتخاذ جميع الترتيبات الخاصة برحلة العمرة المزمع القيام بها خلال الاسبوع الاول من شهر رمضان المبارك بمشيئة الله تعالى، والجدير بالذكر بأنه وحسب ما اعتادت عليه الجمعية في رحلات العمرة التي تقوم بها لاعضائها أن تشتمل الرحلة على تذاكر السفر ذهابا وايابا والاقامة في الفندق بالإضافة إلى المواصلات الداخلية ووجبتي الإفطار والسحور، وتقوم الجمعية بتحمل نسبة ٢٥٪ تقريبا من التكلفة الفعلية للعضو وذلك من منطلق خدمة الاعضاء وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية للجمعية، مع السماح لاعضاء الجمعية لمصاحبة أفراد اسرهم معهم على أن يتم تحملهم كامل التكلفة للمرافقين.

لقاء تعريفي وتنسيقي مع المشرف على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون

في لقاء أخوي ومهني بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بين السيد/ عقل مناور الضميري نائب مدير عام الشؤون المالية والإدارية بمجلس التعاون الخليجي والمشرف على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في دول الخليج العربية وبين السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع أمين السر وبحضور رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تم تبادل الآراء حول دور المنظمات المهنية في دول مجلس التعاون المرتقب في ظل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون. كذلك التباحث في الترتيبات القادمة للتنسيق بين الهيئة والمنظمات المهنية الخليجية.

● من الدورات التدريبية

افتتاح الموسم التدريبي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

افتتحت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الجزء الأول من البرنامج التدريبي للموسم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ بعقد ٣ دورات تدريبية هي:

١. تفسير وتحليل القوائم المالية (اساسي)
خلال الفترة من ٩-١٣/ ١٠/ ١٩٩٩.

٢. تفسير وتحليل القوائم المالية (أساسي)
خلال الفترة من ١٦-٢٠/ ١٠/ ١٩٩٩.

٣. تفسير وتحليل القوائم المالية (متقدم)
خلال الفترة من ٢٣-٢٧/ ١٠/ ١٩٩٩.

حيث تضمنت المادة العلمية أسس القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية، تحليل الرابحية، تحليل الهيكل التمويلي، قياس وتحليل التدفقات المالية بالإضافة إلى حالات شاملة على تحليل القوائم المالية، والحالات العملية والتوضيحية.

وقد شارك في هاتين الدورتين عدد من المرشحين من عدة جهات عاملة بالدولة من وزارات وشركات بالإضافة إلى عدد من الأفراد من أعضاء الجمعية بصفتهم الشخصية.

هذا وسيتم استكمال محتويات الجزء الأول من البرنامج التدريبي للموسم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ وذلك بعقد باقي الدورات الخاصة به وهي:

١. اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية
المقرر عقده خلال الفترة من ١٣-١٧/ ١١/ ١٩٩٩.

٢. دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية
المقرر عقدها خلال الفترة من ٢٧/ ١١-١/ ١٢/ ١٩٩٩.

● نائب رئيس مجلس الإدارة يفتتح الدورات التدريبية

● رئيس مجلس الإدارة يختتم إحدى الدورات التدريبية

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في باكستان

إعداد
د. محمود عبدالملك فخرا
رئيس قسم المحاسبة.
كلية الدراسات التجارية

تناولنا في العددين السابقين تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في دولتين من دول العالم الثالث حسب التقسيم الدولي غير الرسمي الشائع، وهما دولة جنوب أفريقيا وجمهورية مصر العربية رغم أن هاتين الدولتين لهما خصائص متعددة مشتركة مع الدول المتقدمة من حيث الإمكانيات البشرية والمادية المتنوعة. ولقد وجدنا أن مستوى تفاعل تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في هاتين الدولتين مع البيئة المحيطة بهما لا يختلف كثيرا عما هو سائد في الدول المتقدمة الصناعية الغربية والشرقية. نتناول في هذا العدد دولة أخرى من دول العالم الثالث التي تعاني من أزمات على كافة المجالات والأصعدة، سواء كان ذلك في نطاق النظام الرسمي الحكومي أو في نطاق القطاع الخاص. هذه الدولة هي باكستان كإحدى دول جنوب شرق آسيا.

كانت باكستان منذ زمن بعيد جزءا من الهند التابعة للحكومة البريطانية ولكن في ١٤ أغسطس ١٩٤٧ انفصلت عن الهند وأصبحت إحدى دول رابطة الشعوب البريطانية (commonwealth).

الخلفية التاريخية:

يمكن تقسيم تاريخ مهنة المحاسبة في باكستان إلى ست مراحل عبر التاريخ وهي:

١. الفترة ١٨٥٠ - ١٨٨١:

خلال هذه الفترة التاريخية كان قانون الشركات الصادر عن حكومة الهند البريطانية عام ١٨٥٠ هو القانون المطبق آنذاك حيث يشترط هذا القانون على الشركات تقديم تقرير مراقب حسابات نصف سنوي، علما بأن شركات التدقيق العاملة في ذلك الوقت كانت بريطانية وعددها قليل ولم يسمح ذلك بتقديم خدمات إلى كافة الشركات. فقد كانت الشركات العامة تعين مراقبي حسابات من الهنود لحماية حقوق المساهمين الهنود، ومراقبي حسابات أوروبيين لحماية حقوق المساهمين الأوروبيين.

٢ - الفترة ١٨٨٢ - ١٩١٣:

حل قانون عام ١٨٨٢ محل القانون السابق، حيث احتوى القانون الجديد على إجراءات تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه وواجباته. ولكن القانون لم يشترط أن يكون مراقب الحسابات محاسبا متخصصا، لذلك فقد كانت بعض الشركات تعين محامين للقيام بمهمة مراقبة الحسابات.

٣ - الفترة ١٩١٣ - ١٩٣٢:

تم العمل خلال هذه الفترة بالقانون الصادر عام ١٩١٣ والذي بدأ العمل به عام ١٩١٤. منع هذا القانون أي شخص من ممارسة مهنة مراقبة الحسابات إلا إذا حصل على شهادة المراجعة التي تمنحها الحكومة. كما أعطيت هذه السلطة للحكومات الإقليمية، ولكن مركز الحكومة الرئيسي كانت له صلاحية ترخيص أشخاص لممارسة مهنة مراقبة الحسابات بدون أن يحصلوا على ترخيص من الحكومة. وعليه أصبح أعضاء المعهد الانجليزي والاسكتلندي والإيرلندي للمحاسبين المرخصين وأعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الانجليزية مرخصين لممارسة المهنة هناك تلقائيا. كما اشترط قانون عام ١٩١٣ على كافة الشركات مسك دفاتر تحصر فيها المدفوعات والمقبوضات، والمشتريات والمبيعات، والأصول والخصوم، وعليه أصبح مسك هذه الدفاتر إلزاميا على كافة الشركات.

في ذلك الحين لم يأخذ تقنين المهنة شكله المطلوب. فمثلا كانت بعض الحكومات الاقليمية تمنح ترخيص ممارسة المهنة للأشخاص الذين لديهم

معلومات في مجال المحاسبة. فنجد أن حكومة بومبي هي الأولى التي اتجهت نحو تقنين المهنة. ففي عام ١٩١٨ أنشأت معهدا يمنح شهادة الدبلوم في المحاسبة، كما قننت التدريب المهني والاختبار المهني لممارسة المهنة. وأصبح هذا الحدث بمثابة النموذج الذي يحتذى به، مما جعل شهادة الدبلوم المذكورة تصبح متطلبا مسبقا للحصول على شهادة الترخيص لممارسة المهنة. كما تم تشكيل هيئة المحاسبة التي ألحقت بكلية سنديهام للتجارة والاقتصاد في بومبي. استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٣٢، حيث طلب من الهيئة تسجيل المحاسبين المتدربين والإشراف على اختبار المهنة، لذلك يمنح المتقدم لممارسة المهنة الترخيص إذا حصل على شهادة الدبلوم ومارس المهنة مع محاسب مرخص.

٤ ـ الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٤٧:

حتى عام ١٩٣٢ لم يكن لتنظيم المهنة مركزية، ولكن الحاجة إلى هذا التقنين أصبحت متزايدة إلى أن أصدرت الحكومة تعليمات من ضمن تعديل القانون الصادر عام ١٩١٣ تهدف إلى:

١. تسجيل المحاسبين المتدربين.
٢. الاشراف على اختبار المهنة.
٣. تقنين مهنة المراجعة.

أما بالنسبة لمهنة المحاسبة فكانت تحت إشراف ورقابة وزارة التجارة في الحكومة المركزية، وفي سبيل مساعدة الجهاز الحكومي للقيام بشؤون المهنة تم إنشاء هيئة المحاسبة في الهند، حيث ترشح الحكومة أعضاءها من بين الممارسين للمهنة وأفراد آخرين يمثلون الحكومة. في عام ١٩٣٠ تم تعيين أغلبية الأعضاء بطريقة الانتخاب رغم أن الهيئة تعتبر جهة استشارية في ذلك الحين. تم الاستمرار في تطبيق قواعد ترخيص مراقبي الحسابات وكذلك اشتراط اجتياز اختبارات المهنة واستيفاء شرط التدريب المهني.

٥ ـ الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢:

في هذه الفترة حصلت باكستان على استقلالها كدولة وبقي تطبيق قانون عام ١٩٣٢ إلى حين ادخال بعض التعديلات عام ١٩٥٠، وعليه أصبح التشريع المطبق هو قواعد عام ١٩٥٠ التي نشرت في الجريدة الرسمية لباكستان في آخر ديسمبر من نفس العام. لذلك يشترط على الشخص الراغب في تسجيل اسمه في سجل مراقبي الحسابات لممارسة المهنة اجتياز اختبار المهنة الأولي والنهائي واستيفاء شرط التدريب المهني المطلوب.

في عام ١٩٥٢ شكل المحاسبون المرخصون معهد باكستان للمحاسبين، الذي يهدف إلى الاعتناء بمصالح الممارسين للمهنة والدفاع عنهم.

ومع إدراك أهمية المهنة من قبل المهنيين والحكومة تم إنشاء إدارة للمحاسبين في وزارة التجارة عام ١٩٥٩، ومع استمرار فكرة إنشاء منظمة مستقلة تعنى بشؤون المهنة تم إنشاء مجلس المحاسبة حسب قواعد ترخيص المراجعين لعام ١٩٥٠ الذي أوصى بإنشاء معهد باكستان للمحاسبين المرخصين، حيث تعاونت إدارة المحاسبين مع الأعضاء في معهد المحاسبة على وضع مسودة قانون الإنشاء الذي اعتمد من رئيس باكستان آنذاك في ٣ مارس ١٩٦١ ونشر في الجريدة الرسمية بعد أسبوع من الإصدار، وبعد حوالي شهر واحد أنشئ المعهد ووضع ونشر نظامه الداخلي سعيا وراء الحصول على آراء ومقترحات من المهتمين.

أصبح معهد باكستان للمحاسبين المرخصين منظمة مستقلة يدار بواسطة مجلس مكون من سبعة عشر عضوا، ويساعد المجلس ثلاث لجان هي: اللجنة التنفيذية ولجنة الاختبار ولجنة التحقيق. كما يسمح قانون المعهد أو نظامه الداخلي بإنشاء لجان فرعية.

في عام ١٩٦٦ صدر قانون محاسبي التكاليف والصناعيين وذلك لتقنين مهنة محاسبة التكاليف.

٦ ـ الفترة ١٩٧٢ ـ حتى الآن:

في عام ١٩٨٤ تم استبدال قانون الشركات لعام ١٩١٣ بقانون عام ١٩٨٤ الذي جمعت فيه محتويات عدة قوانين سابقة، ومن أبرز خصائص هذا القانون الآتي:

أ ـ مد أحكام الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية لتشمل سجلات محاسبة التكاليف.

ب ـ اشتراط التدقيق على سجلات محاسبة التكاليف من قبل محاسب مرخص.

جـ ـ اشتراطات الإفصاح وإعداد القوائم المالية. حيث أصبح التقيد بشكل القوائم المالية إلزاميا بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

د ـ اشتراطات الإفصاح وإعداد القوائم المالية للشركات غير المدرجة في البورصة.

هـ ـ اشتراط تطبيق معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الأخرى على الشركات المدرجة في البورصة.

و ـ إلزام الشركات المدرجة في البورصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

ز ـ إعداد قوائم مالية نصف سنوية ملزم بالنسبة للشركات المدرجة.

ح ـ نموذج لتقارير مراقبي الحسابات بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة.

وبهذا الوضع خطت باكستان مراحل متقدمة في تطوير وتقنين مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال معهد باكستان للمحاسبين المرخصين ومعهد المحاسبين الإداريين والتكاليف المسجلين لدى الاتحاد الدولي للمحاسبين في نيويورك.

التعليم المحاسبي في باكستان:

يتكون التعليم العام في باكستان من

قراءات وخواطر حول:

التحليل الاستراتيجي للتكاليف

Strategic Cost analysis

دكتور / يوسف عوض العادلي
رئيس قسم المحاسبة - جامعة الكويت

تعرض الورقة بعض الخواطر والأفكار حول ما تبرزه مفاهيم الإدارة الاستراتيجية Strategic Management من فرص وتحديات للمحاسبة الإدارية من ضرورة تحقيق الانسجام بين مفاهيم ومتطلبات الإدارة الاستراتيجية والمفاهيم والأدوات التحليلية في مجالات محاسبة التكاليف الإدارية Managerial Cost Accounting وبحيث تتحقق المواءمة والانسجام بين النظرية والتطبيق، وبحيث تصب تقارير المحاسبة الإدارية في تفعيل مراحل تحقيق الخطة الاستراتيجية Strategic Plan وتنسجم القرارات التشغيلية والتمويلية في الأجل القصير مع الخطة العامة الهادفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ونتناول ذلك فيمايلي:

أولا: الأنشطة الرئيسية للإدارة الاستراتيجية:

١ - التعرف على أبعاد النشاط وتطوير رسالة المنظمة

٢ - ترجمة رسالة المنظمة Mission إلى أهداف طويلة وقصيرة الأجل.

٣ - وضع أو تصميم Crafting الاستراتيجية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف.

٤ - تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية.

٥ - تقييم الأداء ومراجعة ومتابعة الأوضاع والتصحيح.

ثانيا: الأنشطة الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي:

١ - التخطيط الاستراتيجي من أهم مهام أو وظائف الإدارة العليا ويتطلب الأمر تدريبا في التحليل الاستراتيجي ومهارات ومشاركة فعالة لتحقيق درجة الجودة المنشودة من عملية التخطيط.

٢ - يجب تحديد أوجه النشاط الاستراتيجي حتى يمكن للمسؤول تحقيق السيطرة والرقابة على المتغيرات الأساسية والضرورية لتحقيق وتطبيق الخطة الاستراتيجية للنشاط.

٣ - يجب على كل وحدة نشاط، وقبل كل شيء، أن تحدد المفهوم الواضح للنشاط الذي تمارسه آخذه في الحسبان العوامل الخارجية والظروف المحيطة ببيئة النشاط حتى يمكنها التعامل مع ديناميكية المناخ الاستراتيجي وأثاره على الممارسات.

٤ - خطط العمل التنفيذية لتحقيق أهداف النشاط هي المفتاح الأساسي لتطبيق ومتابعة الاستراتيجية، ويتطلب الأمر مشاركة فعالة من المستويات الإدارية التنفيذية ومهارات قيادية متميزة. كذلك يتطلب الأمر وضوح الرؤية الكامل حول الفروض الأساسية، وتوزيع المسؤوليات، الموارد المطلوبة سواء في الوقت أو الموارد المادية، وكذلك المخاطر والتوقعات.

٥ ـ المشاركة في إعداد وتطوير الاستراتيجية هو مطلب أساسي لتطبيق وتنفيذ الاستراتيجية، وهذا بدوره يتطلب تغييرا ثقافيا وتراثيا عند المستويات العليا للإدارة ووحدات النشاط المختلفة.

٦ ـ يتطلب الأمر تحقيق التكامل الفعال بين عملية التخطيط الاستراتيجي ونظم الرقابة الأخرى الخاصة بتوجيه السلوك الإداري والتنظيمي حتى نضمن التنفيذ السليم للاستراتيجية.

٧ ـ يجب التعامل مع برامج تحسين الإنتاجية كعملية استراتيجية حيث إن التكامل والتناسق بين الإنتاج والتسويق مطلب أساسي لفهم وتحقيق التوازن المنشود بينهما.

٨ ـ المنظمات التي يتم إدارتها بشكل جيد ومتميز هي التي تتمتع بالمركزية واللامركزية في آن واحد ـ حيث المركزية تضمن أن الاستراتيجية ونظم الرقابة أو السيطرة تم تحقيق التكامل بينهما، في حين أن اللامركزية تضمن المرونة والحركة في التعامل المتباين لوحدات النشاط المختلفة تبعا للظروف الاستراتيجية الخاصة بها.

٩ ـ وبمرور الوقت تصبح عملية التخطيط الاستراتيجي حالة ذهنية عادية وسلوكا اعتياديا للإدارة وليست جهدا إضافيا يجب القيام به، وإنما طريقة أفضل لعمل ما يجب عمله في جميع الاحوال.

ثالثا: التطور في الفكر المحاسبي للمحاسبة الإدارية:

أثرت مفاهيم الإدارة الاستراتيجية ومتطلباتها على الفكر المحاسبي في مجالات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وانتقل محور الارتكاز من منظور الأجل القصير والقرارات التشغيلية إلى منظور الأجل الطويل والقرارات الاستراتيجية، حتى تلعب النظم المحاسبية الدور المنوط بها في مجال الإدارة الاستراتيجية. وللتدليل على ذلك نقتبس هنا بعضا مما أثير في هذا المجال:

١ ـ أشار Johnson & Kaplan إلى أن:

Corporate management accounting systems are inadequate for today's environment. In this time of rapid technological change, vigorous global and domestic competition, and enormously expanding information processing capabilities, management accounting systems are not providing useful, timely information for the process control, Product costing, and performance evaluation activities of managers.

٢ ـ أشار Worthy إلى أن:

Most large companies seem to recognize that their cost systems are not responsive to today's competitive environment.... The methods they use to allocate costs among their many products are hopelessly obsolete.... Quite simply, accurate cost information can give a company a competitive advantage...

٣ ـ أشار Cooper & Kaplan أيضا إلى أن:

One message comes though over whelmingly in our experiences with the three firms, and with the many others we talked and worked with. Almost all product - related decisions - introduction, pricing, and discontinuance - are long term. Management accounting thinking (and teaching) during the past half - century has concentrated on information for making short - run incremental decisions based on variable, incremental, or relevant cost. It has missed the most important aspect of product decisions.

رابعا: الملامح الأساسية للنظم المحاسبية الاستراتيجية:

انطلاقا من الفكر الإداري الاستراتيجي وممارسات الإدارة الاستراتيجية يمكن القول إن النظم المحاسبية عليها أن تخدم أنشطة الإدارة الاستراتيجية بحيث تتفاعل مع تلك الأنشطة بمحتوياتها ومراحلها المختلفة حتى يمكن تفعيل النظم المحاسبية في تسهيل أنشطتها، وعلى ذلك فيمكن تشخيص الملامح الرئيسية للنظم المحاسبية الفاعلة والمنسجمة مع مفاهيم الإدارة الاستراتيجية كمايلي:

١ ـ نظم المعلومات المحاسبية هي الأساس في التحليل المالي الذي يمثل أحد جوانب أو مراحل تقييم البدائل الاستراتيجية Stra-tegic alternatives تمهيدا لاختيار الاستراتيجية المحققة للأهداف المنشودة.

٢ ـ التقارير المحاسبية تمثل أحد أهم وسائل توصيل المعلومات حول الاستراتيجية المختارة، وحيث إنه من المتوقع أن الاهتمام يكون حول ما يتم إعداد تقارير حوله أو عنه، فمن المناسب ـ إن لم يكن من الضروري ـ أن تهتم التقارير المحاسبية الدورية بالتركيز على العوامل والمتغيرات المحورية Critical لنجاح الاستراتيجية المختارة.

٣ ـ من المعلوم أن «الإدارة الاستراتيجية» تشمل ليس فقط الاستراتيجية العامة على مستوى المشروع Corporate Strategy وإنما أيضا العديد من الاستراتيجيات الفرعية أو التكتيكية tactics الداعمة لتحقيق الاستراتيجية العامة، وعلى ذلك فيجب أن يتسق التحليل المالي الذي يعتمد على نظم المعلومات المحاسبية في تقييم واختيار البرامج التكتيكية الفاعلة والمساندة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

٤ ـ لاشك أن النظم المحاسبية تلعب دورا أساسيا في تحقيق الرقابة الدورية وتقييم الأداء Monitoring سواء للمستويات

الإدارية المختلفة أو حدات النشاط بالمنظمة وخاصة جوانب التقييم ذات البعد المالي، وعلى ذلك فليس من المستغرب أن تلعب نظم التكاليف المعيارية، والموازنات التقديرية، تخطيط الربحية، ومعايير تقييم الأداء، دورا فاعلا كأدوات مساندة من منظور استراتيجي لتفعيل الجوانب التطبيقية والعملية للإدارة الاستراتيجية.

باختصار نقول إن الإدارة الاستراتيجية بفكرها ومراحلها تشمل الآتي:

- تحديد واضح لرسالة المنظمة Mission
- وضع الخطة الاستراتيجية المحققة للرسالة Strategic Plan
- اختيار البرامج والأنشطة المحققة للاستراتيجية Tactical Programs and Activities
- متابعة وتقييم تنفيذ البرامج والأنشطة Monitoring and performance Evaluation

ومن الواجب أن تتجاوب النظم المحاسبية مع متطلبات كل مرحلة من مراحل الإدارة الاستراتيجية بالشكل الذي يتناسب مع معطيات كل مرحلة مع عدم إغفال أن تحقيق الأهداف من منظور الاجل الطويل يتأتى عن طريق الأنشطة والبرامج التي يتم تنفيذها في الأجل القصير، وعلى ذلك فإن الاتساق مطلب حيوي وجوهري بحيث يصب الأجل القصير بقراراته وأنشطته نحو الهدف الاهم وهو الأجل الطويل، وبذلك تلعب نظم المعلومات المحاسبية دورا فاعلا في الإدارة الاستراتيجية في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة والتي تتميز بعصر ثورة تكنولوجيا المعلومات Information Technology وعولمة الأعمال Globalization of Business.

خامسا: تطور الفكر الإداري وانعكاساته على تطور المحاسبة الإدارية:

لاشك أن المتتبع لتطور الفكر الإداري يلاحظ تطورا مواكبا في الفكر المحاسبي وممارسات المحاسبة الإدارية. ولتوضيح ذلك لعلنا نذكر أن فترة الستينيات كانت مشحونة بمفاهيم الإدارة بالاستثناء Management - by- exception وواكب ذلك نمو مفاهيم المحاسبة الإدارية في تطبيقات الموازنات التقديرية ومحاسبة التكاليف المعيارية Standard Costing وتحديد وتحليل الانحرافات، ولعلنا نذكر أيضا أن فترة السبعينيات كانت فترة الإدارة بالأهداف Management - by - Objectives (MBO'S) وواكب ذلك تطبيقات لمفاهيم نظم التخطيط والبرامج والموازنات Planning - Programming - Budgeting - Systems (PPBS) وحيث كان التركيز على تحليل العلاقة بين المخرجات والاهداف Output-Objectives أي التركيز على مفاهيم كفاءة الأداء من منظور مدى تحقيق الأهداف Effectiveness. وربما ترتب على ذلك تضحيات نسبية في قياس الفعالية بين المدخلات والمخرجات Efficiency وهو ما يعكس الاهتمام بتحليل التكاليف للمدخلات من عوامل الانتاج وخاصة في ظل ظروف الندرة النسبية لتلك العوامل وحدة المنافسة المحلية والإقليمية والدولية وما ترتب على ذلك من انسحاب العديد من المنظمات من مجالات النشاط حيث إنه بالرغم من تحقيقها للأهداف العامة إلا أن «التكلفة» لم تكن تنافسية.

وفي الفترة الأخيرة حيث النشاط أصبح بلا حدود جغرافية وعولمة النشاط وتبادل السلع والخدمات على مستوى أوسع بكثير فكان من المناسب - إن لم يكن حتميا - أن تراجع المؤسسات سياساتها واستراتيجياتها وتربطها بالمتغيرات المستجدة في بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وترتب على ذلك ظهور ما يسمى « الإدارة بالنشاط» Activity - based - management (ABM) وصاحب ذلك مباشرة تطوير لنظم تكاليف حديثة تربط التكلفة بالنشاط - وليس بالضرورة مباشرة بالمنتج - الذي تسبب في حدوث التكلفة. وهو ما يعرف الآن بنظم التكاليف على أساس الأنشطة Activity based Costing (ABC) وحيث نجد أن الشركات العالمية والعملاقة وجدت أن ترشيد الإنفاق وتحديد التكلفة يمثل أحد الميزات التنافسية Competitive Advantage فكان لزاما عليها مراجعة شاملة لجميع الأنشطة التي تمارسها من منظور تكلفة - ومنفعة كل نشاط Cost-Benefit في «سلسلة القيمة» Value Chain وحيث يتم إسقاط أية حلقة في السلسلة لا تبرر قيمتها ما تتحمله المنظمة من تكلفة لاداء ذلك النشاط وربما يدفع ذلك المفهوم المنظمة لإعادة النظر في العديد من الحلقات في النشاط بالشكل الذي يحقق التناسق بين برامج وأنشطة تنفيذ الاستراتيجية في الأجل القصير مع تحقيق الأهداف الأساسية الاستراتيجية في الأجل القصير مع تحقيق الأهداف الأساسية لاستراتيجية المشروع من منظور الاجل الطويل.

ولعل ما يؤكد توافق التطور في الفكر المحاسبي الإداري ومواكبته للفكر الإداري الاستراتيجي هو ما نلاحظه أخيرا في مجالات البحوث والمؤلفات العلمية في محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية من اتباعها لمنهج حديث يعرض «مدخل إدارة التكلفة» Cost Management كأساس لتصميم نظم التكاليف وتحليلاتها بشكل يحقق نوعا من الانسجام بين تلك النظم والتحليلات ومتطلبات التحليل الاستراتيجي للنشاط ويعزز من دور النظم المحاسبية في استيفاء متطلبات منهج الإدارة الاستراتيجية.

سادسا: تقييم البدائل المتعلقة بهيكل التكلفة ودورها في التحليل الاستراتيجي:

يتعين أن تأخذ الإدارة في الحسبان أثر السياسات التشغيلية البديلة على هيكل التكلفة، خصوصا عند وضع الخطط طويلة الأجل. ويقصد بهيكل التكلفة المزيج من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة المكونة لمجموع التكاليف التشغيلية. إذ يلاحظ أنه يمكن زيادة الاستثمار في المعدات الآلية وبالتالي جعل تكنولوجيا الإنتاج تعتمد بدرجة أكثر على الوسائل الآلية بدلا من العمل اليدوي More Capital Intensive في مقابل تخفيض التكاليف المتغيرة للوحدة.

ولاشك أن ذلك سوف يظهر أثره في زيادة الأرباح في الحالات التي يزيد فيها مستوى النشاط، وذلك نظرا لتوزيع مجموع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات وبالتالي انخفاض متوسط تكلفة الوحدة.

إلا أنه في نفس الوقت يجب على الإدارات الحذر من أثر زيادة التكاليف الثابتة على مستوى المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة. إذ إن المنشأة لن يتوافر لديها المرونة في تخفيض التكاليف الثابتة في الأجل القصير إذا انخفض حجم النشاط نظرا لأن التكاليف الثابتة تصبح التزاما على المنشأة في الأجل القصير بصرف النظر عن حجم النشاط Committed Costs ويطلق على هذا النوع من المخاطرة اسم المخاطرة التشغيلية Operating Risk.

وتقاس المخاطرة التشغيلية عن طريق قياس درجة حساسية الأرباح التشغيلية للتغير في حجم النشاط، ويطلق على ذلك المقياس درجة الرفع التشغيلي Degree of Operating Leverage. ولإ يضاح ذلك ولأغراض تسليط الضوء على أهمية المعلومات والبيانات «المالية» و«التكاليفية» في عمليات التخطيط والرقابة والقرارات الإدارية نعرض مايلي:

	شركة (أ)	شركة (ب)
إيرادات المبيعات (١٠٠ وحدة بسعر ١٠)	١٠٠٠	١٠٠٠
يطرح: تكاليف متغيرة:		
شركة (أ): (١٠٠ × ٢)	٢٠٠	
شركة (ب): (١٠٠ × ٨)		٨٠٠
عائد المساهمة	٨٠٠	٢٠٠
يطرح:		
تكاليف ثابتة تشغيلية	٧٠٠	١٠٠
صافي الربح التشغيلي	١٠٠	١٠٠

ودعنا نفترض أن هناك:

تحسنا في السوق بما يترتب عليه تحسن في مستوى النشاط بنسبة ١٠٪ من مستوى النشاط الحالي، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؟؟

فما هو أثر ذلك على ربحية كل من الشركتين؟؟

لتوضيح ذلك:

	شركة (أ)	شركة (ب)
إيرادات المبيعات (١١٠ × ١٠)	١١٠٠	١١٠٠
يطرح: تكاليف متغيرة:		
شركة (أ): (١١٠ × ٢)	٢٢٠	
شركة (ب): (١١٠ × ٨)		٨٨٠
عائد المساهمة	٨٨٠	٢٢٠
يطرح:		
تكاليف ثابتة تشغيلية	٧٠٠	١٠٠
صافي الربح التشغيلي	١٨٠	١٢٠

الأثر النهائي كمايلي:

شركة (أ) ترتب على زيادة النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ١٨٠ أي بنسبة:

$$\frac{١٠٠-١٨٠}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٨٠٪$$

شركة (ب) ترتب على زيادة في النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ١٢٠ أي بنسبة:

$$\frac{١٠٠-١٢٠}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٢٠٪$$

ثم دعنا مرة أخرى نفترض أن مستوى النشاط انخفض بنسبة ١٠٪ من الوضع الأساسي (بدلا من تحسن في النشاط) فما هو أثر ذلك على ربحية كل من الشركتين؟

	شركة (أ)	شركة (ب)
إيرادات المبيعات (٩٠ × ١٠)	٩٠٠	٩٠٠
يطرح: تكاليف متغيرة:		
شركة (أ): (٩٠ × ٢)	١٨٠	
شركة (ب): (٩٠ × ٨)		٧٢٠
عائد المساهمة	٧٢٠	١٨٠
يطرح:		
تكاليف ثابتة تشغيلية	٧٠٠	١٠٠
صافي الربح التشغيلي	٢٠	٨٠

الأثر النهائي كما يلي:

شركة (أ) ترتب على انخفاض في النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ٢٠ أي بنسبة:

$$\frac{١٠٠-٢٠}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٨٠٪$$

شركة (ب) ترتب على انخفاض في النشاط بنسبة ١٠٪ أن تغير مستوى صافي الربح التشغيلي من مبلغ ١٠٠ إلى مبلغ ٨٠ أي بنسبة:

$$\frac{١٠٠-٨٠}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٢٠٪$$

فما هو السبب الحقيقي (الكامن) أو الخفي من وراء ظاهرة الاختلاف في الأثر النهائي على ربحية كل من الشركتين ممثلا في اختلاف نسبة الأثر النهائي على الربحية عن نسبة التحسن أو التدهور في السوق؟؟

بعبارة أخرى: تحسن في السوق بنسبة ١٠٪ ترتب عليه:

تحسن في أرباح الشركة (أ) بنسبة ٨٠٪
تحسن في أرباح الشركة (ب) بنسبة ٢٠٪
في حين أن التدهور أو الانخفاض في النشاط بنسبة ١٠٪
ترتب عليه:
انخفاض في أرباح الشركة (أ) بنسبة ٨٠٪
انخفاض في أرباح الشركة (ب) بنسبة ٢٠٪
ليس هذا فقط: وإنما أيضا.
حدة أو شدة الاختلاف في الأثر النهائي.
بمعنى أن التحسن بنسبة ١٠٪ أو الانخفاض بنسبة ١٠٪ ترتب عليه أثر «حاد» أو شديد على التغير في ربحية الشركة (أ) (٨٠٪) في حين أن الأثر على ربحية الشركة (ب) (٢٠٪).

يكمن السبب الحقيقي في الاختلاف وحدة الاختلاف فيما يسمى بهيكل التكاليف Cost Structure وما يترتب عليه من اختلاف في معدلات الرفع التشغيلية Operating Leverage.

ولتوضيح ذلك تمهيديا:

دعنا ننظر إلى هيكل التكلفة في كل من الشركتين في الوضع الأساسي عند مستوى تشغيل ١٠٠ وحدة:

إجمالي التكلفة للشركة (أ) ٩٠٠ كما يلي:
٢٠٠ تكلفة متغيرة
٧٠٠ تكلفة ثابتة

إجمالي التكلفة للشركة (ب) ٩٠٠ كمايلي:
٨٠٠ تكلفة متغيرة
١٠٠ تكلفة ثابتة

وعلى ما يبدو أن الشركة (ب) تعتمد أساسا على وزن نسبي أكبر لعناصر التكاليف المتغيرة والتي تتغير صعودا وهبوطا مع تغيرات مستوى النشاط في حين أن الشركة (أ) تعتمد أساسا على وزن نسبي أكبر لعناصر التكاليف الثابتة والتي لا يتأثر مستواها بالتغيرات في مستوى النشاط (على الأقل في الأجل القصير).

ويترتب على هذا بطبيعة الحال اختلاف في درجة حساسية Sensitivity صافي الربح التشغيلي للتغير في مستوى النشاط!!

فبينما يتحسن النشاط أو ينخفض النشاط نلاحظ زيادة أو انخفاض في عناصر التكاليف المتغيرة فقط بينما تظل التكاليف الثابتة كما هي؛ ومن ناحية أخرى اختلاف الوزن النسبي لكل مجموعة من مجموعات التكاليف (المتغيرة والثابتة) يؤثر بشكل واضح على درجة الاختلاف في حساسية صافي الربح التشغيلي!!

تغير في مستوى النشاط بنسبة ١٠٪ ← الأثر على الشركة (أ) ٨٠٪ / الأثر على الشركة (ب) ٢٠٪

لماذا؟؟

مرة أخرى بسبب الاختلاف في هيكل التكاليف وما يستتبعه من اختلاف في معدل الرفع التشغيلي لكل من الشركتين!!

ويحسب معدل الرفع التشغيلي - في أبسط صورة - كما يلي:

$$\text{معدل الرفع التشغيلي} = \frac{\text{عائد المساهمة}}{\text{صافي الربح التشغيلي}}$$

حيث يلاحظ أن «البند» الذي يتوسط عائد المساهمة وصولا إلى صافي الربح التشغيلي هو التكاليف الثابتة التشغيلية وبالتالي فإن «بعد» أو «اقتراب» صافي الربح التشغيلي عن عائد المساهمة يتأثر فقط بمستوى التكاليف الثابتة!!

$$\text{معدل الرفع التشغيلي للشركة (أ)} = \frac{٨٠٠}{١٠٠} = ٨$$

$$\text{معدل الرفع التشغيلي للشركة (ب)} = \frac{٢٠٠}{١٠٠} = ٢$$

وهذا يعني:

أن صافي الربح التشغيلي في الشركة (أ) يتأثر بمعدل ٨ مرات (ثمانية أضعاف) ما يطرأ على النشاط من تغير، في حين أن صافي الربح التشغيلي في الشركة (ب) يتأثر بمعدل ٢ درجة (درجتان) كرد فعل لما يطرأ على مستوى النشاط من تغير...

وتبعا لذلك: عندما يتحسن النشاط بنسبة ١٠٪ يتحسن مستوى صافي الربح التشغيلي للشركة (أ) بنسبة

التحسن في السوق × معدل الرفع التشغيلي

$$(٨ \times ١٠) = ٨٠٪$$

بينما يتحسن صافي الربح التشغيلي للشركة (ب) بنسبة:

التحسن في السوق × معدل الرفع التشغيلي

$$(٢ \times ١٠) = ٢٠٪$$

هذا: ويلاحظ أن المستفيد الأكبر من التحسن في السوق كانت الشركة (أ) ولكن أيضا: هي - أي الشركة (أ) - المتضرر الأكبر في حالة انخفاض مستوى النشاط بنسبة ١٠٪ حيث انخفض صافي الربح التشغيلي بنسبة ٨٠٪ في حين أن أرباح الشركة (ب) لم تنخفض إلا بنسبة ٢٠٪ فقط!!

ومن هذا يتضح:

أن معدلات الرفع التشغيلية سلاح ذو حدين: تنفع كثيرا في حالات التحسن في النشاط، كما أنها تضر كثيرا في حالات التدهور في النشاط...

والمغزى من هذا التحليل مايلي:

على الإدارة أن توازن بين مكونات هيكل التكلفة وتكون على علم مسبق بما يمثله ذلك من مخاطره RISK مرتبطة بالقرارات التشغيلية المختلفة سواء منها ما يرتبط بالإنتاج أو التوزيع... الخ. وكذلك ما يهمنا هنا وهو ما يرتبط بهيكل التكاليف والوزن النسبي لعناصر التكاليف المتغيرة وعناصر التكاليف الثابتة، وكذلك النظرة المستقبلية لمستويات النشاط المتوقعة والتغيرات المحتملة على تلك المستويات وانعكاسات ذلك على التغيرات في مستويات الأرباح التشغيلية.

الخلاصة:

نخلص من التحليل والعرض السابق إلى النقاط الرئيسية التالية:

- لأغراض المنافسة الفعالة ـ سواء محليا أو إقليميا أو دوليا ـ يجب على الإدارة تحليل التكاليف بالشكل الذي يوفر لها معلومات حول الميزة التكاليفية التنافسية Competitive Cost Advantage وذلك عن طريق تحليل هيكل التكاليف الخاص بها مقارنا بهيكل التكاليف للمنافسة.
- ربط تحليل هيكل التكاليف بالتحركات الاستراتيجية المرتقبة للمنافسة، والتحركات التي يمليها هيكل التكاليف وانعكاس ذلك على استراتيجية التسويق والشريحة المرتقبة من السوق.
- محاولة استخدام نظام اكثر فعالية Effective في توزيع التكاليف على أوجه النشاط أو المنتجات ذات العلاقة بالتكلفة والبعد قدر الإمكان عن البحث عن مجرد متوسط للتكلفة Cost de-averaging Vs. Average Cost حيث إن عملية De-averaging أكثر دلالة من مجرد Averaging.
- وينتج عن ذلك بلورة المزايا التكاليفية النسبية للمنتجات أو الانشطة المختلفة وهذا ينعكس إيجابيا في توجيه نظر الإدارة للممتغيرات التي تستحق ذلك التركيز Focus وانعكاس ذلك على الربحية الكلية.
- إعادة هيكلة للمشروع كلك ولمكونات المشروع Corporate Restruering هو التحدي الإداري الأعظم في فترة التسعينيات، وخاصة لمواجهة تدويل Globaliztion الأسواق في التسويق والانتاج وانعكاس ذلك على الميزات التكاليفية المتباينة والناتجة عن التباين الواضح في هياكل التكاليف.
- أيضا يخدم تحليل التكاليف في تحديد التكاليف الملائمة من الناحية الاستراتيجية.

Which Costs Are Relevant in a Strategic Sense?

- وذلك من منطلق عمل الشيء الصحيح.

Doing the Right Things

وليس فقط عمل الشئ بالشكل الصحيح

Doing Things Right

وواضح مدى الاختلاف بين المفهومين، وهذا يشمل:

- تكاليف تصميم المنتجات
- تكاليف عوامل الانتاج
- إنتاجية عوامل الإنتاج
- الطاقة الانتاجية
- الطاقة التسويقية
- حجم المبيعات

ولأغراض تحليل الميزة التكاليفية التنافسية Competitive Cost Advantage يتطلب الأمر توفر معلومات كافية حول:

- سلوك التكاليف Cost Behavior
- اقتصاديات حجم الإنتاج Economies of Scale
- مدى ربحية المشروع (تقييم الأداء المالي) Financial Performance
- إجمالي العرض Supply في الصناعة محل التحليل.
- إجمالي الطلب Demand
- الشريحة من السوق وما يمكن أن يطرأ عليها.
- دور التكامل الرأسي والتكامل الأفقي.
- الهيكل التمويلي والزيادة المضطردة في الائتمان في تحقيق: تخفيض التكاليف، زيادة الإنتاجية، والزيادة في معدلات الربحية.

بعض المراجع المختارة

Selected References

1- Berliner, Callie and James A. Brimson, eds., Cost Management for Today's Advanced Manufacturing. Boston: Harvard Business School Press, 1988.

2- Brimson, James A., "Activity Accounting An Activity - Based Costing Approach". John Wiley & Sons. 1991.

3- Carlson, David and S. Mark Young, "Activity - Based Total Quality Management at American Express, "Journal of Cost Management, 7,no. 1.

4- Cooper, Robin, "Cost Classification in Unit-Based and Activity - Manufacturing Cost System, "Journal of Cost Management, 4,no.3.

5- Govindarajan, Vijay and John Shank, "Strategic Cost Analysis: The Crown Cork and Seal Case, "Journal of Cost Management, 2, no. 4.

6- Johnson, T. H. and Robert S. Kaplan. Relevance Lost: The Rise and Fall of Management Accounting. Boston: Harvard Business School Press, 1987.

7- Norkiewicz, Angela, "Nine Steps to Implementing ABC," Management Accounting 75,no.10.

8- Rayburn, L. Gayle, "Cost Accounting Using a Cost Management Approach". 6th Edition, Irwin, 1996.

9- Shank, John and Vijay Govindarajan, "Strategic Cost Management and the Value Chain", Journal of Cost Management, 5, no. 4.

10- Turney, Peter B.B., "Activity - Based Management," Management Accounting 73,no.7.

11- Worthy, F.S., "Accounting Bores You? Wake Up" Fortune, October 12, 1987.

أهمية الأسواق المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية

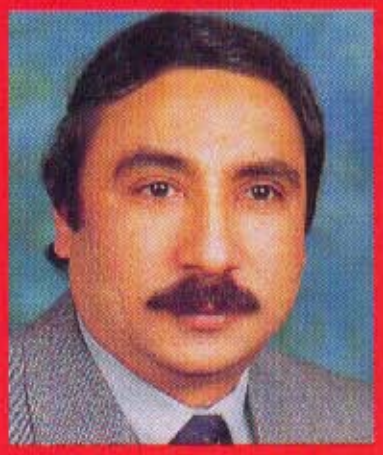

د/ونيس فرج عبد العال
أستاذ الاقتصاد - جامعة الكويت

تلعب أسواق الأوراق المالية العربية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد أن زادت توجهات معظم الدول العربية نحو تصحيح هياكلها الاقتصادية وتحرير اقتصاداتها وإعطاء دفعة كبيرة لتوسيع دور القطاع الخاص وتوفير مساحة كافية للتدفقات الاستثمارية، وقد شهدت أسواق الأوراق المالية العربية في الآونة الأخيرة، باعتبارها أحد أهم روافد جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى اقتصادات الدول العربية (وخاصة في صورة استثمارات الحافظة)، شهدت هذه الأسواق حزمة كبيرة من الإجراءات والقوانين والقرارات واستحداث أدوات استثمارية بما يسهم في زيادة كفاءة هذه الأسواق وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصادات الوطنية.

ويمكن تصنيف التدفقات الاستثمارية إلى الدول العربية من عدة زوايا، يوضح الشكل رقم (١)، هذه التصنيفات. وغالبا ما ترتبط الجوانب الإيجابية لهذه التدفقات بالصنف الأول من كل هذه التصنيفات. فمثلا تتحقق آثار إيجابية إذا ما كانت التدفقات الاستثمارية الأجنبية مصدرها تدفقات في شكل إصدرات أوراق مالية في الأسواق الدولية وتتجه في السوق المحلية نحو اكتتابات السوق الأولى وتتسم بالطبيعة الاستقرارية من حيث كونها استثمارات طويلة الأجل. وعلى العكس من ذلك، قد ترتبط السلبيات لهذه التدفقات بالعنصر الثاني من التصنيفات السابقة، أي إذا كانت تدفقات في شكل استثمارات مباشرة في البورصات المحلية، فردية أو مؤسسية، وتكون في أدوات وأوراق متداولة في السوق الثانوي وتتسم بالصفة المضاربية، من حيث كونها استثمارات قصيرة الأجل.

إلا أن إجمالي الآثار الإيجابية والسلبية وجذب التدفقات الأجنبية من استثمارات الحافظة يتوقف على مدى توافر البيئة المناسبة والتي تتضمن مجموعة من العناصر المهمة، من بينها:

أ. التشريعات والأحكام والقوانين الخاصة بتشجيع رأس المال الأجنبي سواء المتعلقة بملكية وتداول الأوراق المالية أو تلك التي ترتبط بدخول وخروج رأس المال.

ب. توافر السيولة الكافية في البورصات.

جـ. تواجد الخدمات الوساطية والاستشارية المتطورة والدعم المالي لها.

د. مدى توافر الأدوات الاستثمارية المستحدثة.

هـ. تطور وتواجد التحليل المالي بما يسهم في إثراء البورصات وزيادة كفاءتها.

و. مدى الشفافية في البيانات والقضاء على أنشطة المضاربة الضارة بأداء أسواق الأوراق المالية، وتشجيع التدفقات الاستثمارية ذات الصفة الاستقرارية.

أداء أسواق الأوراق المالية العربية:

تشير مؤشرات الأداء المختلفة إلى أن أسواق الأوراق المالية العربية قد سجلت قفزات ملحوظة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. فمن ناحية مؤشر الحجم، زادت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأوراق المالية العربية ثلاثة أمثال، فقد زادت من حوالي ٧٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٢٣ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٨. ويمثل ذلك ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٦٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٤٢٪ في عام ١٩٩٨، (جدول رقم ١).

الخلاصة:

نخلص من التحليل والعرض السابق إلى النقاط الرئيسية التالية:

● لأغراض المنافسة الفعالة - سواء محليا أو إقليميا أو دوليا - يجب على الإدارة تحليل التكاليف بالشكل الذي يوفر لها معلومات حول الميزة التكاليفية التنافسية Competitive Cost Advantage وذلك عن طريق تحليل هيكل التكاليف الخاص بها مقارنا بهيكل التكاليف للمنافسة.

● ربط تحليل هيكل التكاليف بالتحركات الاستراتيجية المرتقبة للمنافسة، والتحركات التي يمليها هيكل التكاليف وانعكاس ذلك على استراتيجية التسويق والشريحة المرتقبة من السوق.

● محاولة استخدام نظام اكثر فعالية Effective في توزيع التكاليف على أوجه النشاط أو المنتجات ذات العلاقة بالتكلفة والبعد قدر الإمكان عن البحث عن مجرد متوسط للتكلفة Cost de-averaging Vs. Average Cost حيث إن عملية De-averaging أكثر دلالة من مجرد Averaging.

● وينتج عن ذلك بلورة المزايا التكاليفية النسبية للمنتجات أو الأنشطة المختلفة وهذا ينعكس إيجابيا في توجيه نظر الإدارة للمتغيرات التي تستحق ذلك التركيز Focus وانعكاس ذلك على الربحية الكلية.

● إعادة هيكلة للمشروع كلك ولمكونات المشروع Corporate Restruering هو التحدي الإداري الأعظم في فترة التسعينيات، وخاصة لمواجهة تدويل Globaliztion الأسواق في التسويق والانتاج وانعكاس ذلك على الميزات التكاليفية المتباينة والناتجة عن التباين الواضح في هياكل التكاليف.

● أيضا يخدم تحليل التكاليف في تحديد التكاليف الملائمة من الناحية الاستراتيجية.

Which Costs Are Relevant in a Strategic Sense?

● وذلك من منطلق عمل الشيء الصحيح.

Doing the Right Things

وليس فقط عمل الشئ بالشكل الصحيح

Doing Things Right

وواضح مدى الاختلاف بين المفهومين، وهذا يشمل:

● تكاليف تصميم المنتجات
● تكاليف عوامل الانتاج
● إنتاجية عوامل الإنتاج
● الطاقة الانتاجية
● الطاقة التسويقية
● حجم المبيعات

ولأغراض تحليل الميزة التكاليفية التنافسية Competitive Cost Advantage يتطلب الأمر توفر معلومات كافية حول:

● سلوك التكاليف Cost Behavior
● اقتصاديات حجم الإنتاج Economies of Scale
● مدى ربحية المشروع (تقييم الأداء المالي) Financial Performance
● إجمالي العرض Supply في الصناعة محل التحليل.
● إجمالي الطلب Demand
● الشريحة من السوق وما يمكن أن يطرأ عليها.
● دور التكامل الرأسي والتكامل الأفقي.
● الهيكل التمويلي والزيادة المضطردة في الائتمان في تحقيق: تخفيض التكاليف، زيادة الإنتاجية، والزيادة في معدلات الربحية.

بعض المراجع المختارة

Selected References

1- Berliner, Callie and James A. Brimson, eds., Cost Management for Today's Advanced Manufacturing. Boston: Harvard Business School Press, 1988.

2- Brimson, James A., "Activity Accounting An Activity - Based Costing Approach". John Wiley & Sons. 1991.

3- Carlson, David and S. Mark Young, "Activity - Based Total Quality Management at American Express, "Journal of Cost Management, 7,no. 1.

4- Cooper, Robin, "Cost Classification in Unit-Based and Activity - Manufacturing Cost System, "Journal of Cost Management, 4,no.3.

5- Govindarajan, Vijay and John Shank, "Strategic Cost Analysis: The Crown Cork and Seal Case, "Journal of Cost Management, 2, no. 4.

6- Johnson, T. H. and Robert S. Kaplan. Relevance Lost: The Rise and Fall of Management Accounting. Boston: Harvard Business School Press, 1987.

7- Norkiewicz, Angela, "Nine Steps to Implementing ABC," Management Accounting 75,no.10.

8- Rayburn, L. Gayle, "Cost Accounting Using a Cost Management Approach". 6th Edition, Irwin, 1996.

9- Shank, John and Vijay Govindarajan, "Strategic Cost Management and the Value Chain", Journal of Cost Management, 5, no. 4.

10- Turney, Peter B.B., "Activity - Based Management," Management Accounting 73,no.7.

11- Worthy, F.S., "Accounting Bores You? Wake Up" Fortune, October 12, 1987.

جدول رقم (١)

أداء أسواق الأوراق المالية العربية*

السنوات	القيمة السوقية	قيمة الأسهم المتداولة	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	عدد الشركات المدرجة	المؤشر المركب	معدل دوران السهم (٪)	نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (٪)
١٩٩٤	٧٢,٥	١٠,٥	٣١٥٠	١٠٤١	١٠٠,٠	١٤,٥	٢٦,٣
١٩٩٥	٨٤,٦	١٥	٩٥٩٠	١٠٨١	١٠٨,٣	١٧,٧	٢٨,٣
١٩٩٦	١٠٧,٨	٣٠,٥	٢٦٦٢٢	١٠٩١	١١٩,٩٣	٢٨,٣	٣٢,٧
١٩٩٧	١٤٥,٦	٦٣,٩	٣٥٨٥٦	١١٨٤	١٣٨,٤٥	٤٣,٩	٤١,٦
١٩٩٨	١٢٢,٩	٦٧,٦	٢٧٥٦٣	١٤٤٦	١٠٩	٤٥,١	٤٢,١

* المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الأول ١٩٩٨، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

كما تشير مؤشرات السيولة إلى تضاعف نشاط التداول تباعا خلال الفترة المشار إليها. فقد ارتفع المتوسط الشهري لقيمة الأسهم المتداولة للأسواق المالية العربية من ٨٧٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٥٣٢٤,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨، أي ما يعادل حوالي ستة أمثال خلال هذه الفترة.

وتبعا لذلك ارتفع معدل دوران السهم من ١٤,٥٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٤٥,١٪ في عام ١٩٩٨، أي بأكثر من ثلاث مرات خلال هذه الفترة. ويشير ذلك إلى ارتفاع نشاط الأسواق العربية. وعلى مستوى أسواق الأوراق المالية في الدول العربية، نجد أن مؤشر النشاط (معبرا عنه بمعدل دوران السهم - أي نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية)، بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث وصل إلى ٦٥٪ خلال عام ١٩٩٨ وبلغ أدنى مستوى له في سوق البحرين للأوراق المالية، حيث بلغ ٦٪.

وهكذا، تشير مؤشرات الأداء المختلفة، الحجم، السيولة، الأسعار، والنشاط إلى تحسن أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال الفترة المشار إليها، وقد يرجع هذا التحسن في نشاط أسواق الأوراق المالية العربية إلى مجموعة من العوامل، من بينها النتائج الإيجابية التي حققتها معظم الشركات المدرجة في الأسواق، ونجاح برامج الخصخصة في العديد من الدول العربية، وازدياد عدد الشركات المدرجة، بالإضافة إلى الإجراءات العديدة التي اتخذتها معظم الدول العربية لتطوير أسواقها المالية وزيادة فعاليتها وكفاءتها، وذلك من خلال تطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه الأسواق، وإعادة هيكلة أسواق الأوراق المالية، واستحداث أدوات مالية جديدة وبما يتفق والمعايير الدولية والانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق الربط بين البورصات العربية وزيادة الشفافية.

وعلى صعيد التطورات النوعية في الأسواق المالية العربية، كذلك، إنشاء وتطوير شركات خاصة للقيام بأعمال إيداع الأوراق المالية والتسوية والتقاص لضمان سرعة وسلامة عمليات التداول والبيع والشراء داخل البورصة، وتقديم الحوافز التي تستهدف تشجيع وجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وازدياد دور الصناديق الاستثمارية، فضلا عن العوامل المساهمة في تنشيط السوق مثل الشركات صانعة السوق وتطوير قانون المحاسبة والإفصاح المالي، وتطوير نظام التداول بالبورصة.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت العديد من أسواق الأوراق المالية تطورا كبيرا في مجال تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي وفتح المجال أمام التدفقات الاستثمارية الأجنبية وفق خطوات تدريجية مدروسة تتفق والأوضاع والمصالح الاقتصادية لها. ففضلا عن غياب أية قيود على الاستثمار الأجنبي في كل من البورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء، تم في الأردن خلال عام ١٩٩٧ رفع الحد الأعلى لملكية الأجانب من الأسهم المحلية من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ لجميع الشركات باستثناء شركات البناء والتعدين ومبيعات التجزئة العامة. وفي السعودية تم السماح للأجانب بالاستثمار بالأسهم السعودية لأول مرة من خلال صندوق «سيف» للبنك السعودي الأميركي. كذلك تم في الإمارات السماح بتأسيس صناديق استثمار يسمح للأجانب بالمشاركة بها ضمن نسب محددة. فقد تم طرح صندوق استثماري من قبل بنك الإمارات الدولي للاستثمار بالأسهم المحلية. أما في عمان فقد تم إلزام الشركات حديثة الإدراج بالسماح للأجانب بتملك أسهمها.

والجدول رقم (٢) يبين أوضاع القيود على الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية

بالإضافة إلى ذلك، ازدادت الجهود الهادفة إلى تدعيم التعاون المالي بين الدول العربية، ويعتبر اتحاد البورصات العربية إحدى ثمار هذه الجهود. إلى جانب ذلك فقد زاد عدد اتفاقيات الربط المشتركة واتفاقيات التعاون فيما بين أسواق الأوراق المالية، وبين تلك الأسواق والبورصات العالمية. فقد شملت اتفاقيات الربط بورصات كل من الكويت ومصر ولبنان وتساعد هذه الاتفاقيات على زيادة التداول والاستثمار البيني بالأوراق المالية. ومن جهة أخرى عقدت معظم الأسواق العربية اتفاقيات للتعاون مع عدد من البورصات الدولية تسهم في نقل الخبرات اللازمة لتطوير الأسواق العربية، وتطبيق المعايير والمستويات الدولية مما يشجع الاستثمار الأجنبي.

ويلاحظ أن الاستفادة الفعلية في هذه الاتفاقيات ما زالت محدودة، وذلك في ظل الاختلاف والتفاوت في التشريعات والأحكام الخاصة بملكية الأوراق المالية في هذه الأسواق، بالإضافة إلى اختلاف نظم التداول والمقاصة والتسوية. وهنا تجدر الإشارة إلى الجهود التي يبذلها اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية في تطوير وتنسيق أنظمة التقاص والتسوية فيما بينهما.

وفضلا عن ذلك، يعتبر نجاح مزيد من الشركات والمؤسسات العربية في دخول الأسواق المالية الدولية من

أبرز التطورات في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المالية العربية. فقد بلغ إجمالي إصدارات الشركات الخاصة نحو ٣,٦ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩٧. وقد استقطبت هذه الإصدارات الاهتمام من قبل المستثمرين في الأسواق الدولية الأمر الذي يجسده أحجام الاكتتاب ومؤشرات أداء هذه الأسواق. ويتوقع أن تشهد هذه القناة نموا كبيرا خلال السنوات القادمة.

كذلك يعتبر تحسن أداء الشركات العربية وتحقيقها لمستويات عالية من الأرباح الصافية من العوامل والتطورات المهمة التي ساعدت على توجه المزيد من الاستثمارات إلى الأسهم في البورصات وهيئات أسواق المال العربية خلال العامين الماضيين. وهو الأمر الذي يعزي إلى تحسن البنية الاقتصادية والاستثمارية لهذه الشركات في ظل توجه ملحوظ نحو دعم وتشجيع القطاع الخاص والأنشطة

جدول رقم (٢)
ترتيبات القيود على الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية

سوق الأوراق المالية	درجة التملك	الشروط المقيدة	وسيلة الاستثمار
سوق عمان المالي	جزئي	استثناء قطاعات التعدين والبناء وسيعات التجزئة	صناديق الاستثمار
بورصة الإمارات	جزئي	الحد الأقصى ٤٩٪	صناديق الاستثمار
بورصة البحرين	جزئي	الحد الأقصى ٢٤٪ في بعض الشركات	
بورصة تونس	جزئي	الحد الأقصى ٤٩٪	صناديق الاستثمار
بورصة مسقط	جزئي	الحد الأقصى ٤٩٪ في أغلب الشركات	
سوق الأسهم السعودي			صناديق الاستثمار
سوق الكويت (١)			
سوق المال في مصر	كامل		صندوق استثماري
بورصة الدار البيضاء	كامل		صناديق استثمار
بورصة بيروت	كامل		صناديق استثمار

(١) يتم دراسة السماح لغير الكويتيين بتملك وتداول الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية وفق ضوابط محددة. هذا ويسمح للمقيمين داخل الكويت بالاستثمار عبر صناديق الاستثمار.

المصدر: قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية - صندوق النقد العربي

الاستثمارية بالإضافة إلى التحسن في القدرات والكفاءات الإدارية لهذه الشركات.

وأخيرا، من النواحي المهمة في مجال جذب أسواق الأوراق المالية العربية للتدفقات الاستثمارية التطور والتحسن النسبي المستمر في نشاط الوساطة الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية العربية وفي مجال التشريعات والأحكام المنظمة للتداول والإفصاح وانتقال الملكية. وكذلك في مجال البنى التحتية من أنظمة تداول ومقاصة وحفظ وإيداع. وهي جوانب تعكس معا مدى كفاءة ومصداقية السوق، وبالتالي درجة الثقة والحماية للمستثمر.

ولقد ساهمت العوامل والتطورات السابقة، الكمية والنوعية، في تزايد اهتمام المستثمرين الأجانب وصناديق الاستثمار الدولية بالأسواق العربية التي رفعت من أحجام استثماراتها تباعا في هذه الأسواق مما انعكس في نمو التدفقات من استثمارات الحافظة إلى الأسواق العربية. إلا أن النمو في هذه التدفقات سيبقى محدودا في ظل تواجد بعض جوانب القصور والمعوقات. وهذا ما يؤكد على أهمية دور اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية في إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص في تلك الدول ورأس المال الأجنبي للقيام بدور أكبر في تمويل التنمية الاقتصادية فيها، من خلال تكوين شركات مشتركة برؤوس أموال ضخمة تطرح أسهمها في البورصات العربية.

أسواق الأوراق المالية وجذب التدفقات الاستثمارية:

رغم التطورات الإيجابية التي شهدتها أسواق الأوراق المالية العربية إلا أنها ما زالت محدودة في قدرتها على جذب الكثير من التدفقات الاستثمارية. وقد يرجع ذلك إلى عدة أمور، منها الضيق، والانغلاق النسبي لهذه الأسواق، وقلة المعرفة بها، وغياب مؤسسات الوساطة الضخمة، والضعف النسبي في مستويات المحاسبة وتدفق المعلومات، ودقة الإفصاح، والمعاملة غير المتساوية للمستثمرين، والنقص النسبي في التشريعات والبنى التحتية، وبشكل خاص في مجال الثقة والحماية للمستثمر والتسوية والمقاصة.

ويتمثل ضيق هذه الأسواق وانغلاقها النسبي في ثلاثة عوامل:

أولا: قلة عدد الشركات المدرجة، والتي تعكس محدودية الخيارات والبدائل الاستثمارية المتاحة. فعلى سبيل المقارنة، وبينما يصل عدد الشركات المتداول أسهمها في عشر أسواق عربية[1] إلى حوالي ٢٨٠ شركة، يبلغ هذا العدد ٥٣٦ شركة في البرازيل و٧٠٨ في ماليزيا.

ثانيا: محدودية الأدوات الاستثمارية المتاحة. إذ يقتصر معظم نشاط التداول في هذه الأسواق على التعامل بالأسهم وشهادات صناديق الاستثمار، ويطغى الطابع النقدي على هذه التعاملات. فسندات الشركات التي قام بإصدارها عدد محدود من الشركات العربية لا يتم تداولها حاليا إلا في أسواق الأردن والبحرين ومصر وتونس، وفي نطاق ضيق.

ثالثا: محدودية العرض، حيث يتركز نشاط التداول في عدد قليل نسبيا من الأوراق المالية وفي قطاعات محدودة. ويرجع ذلك إما للطبيعة المغلقة لبعض الشركات أو نتيجة تملك فئات من أفراد ومؤسسات تفضل الاحتفاظ باستثماراتها لفترات طويلة، أو أن هذه الشركات دخلت السوق لأغراض الاستفادة من مزايا الإدراج المتاحة.

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن عددا من أسواق الأوراق المالية العربية ما زال شبه مغلق، وذلك على الرغم من التطور في تشريعات الاستثمار في عدد من هذه الأسواق كما تمت الإشارة إليه، إذ إن الأمر لا يرتبط فقط بتواجد التشريعات وإنما أيضا بتوافر الآليات والإجراءات المرافقة المرنة والشفافة. كذلك يلاحظ أنه وعلى الرغم من الجهود الواسعة للتعريف بهذه الأسواق سواء من الأسواق نفسها أو من قبل مؤسسات إقليمية ودولية، فإن هذه الأسواق بعيدة نسبيا عن هيكل خريطة الاستثمار العالمي، خصوصا في مجال الترويج للفرص الاستثمارية من الإصدارات الجديدة.

هذا فضلا عن أن تدفق المعلومات ودقة الإفصاح في كثير من أسواق الأوراق المالية لا تزال غير كفؤة. فلا تزال كثير من أسواق الأوراق المالية العربية دون مثيلاتها من الأسواق المالية الناشئة. فهي تتصف بنقص واضح في البيانات والتحليلات، كذلك فإن معايير المحاسبة الدولية لا تستخدم من قبل كل الأسواق والشركات. كما أن جودة التقارير المالية متفاوتة بين سوق وآخر، في حين لا توفر العديد من الشركات بيانات

(١) وهي الأسواق المنضمة لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بإضافة قطر والإمارات، وباستثناء مصر الذي يبلغ عدد الشركات المدرجة فيها نحو ٦٥٠ شركة، إلا أن التداول الفعلي ينحصر في عدد قليل من هذه الشركات.

وحسابات تفصيلية موسعة، بل تقتصر على توفير الحد الأدنى المطلوب للإفصاح كنشر الميزانية الختامية بشكل مبسط، إضافة إلى تأخر صدور هذه البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أسواقا لا توفر شركاتها بيانات ربع سنوية أو توفر بيانات ولكنها غير مدققة أو مفصلة. كما يلاحظ من قراءة تقارير الأسواق نفسها خلو البعض منها من مؤشرات وبيانات ذات أهمية للمتعامل. وأخيرا يبرز وبشكل واضح الضعف والنقص في الإفصاح عند حدوث أزمات أو تطورات مهمة تستدعي ذلك، والجدير بالذكر أن معظم أسواق الأوراق المالية العربية تنتهج حاليا خططا وبرامج تولي اهتماما خاصا بتطوير الجانب الإفصاحي وتعزيز شفافية السوق.

ليس هذا فحسب، بل أيضا الملاحظ أنه في ضوء الإجراءات والأحكام والتشريعات المعمول بها في الأسواق المالية العربية، غياب المعاملة المتساوية والمتوازية بين المستثمرين الأجانب والمحليين في عدة نواح منها التملك.

الخاتمة

تأثر الأداء الحالي للبورصات العربية، وبخاصة في الدول النفطية، بشكل كبير بانخفاض أسعار البترول والذي انعكس على كل النشاطات الاقتصادية.

وقد ظهر ذلك من خلال استعراض قيمة التداول ومؤشراتها وأحجام التداول وأسعار الأسهم، ومقارنة هذه المؤشرات لعام ١٩٩٨ بنظيرتها في العام ١٩٩٧. ولعل من أهم التحديات التي تواجه أسواق المال العربية في الوقت الحاضر مجموعة الاصلاحات في البورصات العربية، والتي من شأنها العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بل والعربية، ومن هنا يلزم:

١ ـ أن تعمل السلطات النقدية والمالية العربية على تحسين عمل البورصات بها.

٢ ـ تعميق وتطوير الأسواق المالية العربية بهدف زيادة الشركات المتداولة عن طريق إدخال شركات جديدة أو الشركات التي يتم تخصيصها.

٣ ـ تحسين التشريعات التي تحكم عمل البورصات العربية، ومن بينها:

أ ـ فصل إدارة البورصة عن هيئات الرقابة عليها.

ب ـ تحسين عمليات الإيداع والمقاصة.

جـ ـ إدخال الشفافية وتوفير البيانات والمعلومات الضرورية.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه العوامل إلى طمأنة المستثمر وترسيخ استقرار الأسواق المالية وتحسين أداء البورصات.

وعلى ذلك، يجب أن تسرع الدول العربية الخطى من أجل تخصيص أكبر عدد ممكن من المؤسسات العامة، وتحديدا تلك التي يستطيع القطاع الخاص أن يلعب فيها دورا كبيرا في ضخ التمويل إليها وتحسين أدائها الاقتصادي بما يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية.

كما أنه يفترض أن تؤدي هذه الإجراءات والخطوات والتي استهدف بها إصلاح البورصات العربية إلى استقطاب الاستثمارات العربية الموجودة في الخارج. وفيما يتعلق بمدى كفاءتها لتحقيق هذا الهدف يقود الاعتقاد بأن الاستفادة من الاستثمارات العربية في الخارج يمكن أن تتحقق إذا ما تحسنت البيئة الاستثمارية في الدول العربية بما يؤمّن رجوع الكثير من رؤوس الأموال العربية من الخارج.

ومن المعتقد فيه أن يتم ذلك بسهولة ويسر خاصة إذا ما علمنا أن خروج رأس المال العربي إلى الخارج كان فقط بحثا عن فرص استثمار أفضل، وهروبا من القيود والعراقيل والاجراءات البيروقراطية والروتينية. ولاشك أن تحسن الأداء الاقتصادي العربي وتوافر الفرص والبنية الاستثمارية وتوسيع القاعدة الانتاجية سوف يعمل على استقطاب المستثمر العربي والأجنبي نظرا لحاجة رأس المال إلى حرية الحركة مما يتطلب معه الضمان له بأن يكون خروجه من سوق معينة بالسهولة والمرونة نفسها التي يتم فيها دخوله.

تداول الأسهم والخيارات الأمريكية عن طريق الانترنت

Trading U.S Stocks and Options via Internet

إعداد: اياد الرشيد
معيد عضو بعثة / قسم المحاسبة - جامعة الكويت
MBA, CPA, CMA, ABA, ATP

إن شبكة الانترنت وما تتميز به من قدرات ضخمة أجبرت الكثير من الشركات على الدخول بعالم الانترنت وذلك لمواكبة التطور وعدم إعطاء ميزة للمنافسين عن طريق إيجاد وسيط جديد لإعلان وبيع المنتجات، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت بعض الشركات الاستثمارية بتصميم (Home pages) وذلك لإعطاء فرصة للمستثمرين لتداول الأسهم والأوراق المالية وهم في منازلهم، عن طريق الانترنت، دون الحاجة إلى الاتصال بالوسيط (broker). فمثلا يمكن لمستثمر أو مضارب كويتي مقيم في الكويت أن يشتري ويبيع أسهم (IBM, Microsoft, Cit-icorp, Pfizder..) من بورصة نيويورك (New York Stock Exchange) أو من (NASDAQ) وهو جالس أمام شاشة الكمبيوتر بكل سهولة وبساطة.

إن عملية اختيار وفتح حساب للتداول (Brokerage Account) في الولايات المتحدة ليس بالعملية الصعبة وهناك بعض الشروط والضوابط التي يجب أن يكون المستثمر أو المضارب الكويتي على علم بها حتى يوفر الجهد والوقت اللازمين لفتح الحساب.

* نوع الحساب الذي يفضل أن يفتحه المضارب أو المستثمر الكويتي

هناك نوعان من الحسابات التي يمكن فتحها عموما، الحساب الأول هو الحساب النقدي (cash Account) وفيه يقوم المضارب أو المستثمر بشراء الأسهم نقدا، أما النوع الآخر فهو (Margin Account) وفيه يقوم المضارب أو المستثمر بشراء الأسهم نقدا أو بالآجل وفتح نوع من هذا الحساب صعب بالنسبة للمضارب والمستثمر الكويتي.

*** عملية فتح الحساب**

يقوم المضارب أو المستثمر بتعبئة استمارة إلكترونية عن طريق الانترنت وفيها يقوم باختيار اسم للحساب الجديد ورقم سري بالإضافة إلى إدخال بعض البيانات الأساسية كالاسم والعنوان وتاريخ الميلاد والراتب السنوي.. الخ.

*** الحد الأدنى لفتح حساب تداول الأسهم**

يعتمد الحد الادنى على الشركة التي يتم فتح الحساب بها ولكن في المتوسط يتراوح الحد الأدنى ما بين ٢٠٠٠ $ إلى ١٠٠٠٠ $.

*** المؤهلون لتداول الأسهم والأوراق المالية في الولايات المتحدة**

لا توجد شروط لفتح حساب لتداول الأسهم سوى ما ذكر سابقا، ولكن لتحقيق عائد جيد على رأس المال يجب على من يفتح حساب التداول أن تكون لديه فكرة عن مؤشرات السوق الأساسية مثل (NASDAQ Composite) (Wilshire 5000, Russell 2000, S&P 500, DowJones Industrial Average). ويجب أن تكون لديه قدرة على تحليل القوائم والنسب المالية، وأيضا على فهم بعض المؤشرات التي تؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة ككل مثل (Inflation Rate, Employment Rate, Consumer Confidence Index, .. الخ. ويمكن لخريجي أقسام المحاسبة(M2 والتمويل والاقتصاد ممن ليست لديه خبرة في بورصة الولايات المتحدة، أن يؤدي أداء جيدا بشرط أن يتابع متابعة مكثفة لكل ما يتعلق ببورصة واقتصاد الولايات المتحدة لفترة زمنية معقولة قبل فتح حساب التداول.

*** الضرائب الخاصة بعمليات البيع والشراء**

يعفى المستثمر الكويتي من دفع

الضرائب وذلك بتوقيعه استمارة W-8 والتي تبين أنه مستثمر من خارج الولايات المتحدة.

❋ عملية بيع وشراء الأسهم بالانترنت

عندما يفتح المضارب أو المستثمر حسابا فإنه يقوم بدخول الـ (Home Page) الخاصة بالشركة التي تم فتح الحساب بها ومن ثم يقوم بادخال الـ (User Name) و(Password)، ثم تظهر له شاشة تبين رصيد المضارب أو المستثمر النقدي الموجود بالشركة، ويقوم المضارب أو المستثمر بادخال أوامر البيع والشراء التي يرغب بها وتتم هذه العملية بكل سهولة وبساطة، وخلال ثوان معدودة يتم إرسال تأكيد (Conformation) بشأن تنفيذ أمر البيع والشراء.

❋ شراء وبيع الخيارات (Put & Call Options)

تعتبر عملية بيع وشراء الخيارات عملية على درجة عالية من المخاطرة، ولذلك يفضل الابتعاد عنها وخصوصا المضاربين ويمكن أن يستخدمها المستثمر لحماية محفظته من هبوط أسعار الأسهم (Portfolio Hedging)، فمثلا يمكن لمستثمر أن يشتري (Put on S&P 500) Index إذا كانت محفظة المستثمر تحتوي معظمها على أسهم (S&P 500) إلا أن شراء وبيع الخيارات قد يكون مربح للبعض، خصوصا لمن لهم خبرة طويلة في هذا المجال ولتداول الخيارات يجب على المضارب أو المستثمر أن يوقع على استمارة خاصة بتداول الخيارات (Option Agreement).

❋ تسييل الأسهم التي في حيازة المضارب أو المستثمر

في حال قيام المضارب أو المستثمر ببيع بعض أو كل أسهمه فإنه يقوم بطلب الشيك (Check Request) عن طريق الانترنت، وتقوم الشركة بإرسال شيك إلى عنوان المضارب أو المستثمر بالقيمة التي طلبها، ويستغرق وصول الشيك من الولايات المتحدة إلى الكويت ما بين ١٥ إلى ٢٠ يوما.

• عمولة بيع وشراء الأسهم والخيارات

الجدول التالي يبين أسماء أفضل الشركات التي يمكن للمستثمر أو المضارب أن يفتح حساب التداول لديها وكذلك يبين قيمة العمولات.

	Suretrade	ETriade	Ameritreade	DATEK	e.Schwab
Market Order	$7.95	$14.95	$8.00	$9.99	$29.95
Limit Order	$9.95	$19.95	$13.00	$9.99	$29.95
Margin Rate	6.00%	9.25%	$8.50	6.75%	8.75%
Options	$28.95	$29.00	$30.38	N/A	$44.00

• عوائد مؤشرات السوق الأساسية في الولايات المتحدة

يبين الشكل التالي عوائد المؤشرات الأساسية حتى تاريخ ١٩٩٨/٦/٣٠.

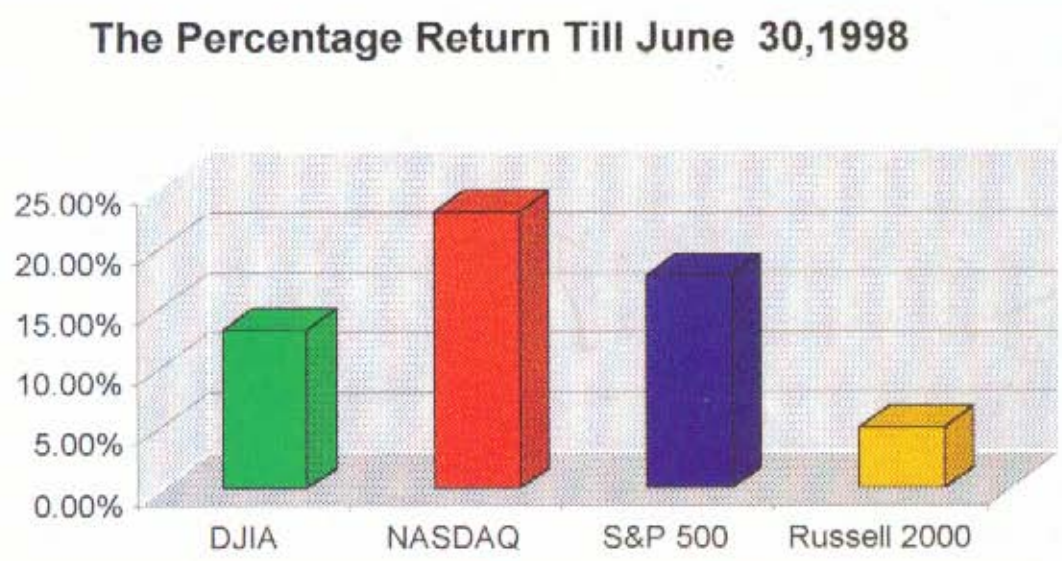

المصادر:

(1) National Association of Securities Dealers Automated Quotation Home page.
(2) Standard and Poor 500 Report 1998.
(3) Wall Street Journal, Interactive Edition.
(4) Suratrade Home page, WWW.suretrade.com.
(5) W'trade Home page, WWW.etrade.com.

دراسات الجدوي الاقتصادية وتقييم المشروعات

ECONOMIC FEASIBILITY STUDY

عادل كمال الدين محمود عنايت
محاسب أول - شركة المشروعات السياحية

إن دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات هي من الدراسات الهامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد على مستوى المشروعات الصغرى وكذلك الحكومات لما لها من فائدة استراتيجية سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأنها باختصار تهدف إلى تحقيق منفعة صافية ممكنة من حيث مدى صلاحية مشروع استثماري لتقديم طاقة إنتاجية جديدة وكذلك بعد عصر خصخصة المشروعات العملاقة في الدول العربية بشكل خاص وهي ما يهمنا في هذا المجال. وأننا سنقوم بإلقاء الضوء على النواحي الفنية لدراسة الجدوى الاقتصادية، وفي هذا الإطار سنقوم بدراسة تحليلية للعناصر الرئيسية المكونة لهذه الدراسات بعد أن يتم تحديد ماهية المشروع المطلوب دراسة جدواه الاقتصادية وهي على النحو التالي:

أولا: الدراسة الاستراتيجية للسوق STRATEGIC MARKET STUDY

ثانيا: الدراسة الفنية TECHNICAL STUDY

ثالثا: الدراسة التمويلية FINANING STUDY

وسوف نكتفي في هذا العدد بعرض الدراسة الاستراتيجية للسوق نظرا لضيق المجال..

الدراسة الاستراتيجية للسوق
MARKET STUDY

يعتبر تقدير التكاليف اللازمة لإجراء بحوث السوق في دراسة الجدوى من الأهمية بمكان، حتى تتمكن الإدارة العليا من تحديدها بما يتفق مع إمكانيات المشروع موضوع البحث من جهة، وكي تخصص الإدارة الأموال المطلوبة لتغطية أعباء هذه الدراسة بشكل كاف من جهة أخرى، وذلك حتى لا يتهددها التوقف في أية لحظة بسبب عدم كفاية الأموال المخصصة، وتدل الدراسات التي أجريت في هذا الصدد على ضخامة الأعباء التي تستلزمها دراسات السوق عند دراسة الجدوى ولذلك يجب ألا تزيد عن مقدار العائد الذي يحتمل أن يتحقق. وبعبارة أخرى يجب أن تكون هذه التكاليف في حدود قيمة الأفكار التي يمكن أن تتلافاها الإدارة بإجراء هذه الدراسات (د. محمد العربي ص ١٢١). وتهدف دراسة السوق إلى استكشاف العناصر التالية:

١. التأكد من وجود طلب كاف لاستيعاب إنتاج المشروع خلال سنوات عمر المشروع الإنتاجية.

٢. تقدير حجم المبيعات المتوقعة للمشروع خلال سنوات عمر المشروع الإنتاجية.

٣. تقدير سعر البيع المتوقع لمنتجات المشروع خلال سنوات عمر المشروع الإنتاجية.

٤. تحديد منافذ التوزيع والتي سوف تستخدم في تصريف منتجات المشروع داخل حدود الدولة كذلك عن طريق التصدير للخارج.

وسوف نستعرض لكل عنصر من تلك العناصر بشكل مفصل كما يلي:

١ ـ التأكد من وجود طلب كاف:

تختلف طريقة التأكد من الطلب ومدى كفايته من حالة إلى أخرى وهنا يجب التفريق ما بين:

أ ـ إنتاج سلعة موجودة في السوق فعلا.

ب ـ إنتاج سلعة جديدة تقدم لأول مرة.

ففي الحالة الأولى فإن السلعة المراد إنتاجها لها تاريخ وتتوافر لها بيانات لسنوات سابقة.. مثال:

- أسعار السوق المحلي.
- كمية الواردات منها.
- كمية المبيعات الكلية في السوق المحلية
- أسعار السوق العالمية.
- كمية الناتج المحلي منها.

ويمكن في هذه الحالة استخدام البيانات التاريخية المتوافرة عن السلعة في عملية التأكد من مدى وجود طلب كاف لاستيعاب إنتاج المشروع المزمع إقامته من خلال بعض المعايير مثال فجوة الطلب ونسبة السعر فهي تشير إلى الفرق بين الطلب المحلي والناتج المحلي للسلعة عند السعر السائد في السوق الدولية في حالة وجود حرية تجارة مع الدول الأخرى، ويمكن التنبؤ بالطلب على السلع في المستقبل بطرق متعددة، مثال ذلك:

أ ـ التنبؤ بالطلب على السلع القائمة:

من أبرز الطرق القياسية التي تستخدم في التنبؤ بالطلب طريقة التقدير الاستقرائي للاتجاه «TREND TRAPOLATION METHOD» وتستند هذه الطريقة على افتراض أساسي وهو أن سلوك المتغيرات في الماضي يستمر على نفس النمط في المستقبل لذا يتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية التاريخية في التنبؤ، ومن أبرز هذه النماذج:

- نموذج الانحدار الخطي البسيط.
- نموذج الانحدار غير الخطي (الصيغة اللوغاريتمية).
- المتوسط المتحرك.

وهنا نجد أنفسنا أمام عدة نماذج يمكن من خلالها التنبؤ بسلوك فجوة الطلب فما هي أفضل تلك النماذج والتي تتمتع بالقدر الكافي والمقدرة على التنبؤ ومن بين تلك الطرق لمعرفة أي النماذج أفضل:

- متوسط مربع الخطأ MEAN SQUARE ERROR (MSE)
- الجزر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ ROOT MEAN SQUARE ERROR (RMES)
- متوسط الأخطاء المطلقة MEAN ABSOLUTE ERROR (MAE)
- جذر متوسط مربعات نسبة الخطأ ROOT MEAN SQUARE PERCENTAGE (RMSPE)

ويعيب المعايير الثلاثة الأولى أنها لا تصلح في مقارنة المقدرة على التنبؤ في حالة أكثر من ظاهرة نظرا لأنها تتأثر بوحدات القياس فانحرافات الخطأ في حالة سلعة كالسيارات المقاسة بعدد السيارات تختلف عن حالة سلعة أخرى كالثلاجات والمنسوجات المقاسة بوحدات أخرى مختلفة، لذا يتبقى لدينا المعيار الرابع وهو جذر متوسط مربعات الخطأ ويعتبر هذا المعيار نسبي ومن ثم لا يتأثر بوحدات القياس وهو متوسط نسبة الخطأ في التنبؤ إلى القيمة الفعلية للمتغير

$$RMSPE = \sqrt{\frac{100}{N} \frac{\sum (FT2 - AT)^2}{AT}}$$

AT = T القيمة الفعلية للمتغير Y في السنة

FT = T القيمة المتوقعة للمتغير Y في السنة

N = عدد المشاهدات التي أجري عليها الاختبار

ب ـ التنبؤ بطلب سلعة جديدة:

إذا كانت طريقة «التقدير الاستقرائي للاتجاه TREND EXTRAPOLATION METHOD» تصلح للتنبؤ بفجوة الطلب في حالة السلع التي لها تاريخ فإنها لا تصلح للتنبؤ بسلوك فجوة الطلب في حالة السلع التي تقدم أول مرة في السوق المحلي أو السلع التي لا تتوفر بشأنها بيانات كافية وفي هذه الحالة يتعين علينا البحث عن طرق أخرى للتنبؤ بفجوة الطلب، ومن أبرز هذه الطرق ما يلي:

١ ـ طريقة المسح الميداني (SURVEYS OF CONSUMERS)

وتعتمد هذه الطريقة على استبيانات يتم ملؤها من خلال الاتصال المباشر بالمستهلكين، وهناك طرق مختلفة لعملية الاتصال كما يلي:

- المقابلات الشخصية سواء بالمنازل أو بالتجمعات مثل (أسواق، نوادٍ، متنزهات.. الخ).
- بالاتصال التليفوني.
- الإرسال بواسطة البريد العادي.
- الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني (الإنترنت).

ويهدف الاستبيان إلى معرفة ردود أفعال الأفراد إزاء السلعة وما يتعلق بتفضيلاتهم للسلعة المقترح تقديمها في المستقبل وعليه يمكن التنبؤ بحجم المبيعات من خلال هذه الردود، ومن أهم مزايا هذه الطريقة أنها تعطي بيانات مباشرة إلا أنه يعيبها أنها قد تكون ردود أفعال وقتية فهي تعبر عن رغبات الأفراد في لحظة معينة قد تتغير بالمستقبل علاوة على إمكانية أن ردود

أفعال الأفراد لا تعبر عن الحقيقة نظرا لعدم اهتمامهم بإعطاء معلومات صحيحة أو لعدم فهمهم للأسئلة الموجهة إليهم.

٢ ـ طريقة دلفي (DELPHI METHOD)

وتعتمد هذه الطريقة على استطلاع آراء الخبراء في المجال المعين فيتم سؤال عدد من الخبراء عن توقعاتهم بشأن نمو الطلب على السلعة المقترح تقديمها خلال الخمس سنوات القادمة على أن توجه الأسئلة إلى كل منهم بشكل منفرد، ثم يتم جمع الخبراء معا لمناقشة هذه التوقعات وتستمر المناقشات للوصول إلى تقدير يستقر عليه معظم الخبراء ما لم يكن جميعهم، ويعيب هذه أنها تعتمد على أحكام شخصية قد يطغى عليها بعض الاتجاهات خاصة من قبل الأفراد ذوي الشخصيات القوية.

٣ ـ النماذج السببية (CAUSAL MODELS)

يعتمد أسلوب النماذج السببية في توقعه لطلب السلع المختلفة على جمع بيانات عن العوامل التي تؤثر في طلب هذه السلع، ثم استخدام هذه البيانات في التنبؤ بالطلب عليها، ومن أهم هذه العوامل:

● السكان

يعتبر حجم السكان وهيكله من أهم العوامل التي تؤثر في طلب السلع المختلفة بوجه عام، ويمكن للقائمين بالدراسة السوقية أن يقدروا متوسط ما تستهلكه الأسرة من السلع المقترح تقديمها لأول مرة، وذلك من خلال دراساتهم الميدانية التي يلتقون فيها بفئات مختلفة من السكان أو يتصلون بهم للتعرف على تفضيلاتهم وأذواقهم، كما يمكنهم تقدير عدد الأسر المتوقع أن يخدمهم المشروع. يضاف إلى ذلك معرفة الهيكل العمري للسكان كمؤشر لحجم الطلب على السلعة.

● سعر السلعة

يعتبر سعر السلعة النسبي من الأمور الهامة التي يجب أخذها في الحسبان، ويلاحظ ما يلي:

$$\text{السعر النسبي} = \frac{\text{السعر المطلق للسلعة}}{\text{المتوسط المرجح للأسعار}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{السعر المطلق للسلعة}}{\text{المتوسط المرجح لأسعار البدائل فقط}}$$

ومن المعروف أنه كلما ارتفع السعر النسبي للسلعة انخفضت الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى (كمجموعة السلع الضرورية، السلع الكمالية، السلع المعمرة، السلع غير المعمرة.. الخ) ومن خلال دراسات قياسية أخرى يمكن التنبؤ بالتغير في الطلب الناتج من تغير السعر لكل مجموعة سلعية من هذه المجموعات، وإذا كانت السلعة التي سيقدمها المشروع لا يتوافر عنها بيانات كافية يمكن هنا أن نأخذ مرونة الطلب السعرية الجزئية للمجموعة السلعية التي تنتمي إليها كمؤشر تقريبي لمرونة طلبها السعرية.

● الدخل الحقيقي

يعتبر الدخل الحقيقي من أهم العوامل المحددة للطلب على مختلف السلع والخدمات، فكلما زاد الدخل الحقيقي للفرد زاد الطلب على السلع والخدمات بشكل عام، وإن كان الأمر يختلف من مجموعة سلعية لأخرى فبالنسبة لمجموعة السلع الضرورية نجد أن مرونة الطلب الداخلية أقل من الواحد، وعليه فإن زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة أقل من الواحد كما يلي:

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{معدل نمو الطلب}}{\text{معدل نمو الدخل}} < ١$$

أما بالنسبة لمجموعة السلع الكمالية فإن مرونة الطلب الداخلية أكبر من الواحد وعليه فإن زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة أكبر من الواحد كما يلي:

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{معدل نمو الطلب}}{\text{معدل نمو الدخل}} < ١$$

● الانفاق الإعلاني

يعتبر الانفاق الإعلاني من العوامل الهامة التي تؤثر على الطلب خاصة بالنسبة للسلع الجديدة والتي تقدم لأول مرة وما لاستراتيجيات الإعلان من تأثير ونحن الآن نعيش عصر الانفتاح الفضائي وكأن العالم أجمع أصبح كيانا واحدا، وكذلك الثروة الهائلة من المعلومات التي نتلقاها عبر البريد الإلكتروني (الإنترنت) مما أعطى عامل الإعلان سواء المرئي منه أو المسموع درجة كبرى من الأهمية والتي يجب أخذها في الحسبان.

● التغيرات الاجتماعية

إن حدوث تغيرات اجتماعية وثقافية المجتمع تؤثر على نمط الاستهلاك فزيادة المستوى التعليمي والثقافي وخروج المرأة إلى العمل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المعمرة بدرجة كبيرة كما تؤدي إلى زيادة الطلب على لعب الأطفال وأساليب الترفيه الخاصة بهم، بالإضافة على زيادة الطلب على الوجبات المعلبة والجاهزة، ومن ثم فإن الانفتاح الاجتماعي والثقافي يمكن أن يكون مؤشرا جيدا لاتجاه الطلب على بعض السلع وإن كان من الصعب تحديد أثره كميا على وجه الدقة لأنه يعتبر أحد المتغيرات النوعية.

● الطلب على السلع البديلة والمكملة:

نادرا ما تنفرد سلعة واحدة بإشباع حاجة معينة، فعادة ما توجد مجموعة من السلع البديلة التي تشبع نفس الحاجة، ولذا فإن هذه السلع البديلة تقتسم السوق فيما بينها، وعند دراسة الطلب على سلعة معينة يتعين دراسة الطلب على السلع البديلة لها ذلك لأن أي زيادة في حجم السوق لا تذهب إلى السلعة محل الدراسة فقط وإنما تتوزع بين كل السلع البديلة.. وعموما يمكن أخذ أثر الطلب على السلع البديلة في الاعتبار عند تقدير النسبة

من السكان الذين سوف يقبلون على شراء السلعة محل الاعتبار حيث تحدد نسبتها على أساس النسبة المتوقعة أن تحتلها السلعة محل الاعتبار من السوق الكلي.

٢ ـ تقدير حجم المبيعات للمشروع:

لقد تكلمنا في النقطة السابقة عن تقدير طلب السوق ككل، ومن الأهداف الأخرى للدراسة السوقية تقدير حجم المبيعات المتوقعة للمشروع طوال عمره الاقتصادي.

ويلاحظ بوجه عام أن أقصى حجم المبيعات المتوقعة للمشروع = (طاقته الكاملة – الفاقد المحتمل) وفي حالة عدم وجود أي عوائق تواجه المشروع مثل القصور في المواد الأولية أو في منافذ التوزيع أو غيرها، ومن الطرق الأخرى التي يمكن استخدامها في التنبؤ بمبيعات المشروع تحديد النسبة المتوقع أن يحتلها المشروع في السوق، ومن ثم فإن:

المبيعات المتوقعة للمشروع = (النصيب النسبي من السوق × الطلب السوقي المتوقع)

ويصلح هذا الأسلوب في حالة المشروعات كبيرة الحجم التي يسهل تحديد نصيبها النسبي من السوق يضاف إلى ما سبق طريقة أخرى وهي PROGRAM EVALUATION AND REVIEW TECHNIQUE طريقة (بيرت PERT) وتعتمد هذه الطريقة على سؤال أحد أو بعض الخبراء عن ثلاثة توقعات مختلفة بشأن المبيعات الخاصة بالمشروع في السنة المقبلة، وهنا يجب التفرقة بين حالتين:

- الحالة الأولى هي التي يكون فيها المشروع محل الاعتبار هو المشروع الوحيد الذي يتولى تقديم السلعة الجديدة ومن ثم فإن سوق السلعة بالمفهوم الضيق يحتوي على هذا المشروع فقط، وبناءً عليه فإن التقديرات الخاصة بطلب السوق تكون نفسها تقديرات طلب المشروع ويجب في هذه الحالة أن يصمم حجم المشروع بحيث يستوعب كل طلب السوق.
- الحالة الثانية فهي الحالة التي يشترك فيها مشاريع أخرى في تقديم السلعة الجديدة، وهنا فإن المبيعات المتوقعة للمشروع تعتمد على وزنه النسبي في السوق بالمقارنة مع المشروعات الأخرى.

٣ ـ تقدير سعر البيع المتوقع

يعتبر تقدير السعر التقديري المناسب لبيع السلعة المراد تقديمها للسوق من أهم القرارات الواجب اتخاذها بعد عملية تحديد حجم المبيعات المتوقعة للمشروع وهنا يجب الأخذ في الحسبان ما يلي:

- إذا كانت السلعة تقدم لأول مرة أم أنها مماثلة لسلعة موجودة بالفعل داخل السوق لما لذلك من تأثير مباشر على نجاح السلعة بالسوق واجتذاب المستهلكين لها من حيث السعر المناسب والجودة العالية أو نفس الجودة للسلعة الأخرى البديلة لها بالسوق وما يعكسه ذلك على حجم المبيعات والربح الناتج من البيع، فإذا كانت السلعة تقدم على أنها وحيدة ليس لها منافسة فإن ذلك كفيل بأن تحقق ربحا مع التأكيد على أن هناك بريقا للسلعة الجديدة مما يعطي القائمين على دراسة السوق التفاؤل في استمرارية السيطرة على السوق طالما أنه ليس هناك سلعة منافسة أخرى، وهنا يجب أن يتم وضع استراتيجيات مرنة لاحتمالات دخول سلع مماثلة بديلة مما قد يؤثر سلبا على استمرارية التنافس السعري للسلعة.
- إذا كانت السلعة المقدمة يشترك في منافستها مشاريع أخرى هنا يجب على المشروع أن يعمل على أن يتمتع بميزة سعرية تمكنه من المنافسة وذلك بالعمل على خفض التكلفة المتوسطة للسلعة لكي تقل بأكبر قدر ممكن عن سعر البيع بالسوق.

٤ ـ تحديد منافذ التوزيع:

يجب وضع الدراسات الكاملة وذلك من أجل اعتماد أفضل الطرق لتصريف منتجات المشروع كذلك التعرف على منافذ التوزيع المحتملة والجهود التسويقية للمنافسين ومراكز توزيع منتجاتهم وهنا يجب أن نفرق بين ما يلي:

- منافذ التوزيع داخل حدود الدولة عن طريق تحديد مواقع وعدد مراكز توزيع المنتج الجديد للمستهلكين المتوقعين ومدى توافرها وانتشارها بشكل كاف في أماكن يتوفر فيها الكثافة السكانية والتي تحقق أكبر تغطية ممكنة لعدد المستهلكين، كذلك سهولة الوصول لتلك المنافذ.
- منافذ التوزيع عن طريق التصدير للخارج إذا أمكن ذلك في ظل ظروف التصدير وسياسات الدولة فيما يتعلق بحماية المنتج المحلي والانفتاح الاقتصادي للدولة مع العالم الخارجي والقدرة على المنافسة المحمومة الخارجية للمنتج في ظل النظام الاقتصادي الحر الجديد.

هذا وسنقوم لاحقا بتقديم شرح وموجز للجزء الثاني من الدراسة حول «الدراسة الفنية» TECHNICAL STUDY.

المراجع:

- دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية. د. عبدالقادر محمد عطية / جامعة الاسكندرية
- الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية. د. حسين مصطفى هلالي / جامعة قناة السويس. بوسعيد.

لا أحد يعرف بالضبط حجم الدين العام

خيارات صعبة أمام إصلاح النظام النقدي في سوريا

دعا الدكتور محمد رياض الأبرش الأستاذ بجامعة دمشق إلى ضرورة الإسراع بإصلاح النظام النقدي في سوريا. وقال في محاضرة له ضمن ندوة الثلاثاء الاقتصادية الأخيرة إنه وبعد مرور نصف قرن من الزمن يحق للأجيال الصاعدة من السوريين ولا سيما الاقتصاديين والمهتمين منهم بالأمور المالية التساؤل عما إذا كان النظام النقدي في سوريا ما زال صالحا أم يحتاج إلى إصلاح! وعدد د. الأبرش ثلاث صفات للنظام النقدي السوري الراهن تتمثل بضياع استقلالية هذا النظام وعدم استقراره وانعدام الشفافية. وأضاف: منذ زمن ليس بالقصير لم يعد يعرف أحد عمليا خارج البيروقراطية الاقتصادية حقيقة الأوضاع النقدية والمالية السورية فهي تعمل بعيدا عن الإعلام وبعيدا عن أسواق المال الدولي ولا تستخدم إلا نادرا أدوات الأسواق المالية الدولية كالإصدارات الدولية لسندات القروض أو تسييل الكفالات ولا تدخل حتى في عمليات السوق المفتوحة ولا تذهب إلى أسواق المال الدولي.

حجم الدين العام

وقال: لا يعرف أحد اليوم بالضبط حجم الدين العام الداخلي للدولة أو حجم ديون سوريا المستحقة لها أو عليها للدول الأجنبية أو كلفة خدمة هذا الدين العام داخليا أو خارجيا، ولم يعد يعرف المواطن أو حتى الباحث الاقتصادي أي شيء عن الدراسات الاقتصادية التي تقوم بها مؤسسات النظام النقدي الرئيسية.

الأهداف المحددة

ويوضح د. الأبرش أن الدين العام الداخلي المتراكم باستمرار طيلة خمسين عاما تزايد ليصبح نحو ٢٤٢ مليار ليرة عام ١٩٩٦، كما تزايد الكم السنوي المقترض بمعدل متصاعد إذ بلغ وفي العام نفسه نحو ٣٨ مليارا ليصبح ١٦٪ من الكتلة النقدية التي بلغ حجمها آنذاك ٢٥٥ مليار ليرة سورية. ويختتم محاضرته بالقول إن الخيارات صعبة أمام فرص وإمكانات الإصلاح النقدي ما لم تتوازن بنود ميزان المدفوعات أو على الأقل بشكله الإجمالي لسنوات طويلة قادمة. ويعود عامل الثقة النفسي إلى كل من السوريين بحيث يفعل مفعوله في دعم المركز المالي لليرة السورية لا يوجد أمل في رؤية نظام نقدي فعال.

ومن جانبه عقب المستشار السابق في الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي في الكويت فيصل الخطيب على المحاضرة بالقول: لا بد من وضع سياسة نقدية تستند إلى أهداف محددة وواضحة، ولا بد من التأكيد على أهمية تطوير النظام المصرفي وأسلوب العمل فيه بما يرفع كفاءته ويزيد من مساهمته في تعبئة الادخار وتقديم الفرص الحقيقية للاستثمار، وقد يكون من المناسب البدء بإنشاء مصارف جديدة يملكها ويديرها القطاع المشترك.

وأضاف الخطيب ونحن على مشارف الألفية الثالثة تواجهنا تحديات اقتصادية هائلة مثل العولمة والانضمام إلى المنظمة الدولية للتجارة والقوى الاقتصادية الكبرى، إذ إن عالمية الأسواق تنطوي على فرص ومحاذير، وهذه الفرص تتمثل في قدرة كل بلد على الاستفادة من المجمع العالمي للمدخرات، أما المحاذير فتتمثل في قدرة البلاد الأخرى على اجتذاب جزء من المدخرات الوطنية.

وفي كل الأحوال لا بد من التطوير في مختلف المجالات حتى نستطيع اللحاق بركب التطور التقني وتحقيق التقنية الاقتصادية المتوازنة التي يمثل الإصلاح النقدي إحدى وسائلها وليس غاية في حد ذاته.

تصب في مصلحة أعضاء منظمة «أوبيك»

المنافسة بين الشركات العملاقة تقلص الامدادات النفطية العالمية

لندن - رويترز: حذر تقرير لمؤسسة متخصصة في الاستشارات البترولية من أن المنافسة الشديدة في صناعة النفط قد تؤدي بسرعة بعد تركزها في أيدي الشركات العملاقة إلى نقص في الامدادات النفطية العالمية. وقال التقرير الذي أعده ريتشارد شبرد لمؤسسة بتروداتا الاستشارية إنه بعد تسارع الشركات إلى الاندماج لخفض التكاليف في أعقاب انهيار أسعار النفط العام الماضي فإن الشركات متعددة الجنسيات ربما تسمح الآن للامدادات بالتخلف عن مسايرة معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط.

وقال شبرد: «شركات النفط الدولية تميل الآن للتخلي عن معدلات النمو المستهدفة في الانتاج من أجل الدفاع عن صافي أرباحها والعائد على رأس المال في مواجهة طموحات الشركات المنافسة الراسية للانقضاض عليها». وأشار التقرير إلى أن سلسلة من الاندماجات بين الشركات تركز قوة صناعة النفط في أيدي ثلاث شركات عملاقة هي اكسون/موبيل التي تنتظر موافقة السلطات وبريتيش بتروليوم أموكو ورويال دانش شل. وربما تضطر شركات أخرى إلى الاقتداء بها. وقال التقرير إن شركات النفط تسعى إلى تحقيق نموها من خلال الاندماج وتملك شركات أخرى بدلا من زيادة طاقتها الانتاجية للنفط والغاز.

ومن أجل المنافسة ستضطر الشركات الأخرى إلى تبني استراتيجيات مماثلة لكسب رضا المستثمرين.

وأضاف: «باختصار ستضحي شركات النفط بنمو الانتاج من أجل الاداء المالي في الأجل القريب. وإذا لم تفعل ذلك فهي تخاطر بأن يبتعلها من يركزون أنظارهم على أسعار الأسهم لا على برامج الحفر». وقالت بتروداتا إن أعمال تطوير الحقول تخلفت عن الجداول الزمنية الموضوعة لها في معظم أنحاء العالم. وأضافت: «إن التوقعات بالنسبة للمعروض النفطي من خارج منظمة أوبيك تشمل ما يصل إلى ٧٥٠ الف برميل يوميا، لم يتم التعاقد على تطويرها بعد». وقالت وكالة الطاقة الدولية إنه من المتوقع أن يضيف نمو الطلب على النفط ٩٠٠ الف برميل يوميا إلى الاستهلاك العالمي في العام المقبل ليصل الإجمالي إلى ٧٤,٨ مليون برميل في اليوم. ويتوقع محللون زيادة أخرى بين مليون و١,٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٠. وقال شبرد أيضا إن انخفاض معدلات الاستثمار بين الشركات الكبرى سيؤدي إلى الاسراع بمعدل تراجع الحقول النفطية التي تصل إلى طاقتها الانتاجية القصوى. وخلص إلى أن الفائزين نتيجة للتنافس في صناعة النفط قد يكونون من أعضاء منظمة أوبيك.

رئيس الغرفة العربية ـ الإيطالية:

مشروع دعم الصادرات العربية يحصل على موافقة أولية من الاتحاد الأوروبي

كونا ـ أعلن رئيس غرفة التجارة العربية الإيطالية سيرجيو ماريني أن مشروع دعم الصادرات العربية إلى أوروبا حصل على موافقة الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ في انتظار الموافقات النهائية الخاصة بتمويل المشروع. وقال ماريني إن المشروع يمثل نموذجا للتعاون المشترك بين الغرفة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

لجنة تمثيلية

ومضى قائلا إن المشروع عبارة عن تكوين لجنة من ممثلي الاطراف الثلاثة يكون مقرها روما مهامها مساعدة المصدرين العرب على تصدير وتسويق منتجاتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي لهذه الصادرات لاسيما في ظل وجود نهضة صناعية واضحة في عدد من الدول العربية ومنها دول الخليج. وأوضح أن خبراء اللجنة سوف يقدمون كل العون للمنتجين والمصدرين العرب للتأكد من مطابقة منتجاتهم للمواصفات القياسية الأوروبية أو تأهيلها لكي تصل إلى المستوى الذي يعطيها فرصا تصديرية جيدة للأسواق الأوروبية. وضرب ماريني مثالا بالكويت التي يمكن أن يخلق لها هذا المشروع فرصا تصديرية جيدة للسوق الأوروبية بالنسبة للمنتجات البتروكيماوية التي تعد المصدر الأساسي للصناعات البلاستيكية.

التبادل التجاري

وأكد رئيس الغرفة العربية الإيطالية أن معدل التبادل التجاري بين الدول العربية وأوروبا لايزال دون المستوى مشيرا على سبيل المثال، إلى التبادل التجاري بين الدول العربية وإيطاليا حيث لم تتعد الصادرات الإيطالية إليها ١٣ بليون دولار حوالي ٦ في المائة من إجمالي صادرات إيطاليا للعالم. وحول زيارته إلى الكويت قال ماريني إنها تأتي في إطار دعم العلاقات التجارية بين البلدين حيث التقى المسؤولين في غرفة تجارة وصناعة الكويت وتم التباحث في الأمور التي يمكن أن ترفع معدلات التبادل التجاري. وكان معدل التبادل التجاري بين الكويت وإيطاليا عام ٩٨ قد بلغ ٤٢٦ مليون دولار بزيادة ١٠,٢ في المائة عن عام ٩٧. وبلغ حجم الصادرات الإيطالية إلى الكويت ٤٠١ مليون دولار بزيادة ٥,١ في المائة والصادرات الكويتية إلى إيطاليا ٢٥ مليون دولار بزيادة ٤٤٦,٣ في المائة.

جولة خليجية

وأشار ماريني إلى أن الوفد التجاري الزائر إلى الكويت ضمن جولة خليجية يضم عددا من ممثلي الشركات الإيطالية المتخصصة في الصناعات الأكثر رواجا في الكويت وأسواق الخليج. من ناحية أخرى قال ماريني إنه سيتم خلال الزيارة التعرف على آراء المستثمرين الكويتيين والتعرف على آخر التطورات الخاصة بالاستثمار المتبادل بين البلدين.

مرونة القوانين

وأوضح وجهة نظره (كممثل للقطاع الخاص) في قوانين الاستثمار الكويتية الحالية والتي لاتزال بحاجة إلى المزيد من التعديلات التي تمنحها المزيد من المرونة في التعامل مع المستثمر الأجنبي وتجعلها أكثر جاذبية. ومضى قائلا إن المستثمر الكويتي مطالب بتغيير اتجاهاته الاستثمارية الخارجية والتي دائما ما تتجه إلى البورصات العالمية والأسهم والسندات. وأوضح أن إيطاليا يمكن أن توفر للمستثمر الكويتي فرصا استثمارية أخرى بجانب البورصات من خلال الاستثمار في الشركات متوسطة وصغيرة المستوى التي لا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين فردا والتي يقدر عددها بالآلاف وبحاجة دائما إلى رأس المال لتوسيع نشاطاتها وزيادة حجم أعمالها.

المشروع يوفر فرصا جيدة للمنتجات البتروكيماوية الكويتية

المستثمر الكويتي مطالب بتغيير قنواته الاستثمارية.. والقوانين الكويتية غير مرنة

المخاطر المالية والقانونية

وقال رئيس الغرفة العربية الإيطالية إن المعضلة التي تواجه أي مستثمر دائما هي الكيفية التي يمكن بها الوصول إلى المستثمر الصحيح في أي بلد آخر من دون الدخول في دائرة المخاطرة المالية أو القانونية. ومضى قائلا إن الحكومة الإيطالية حلت هذه المعضلة من خلال تأسيس جهة خاصة تمتلك وزارة التجارة حصة كبيرة في أسهمها يطلق عليها اسم «سيمست» مهمتها ربط المستثمرين الأجانب مع المستثمرين الإيطاليين من خلال مشاريع مشتركة للاستثمار داخل وخارج إيطاليا. وأوضح أن هذه الجهة توفر للمستثمر الأجنبي كافة الضمانات اللازمة للدخول في شراكة مع مؤسسات اقتصادية ومالية إيطالية معروفة ذات سمعة تجارية ومالية جيدة إلى جانب كونها معروفة جيدا لهذه الجهة إضافة إلى توفير كافة الضمانات القانونية اللازمة. كما توفر «سيمست» حسب قول ماريني كل دراسات الجدوى والدراسات الفنية الخاصة بالمشروع والتي يتم إعدادها من خلال خبراء متخصصين في كل مجال.

خطوات الشراكة

وحول الخطوات التي يمكن أن يتبعها أي مستثمر كويتي راغب في الدخول مع شريك إيطالي في مشروع. قال ماريني إنه يتم أولا الاتصال بالغرفة العربية ـ الإيطالية التي تقوم بالاتصال المباشر مع «سيمست» والتي ترشح الجهة الإيطالية التي تناسب رغبة المستثمر الكويتي سواء كان يرغب في الاستثمار في إيطاليا أو الكويت. ومضى قائلا إن «سيمست» تقوم بعد ذلك بعمل دراسة الجدوى اللازمة للمشروع واتمام كافة الاجراءات المالية والقانونية الخاصة بالمشروع.

وذكر أن غرفة التجارة العربية ـ الإيطالية تقدم هذه الخدمات مجانا من دون مقابل لأن الهدف هو تنشيط التبادل التجاري والاستثماري بين المستثمرين العرب والإيطاليين.

في ندوة «الاستثمار في الأردن»

الخالد: منطقة التجارة الحرة العربية مدخلنا الوحيد إلى النـ

■ مراد: التغيرات العالمية فرضت علينا تطوير وتجديد تشريعاتنا
■ آفاق واسعة وحوافز كبيرة للمستثمرين العرب في الأردن

عقدت في مبنى غرفة التجارة والصناعة ندوة عن الاستثمار الأردني، بمشاركة وحضور الوفد التجاري الأردني الذي يزور الكويت حاليا برئاسة رئيس اتحاد غرف التجارة الأردنية، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالرزاق الخالد وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والمدير العام أحمد الهارون وبعض الأعضاء.

وفي بداية اللقاء ألقى الخالد كلمة رحب في مستهلها بالوفد التجاري الأردني في بلده الثاني الكويت، وقال إن التجارة كانت وستبقى أمتن جسور التواصل والتعاون، وأن رجال الأعمال هم بناة هذه الجسور ورواده، مؤكدا أن هذا اللقاء تفرضه تطلعات التنمية والتقدم ومقتضيات التحديات المشتركة. داعيا إلى إحياء آمال توثيق عرى التعاون وإعادة بناء ما هدمته خطيئة القرن وتداعياتها مشيرا بذلك إلى «المغامرة العبثية لنظام جار الشمال - العراق» مشددا على أنها مسؤولية يجب التعاون في التصدي لها على أسس علمية وموضوعية بالغة الصراحة والشفافية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة لبلدينا في ضوء الحقائق الاقتصادية الدولية والاقليمية المستجدة، وتنطلق من إيمان راسخ أن لا بديل عن المشروع الاقتصادي العربي، المتمثل اليوم بمنطقة التجارة الحرة العربية والا تراجع عن الالتزام الكامل بهذا المشروع باعتباره مدخلنا السليم الوحيد إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأعرب الخالد في ختام كلمته عن أمله في أن تكون زيارة الوفد التجاري الأردني بمثابة الخطوة الأولى للتعاون المطلوب في القيام بهذه المسؤولية المشتركة، منوها بأن الكويت منفتحة بحماس ووعي لكل ما من شأنه توفير شروط النجاح لهذه المهمة، مضيفا أننا على ثقة مطلقة بأن إخوتنا في الأردن يبادلوننا الحماس نفسه لهذه المسؤولية والوعي نفسه لأهميتها وشروط نجاحها. إلى ذلك قدم رئيس الوفد الأردني الزائر حيدر عيسى مراد ورقة عمل بعنوان «ندوة الاستثمار في الأردن» جاء فيها أن التغيرات العالمية فرضت علينا أن نطور ونجدد ونغير تشريعاتنا المختلفة لتواكب ما يحدث الآن في العالم، لافتا إلى أن الخلافات السياسية كانت تحول دون تطوير قطاع الاعمال، وقال إنه أصبح هناك الآن يقظة وما حدث في أوروبا وقوتها الاقتصادية، دفعنا للتنبؤ بالتجارة الحرة.

وبين مراد أن الأردن دولة مستهلكة تستورد بما قيمته بين ٥.٤٠٥ مليارات دولار سنويا وتصدر بما قيمته نحو ١.٥ مليار دولار، موضحا أن ٥٢ في المئة من هذه الصادرات يذهب إلى الدولة العربية، والواردات ٢٤ في المئة، وهذا يعني أن التجارة البينية بين الدول العربية هي بين ٢٧ ـ ٢٨ في المئة مقابل ٩ في المئة مع الآخرين، مؤكدا أن ذلك يؤكد تركيز الأردن على العمق العربي.

واعتبر وضع العملة وثبات أسعارها قضية مهمة جدا للمستثمرين، مؤكدا أن سعر صرف الدينار الكويتي ثابت منذ العام ١٩٨٩. ويتمتع الدينار الأردني باستقرار في سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية وقابليته للتحويل، كما تتيح الأنظمة والتعليمات حرية تحويل الأموال من وإلى الأردن دون عوائق بما في ذلك رؤوس الأموال والأرباح.

وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو ٦ مليارات دولار موزعة على الخدمات الحكومية ٢٠ في المائة والتأمين والبنوك والشركات المالية ٢١,٥ في المئة والصناعة ١٦ في المئة، والنقل والاتصالات ١٤,٢، والانشاءات ٨,٢ والزراعة ٦,١، والتجارة ٤,٩، والكهرباء والمياه ٣,٢، والتعدين ٢,٥، والقطاعات الأخرى ٢,٤ في المئة.

وأفاد مراد: أن قانون تشجيع الاستثمار أتاح للعديد من القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من مزايا وحوافز هذا القانون وأهمها: الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديد، مراكز المؤتمرات والمعارض، مدن التسلية والترويح السياحي.

وأضاف أن أهم المزايا والحوافز التي يقدمها القانون الاعفاءات الجمركية، حيث تعفى جميع الموجودات الثابتة للمشروع من كل الرسوم والضرائب الجمركية، والاعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية، حيث تعفى الأرباح الصافية للمشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء الانتاج (التشغيل) وبالنسب التالية حسب المنطقة التنموية المقام عليها المشروع منطقة (أ) ٣٥ في المئة، منطقة (ب) ٥٠ في المئة، منطقة (ج) ٧٥ في المئة، بالإضافة إلى إعفاء

ـظام العالمي الجديد

إضافي من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الطاقة الانتاجية الاستيعابية قدرها ٢٥ في المئة لمشروع التوسع وبحد أقصى مدته أربع سنوات.

وزاد أن البضائع المصدرة لخارج الأردن إلى كافة الدول تعفى باستثناء الدول المرتبطة باتفاقيات مصرفية خاصة مع الأردن، وتعفى كذلك جميع عوائد التصدير من ضريبتي الدخل، والخدمات الاجتماعية بنسبة مئة في المئة.

وذكر مراد أيضا أن المشاريع الاستثمارية المقامة داخل المناطق الحرة تتمتع بحوافز ومزايا مثل العطلة الضريبية لمدة ١٢ عاما وإعفاء رواتب غير الاردنيين العاملين في المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية، وإعفاء البضائع المستوردة للمشروع من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد، وحرية تحويل رأس المال المستثمر وعوائده وما جناه من استثمار ورواتب العمال غير الأردنيين للخارج.

أما الامتيازات والتسهيلات المتوفرة في المدن الصناعية في توفير قطع الأراضي والمزودة بكل خدمات البنية التحتية وتوفير مبان صناعية جاهزة بمواصفات عالية.

وأشار مراد إلى بعض القطاعات التي لا تخضع للتخصيص وهي الفنادق والصناعة، في حين يمكن خصخصة التجارة حيث يمكن للمستثمر الأجنبي تملك ٥٠ في المئة والمقاولات ٥٠ في المئة وكذلك التعدين ٥٠ في المئة. أما باقي المشاريع فيمكن تملكها بالكامل أي بنسبة مئة في المئة بالنسبة للمستثمر غير الأردني.

وأشار إلى توجه لربط بورصتي عمان والكويت بحيث يتم عرض الأسهم الكويتية في بورصة عمان والأسهم الأردنية في بورصة الكويت.

بحضور ٢١ دولة في اجتماع عقد بماليزيا

دول «منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي» تتعهد بالالتزام بالاصلاح المالي

قال وزراء مالية منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي إن آسيا تتعافى من عامين تقريبا من الأزمات المالية إلا أن مخاطر كبيرة تلوح في الأفق وسط الحاجة لإجراء إصلاحات متعمقة. وتعهد الوزراء من الدول الإحدى والعشرين أعضاء المنتدى المجتمعين بعدم التخلي عن الاصلاحات المالية وتلك الخاصة بالشركات رغم توقعات باستعادة الاقتصاد عافيته. كما دعوا إلى اتخاذ إجراءات سريعة للسيطرة على تدفقات رأس المال المتقلبة التي تمثل تهديدا لاقتصاديات الدول والتي ألقت عليها ماليزيا باللائمة في الأزمات المالية الأسيوية التي اندلعت في منتصف عام ١٩٩٧. وقال الوزراء في الوقت الذي نعترف فيه بأن جهود إصلاح الهيكل المالي الدولي ستستغرق وقتا إلا أننا نرى ضرورة للاحتفاظ بقوة الدفع على الرغم من عودة الاستقرار إلى الأسواق المالية في الآونة الأخيرة. لكن في إشارة إلى استمرار الشقاق بين الولايات المتحدة وماليزيا فشلت الدولتان في التوصل لاتفاق بشأن ما إذا كان يجب كبح عمل المضاربين. ووازن البيان المشترك الصادر في نهاية اجتماع المنتدى الذي استغرق يومين بين آراء الاقتصاديات النامية الحريصة على رؤية خطوات تتخذ لمنع تكرار الأزمة وآراء الدول الصناعية التي تريد أن تجري آسيا المزيد من الاصلاحات المتعمقة. إلا أن ما افتقدته التسوية النهائية من إجراءات ملموسة قد يكون عوض عنها روح التجانس التي قال الوزراء إنها سادت المناقشات. وقال وزير الخزانة الأمريكي المرشح لورانس سمرز في مؤتمر صحفي في نهاية الاجتماع «سيؤكد التقرير الذي سأقدمه بعد عودتي الروح الجيدة من الصداقة والتجانس». «ورغم وجود خلاف واختلاف في الرأي إلا أنني لمست زيادة في التقارب». واستغل سمرز المرشح لخلافة روبرت روبن الذي يتقاعد في يوليو المسرح الدبلوماسي لقمع أي تكهنات بأنه سيتحول عن سياسة الدولار القوي التي كان روبن يتبعها. وأضاف: كما قلت والوزير روبن مرارا فإن دولارا قويا يمثل محورا هاما للمصلحة القومية الأمريكية. وأكد البيان المشترك التقدم الذي أحرز في اقتصاديات أندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين وتايلاند التي تضررت من الأزمة منذ اجتماع الوزراء الأخير في كندا. وقال البيان: «الأزمة المالية في المنطقة انحسرت وهناك إشارات على عودة ثقة المستثمرين. وكنتيجة لهذا فإن الاحتمالات الاقتصادية المستقبلية للمنطقة تحسنت». ومع ذلك فهناك مخاطر كبيرة على هذا المستقبل. فالتحديات الخطيرة مازالت موجودة خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاعات المالية والشركات ومعالجة آثار الأزمة على الفقراء والمتضررين بها. وقال وزير المالية الماليزي مصطفى محمد إن واشنطن غيرت موقفها من المؤسسات العالية المخاطر مثل صناديق التحوط وافتربت من كوالالمبور التي تريد وضع قيود على مثل هذه المؤسسات. وقال: إذا كانوا (الولايات المتحدة) في المرة الأخيرة رفضوا وضع قواعد وقيود على هذه المؤسسات العالية المخاطر أو مراقبتها إلا أنهم الأن شديدو التأييد لهذه الفكرة. وقال البيان المشترك إن الوزراء اعترفوا «بضرورة وجود شفافية ملائمة من المشاركين في السوق ومن بينها المؤسسات العالية المخاطر. وقال مصطفى إن الولايات المتحدة تواصل معارضتها لدعوة ماليزيا إلى وضع قيود على المضاربة على العملات. وأضاف: ترى الولايات المتحدة أن المضاربة على العملات مستقرة. ونرى أن رؤوس الاموال قصيرة الأجل تؤدي لزعزعة الاستقرار. هذه إحدى قضايا الاختلاف بين الولايات المتحدة وماليزيا. وطالب الوزراء الولايات المتحدة باستئناف السياسات التي تهدف إلى تحقيق نمو كبير لا يصاحبه تضخم كما حثوا اليابان على تخفيف الضغوط الانكماشية وإحياء الطلب الخاص.

لبنان يقر قانون المؤسسة العربية

أقر مجلس الوزراء اللبناني مشروع قانون إنشاء المؤسسة العربية للتقاص، وهي من مقررات اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية، التي صدرت في صيف العام ٩٧، واكتملت صيغة مشروع قانونها النهائي خلال العام المنصرم، أي في عهد الحكومة السابقة، وذلك بعد سلسلة اجتماعات بين أعضاء اتحاد البورصات العربية، واكبها كل من أمين عام الاتحاد صعفق الركيبي، ورئيس بورصة بيروت غبريال الصحناوي. ومن أبرز مهام المؤسسة بحسب ما ورد في مشروع القانون، أن تتولى القيام بعمليات التقاص بين الأسواق المالية العربية، وعمليات التحويل والتسوية النقدية، وفتح الحسابات للاستثمار في الأوراق المالية، وتنظيم عمليات الإصدار والترويج، والتنسيق بين جهات التقاص العربية، والتقاص الدولية، بالإضافة إلى مهام أخرى. هذا وحدد القانون أن حسابات الشركة، تخضع لأحكام قانون السرية المصرفية، وهي معفاة من رسوم التأسيس والتسجيل في السجل التجاري، ومن الرسوم البلدية، ومن الرسوم الجمركية على التجهيزات المكتبية وكل الضرائب لمدة عشر سنوات. رئيس بورصة بيروت غبريال صحناوي قال إن الأسواق المالية العربية، تحتاج إلى قيام مؤسسة كبرى ذات رأس مال كبير بهذا الحجم، والذي حدد بـ ٥ ملايين دولار. ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى ١٥ مليون دولار، ما يعود بالفائدة الكبرى للدول العربية، لكونها تخلق المرونة وتؤكد الضمانة للمستثمرين، وتفرز عمليات الترويج لكثير من الشركات، التي ستستفيد من خلال المؤسسة، بأن تسجل نفسها في عدة بورصات في آن معا، موضحا أن عمليات استثمارية وتقاص كبرى كانت تتحول لأسواق الدول الأجنبية، ومع إنشاء هذه المؤسسة، فإن صناديق الاستثمار العربية والعالمية، سوف يمكنها التحول، للتعامل معها نظرا لضخامة رأس مالها، وموقعها في المنطقة والذي سيكون بيروت.

هذا وأرفق مشروع القانون، الأسباب الموجبة له، ومنها التسهيلات والضمانات التي ستؤمنها المؤسسة بموجب مشروع قانون. وفيما يلي نص مشروع القانون:

. مشروع قانون بإنشاء المؤسسة العربية للتقاص:

مادة أولى: تنشأ في الجمهورية اللبنانية مؤسسة مالية عربية مدتها تسعة وتسعون عاما تسمى «المؤسسة العربية للتقاص»، تكون مدينة بيروت مقرا لها ويجوز لها أن تتخذ فروعا داخل وخارج لبنان.

وتكتسب هذه المؤسسة الشخصية المعنوية اعتبارا من تاريخ تسجيل نظامها الاساسي في السجل التجاري.

مادة ثانية: يحدد رأسمال المؤسسة بالدولار الأمريكي ويجب الا يقل عن خمسة ملايين دولار. يحدد النظام الأساسي طريقة تكوينه والسنة المالية للمؤسسة وكيفية إعداد بياناتها المالية السنوية وكيفية حلها وتصفيتها.

مادة ثالثة: تكون المؤسسة العربية للتقاص بمنزلة غرفة مقاصة مركزية عربية تتولى القيام بالمهام والأغراض التالية:

١ ـ القيام بعمليات التقاص بين الأسواق المالية العربية.

٢ ـ القيام بعمليات التحويل والتسوية النقدية.

٣ ـ فتح الحسابات بغرض الاستثمار في الأوراق المالية.

٤ ـ تحصيل وتسلم ودفع المبالغ النقدية وتسليم الأوراق المالية التي يتم تداولها عبر الأسواق العربية.

٥ ـ العمل كمركز إيداع وأمانة الاستثمار في الأوراق المالية المدرجة في الأسواق العربية.

٦ ـ دعم إنشاء غرف للتقاص في الأسواق العربية وتطوير القائم منها.

٧ ـ تنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية العربية والترويج لها والاكتتاب فيها.

٨ ـ القيام بعمليات الإيداع والحفظ بالتنسيق مع جهات التقاص العربية المحلية.

٩ ـ تمثيل جهات التقاص العربية في تعاملاتها مع بيوت التقاص الدولية.

١٠ ـ التنسيق بين جهات التقاص العربية بما يساعدها ويخدمها على تأدية عملها محليا وخارجيا.

١١ ـ المساعدة على قبول الإصدارات التي تتم بين الأسواق المالية والعربية وإدارة العمليات الناتجة عنها والمساهمة في أي شركة أو مؤسسة أخرى تباشر أغراضا مشابهة لأغراضها.

١٢ ـ القيام بعمليات اقراض الأوراق المالية والاقتراض المالي وجميع العمليات المالية من أي نوع كانت.

١٣ ـ القيام بمهام أمناء الاستثمار.

١٤ ـ القيام بمهام مراكز الإيداع لإصدارات الـ GDR وغيرها.

١٥ ـ القيام بالدراسات اللازمة لتطوير الأسواق المالية والمؤسسات العاملة في قطاعها.

ويعود للمؤسسة القيام بالأعمال المتممة لموضوعها وذلك مع مراعاة القرارات التنظيمية التي يصدرها مصرف لبنان.

مادة رابعة: تخضع المؤسسة العربية للتقاص لأحكام هذا القانون ولمندرجات نظامها الأساسي.

يصدر هذا النظام ويعدل بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح الأمين العام لاتحاد البورصات العربية.

وتسري أحكام هذا النظام على كل ما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون.

مادة خامسة: يكون لأعضاء اتحاد البورصات العربية أولوية الاكتتاب والمساهمة في المؤسسة، ويجوز للاتحاد دعوة مؤسسات مالية أخرى للمساهمة فيها. ويعتبر مجرد المساهمة في المؤسسة قبولا حكميا من المساهم بأحكام هذا القانون والنظام الأساسي وما يصدر عن المؤسسة من قرارات.

مادة سادسة: لكل مساهم الحق في التصرف فيما يملك من أسهم وفي استعمال جميع الحقوق المترتبة على الملكية وذلك وفقا لما يرد في النظام الأساسي. ولا يلزم المساهمين إلا بمقدار مساهمتهم في المؤسسة.

مادة سابعة: يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل يختار اتحاد البورصات العربية أحدهم، ويتم انتخاب باقي الأعضاء من قبل الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات.

يحدد النظام الأساسي طريقة اختيار رئيس مجلس الإدارة وكيفية دعوة المجلس للانعقاد وعدد الاجتماعات التي يعقدها وأسلوب التصويت فيه وصلاحيات رئيس المجلس. ويمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة أمام القضاء وأمام الغير ويكون له حق التوقيع عنها.

مادة ثامنة: تتألف من جميع المساهمين في المؤسسة جمعية عمومية يحدد النظام الأساسي كيفية دعوتها للانعقاد وعدد الاجتماعات التي تعقدها والنصاب اللازم لصحة انعقادها

ـــة للتقاص

والتصويت على القرارات التي تصدرها والأغلبية اللازمة لذلك. وتعتبر الجمعية العمومية للمساهمين أعلى سلطة في المؤسسة ويلتزم مجلس الإدارة والمساهمون بما يصدر عنها من قرارات.

مادة تاسعة: تسري أحكام قانون السرية المصرفية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ على حسابات المؤسسة ولا يجوز الحجز على هذه الحسابات أو تجميدها إلا بناء على حكم قضائي غير قابل الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن.

مادة عاشرة: لا يجوز الحجز أو التنفيذ على الأموال أو الأسهم أو السندات التي توجد بعهدة المؤسسة بمناسبة قيامها بمهامها كغرفة مقاصة وفاء لديون مستحقة على المؤسسة، ويجب على المؤسسة أن تحتفظ بهذه الأموال والأسهم والبنود ضمن حسابات منفصلة عن حساباتها.

مادة حادية عشرة: تعفى المؤسسة العربية للتقاص من رسوم التأسيس والتسجيل في السجل التجاري لاسيما رسم الطابع المالي، ومن الرسوم الجمركية على التجهيزات المكتبية وعلى سيارتين من سياراتها وعلى الرسوم البلدية ومن سائر أنواع الضرائب والرسوم وذلك لمدة عشر سنوات.

مادة ثانية عشرة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

- الأسباب الموجبة لمشروع قانون إنشاء المؤسسة العربية للتقاص.

وجاء في الأسباب الموجبة لمشروع القانون أن أسواق وبورصات الأوراق المالية تعتبر إحدى الوسائل الرئيسية لجلب الاستثمارات التي تحتاج إليها البلاد. وقد أسهمت هذه الوسيلة الفعالة في بناء كيانات اقتصادية عظيمة بمختلف دول العالم كان لها الفضل في قيادة مسيرة التنمية في هذه الدول. ولوحظ أن تسهيل إجراءات الاستثمار في أسواق وبورصات الأوراق المالية كان له دور بارز في جذب المستثمرين إليها، خاصة فيما يتعلق منها بتسهيل إجراءات التداول في هذه الأسواق وضمان إجراء عمليات التسديد والتسليم.

وقد أثبتت التجارب أن غرف التقاص في الأسواق والبورصات المتقدمة كان لها دورها البارز وأثرها المباشر في ضمان حصول المتعاملين في تلك الأسواق والبورصات على نائج

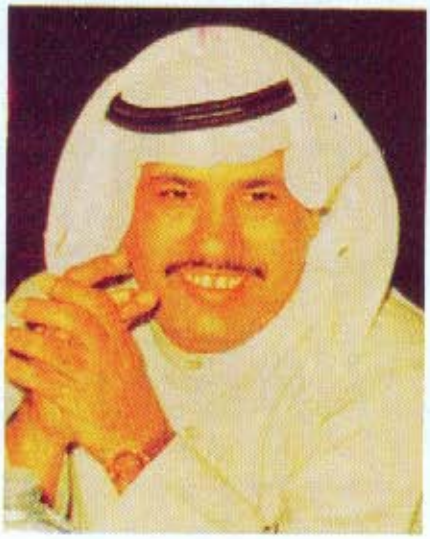

● د. صعفق الركيبي

معاملاتهم فيها. ونظرا لأهمية الاستثمار المشترك في أسواق وبورصات الأوراق المالية العربية، ورغبة في تشجيع هذا النوع من الاستثمار وحرصا على تشجيع التفاعل بينها وربطها ببعضها وبغيرها من الأسواق المالية العالمية الاخرى. وضمانا لحقوق المستثمرين في الأوراق المالية التي يتم تداولها عبر أسواق وبورصات الأوراق المالية العربية واستجابة للدور الذي يقوم به اتحاد البورصات العربية المنبثق عن جامعة الدول العربية في دعم وتشجيع وتسهيل الاستثمار في الأوراق المالية العربية تقرر إنشاء غرفة مقاصة عربية مركزية متخصصة تعنى بشأن التسوية والتقاص بين الأسواق المالية العربية فيما بينها من جهة وبينها وبين الأسواق العالمية من جهة أخرى وذلك على غرار ما تعمل به المؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال وذلك مع الإشارة إلى ضرورة قيامها في هذه المرحلة من التطور الذي تشهده الأسواق المالية العربية من تطور في أدائها وهياكلها والتعاون المتزايد فيما بينها حيث يعتبر هذا المشروع استكمالا للهيكلية المؤسسية لقطاع الأسواق المالية العربية وعاملا رئيسيا في تحقيقها لأهدافها ولدورها التنموي والقومي في العمل العربي الاقتصادي والمالي المشترك.

وبناء على قرار مجلس الاتحاد باعتبار لبنان مقرا لها فقد ارتؤي أن يتم إنشاؤها بمقتضى قانون خاص ينظم أوضاعها وأغراضها ومتطلبات الغاية من إنشائها والدور الاقتصادي العربي المنوط بها لتكون خطوة رئيسية وركيزة من ركائز قيام السوق العربية المالية الموحدة التي تعتبر الأساس لقيام السوق العربية المشتركة.

٢٠ مليون دينار قرضا للبحرين من الصـــندوق العـــربي للإنمـــاء الاقـــتـــصـــادي

وقع الصندوق العـــربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أمس اتفاقية قرض بقيمة ٢٠ مليون دينار كويتي مع الحكومة البحرينية لتمويل مشروع إسكاني. وقال بيان صحافي صادر عن الصندوق من مـقـره في الكويت إن المشروع الذي يشمل ١٤٢٥ وحدة سكنية يهدف إلى استمرار تقديم خدمة الرعاية الإسكانية للمواطنين وتوفير السكن الملائم لهم. وأضـــاف أن هذه الوحدات تتنوع ما بين مساكن متصلة وعمارات تحتوي على شقق سكنية إلى جانب تهيئة الأراضي المخصصة لبناء المساكن وتوصيل الخدمات اللازمة لها ومنح قـروض إسكانية للمنتفعين لاغراض بناء مساكن جديدة أو شراء مساكن جاهزة أو توسعة وترميم مساكن قائمة. ويقدم القرض بفائدة سنوية قدرها ٤,٥٪ وسيتم سداده على مدى ٢٢ عاما بما فيها مدة إمهال قدرها أربع سنوات. ووقع الاتفاقية نيابة عن الحكومة البحرينية وزير المالية والاقتصاد الوطني إبراهيم عبد الكريم، ونيابة عن الصندوق مديره العام ورئيس مجلس الإدارة عبد اللطيف الحمد. وبهذا القرض يصل إجمالي مساهمة الصندوق في مشاريع بحرينية إلى ١٦٥,٥ مليون دينار. يذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية العربية وقع أيضا اليوم اتفاقية قرض مع البحرين قيمتها ٧,٥ ملايين دينار للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة كهرباء قوتها ٦٦ كيلو فولت. ويأتي هذان القرضان قبل يوم واحد من زيارة قام بها ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى الكويت هي الأولى له منذ توليه هذا المنصب في مارس الماضي.

ترفض خفض قيمة اليوان وتساهم في برامج صندوق النقد

الاقتصاد الصيني يدعم الاستقرار المالي في آسيا وواشنطن تطالب بكين بتبني المعايير الدولية للتجارة

يصادف هذا العام الذكرى المئوية لسياسة الباب المفتوح التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي جون هيه عام ١٨٩٩. لقد كانت سياسة الباب المفتوح سياسة تجارية تدعو القوى الأوروبية واليابان للقبول بالمساواة التامة في المعاملة في مجالات الابحار والتجارة لكل البلدان التي تتعامل مع الصين. وأضافت شاركين بارشيفسكي الممثلة التجارية الأمريكية في مقالة لها في «هيرالد تريبيون» أن مضامين تلك السياسة كانت أوسع وهي معارضة المشاريع الاستعمارية الصينية والتصميم على تأكيد المصالح الأمريكية. وأوجدت تلك السياسة نمطا لسياستنا في القرن العشرين. فأمريكا دولة تنتمي لمنطقة الهادئ ولها مصلحة حيوية في وجود منطقة آسيا الهادئ تتمتع بالسلام والانفتاح والرخاء، وسوف نعمل على ضمان تلك المصلحة وهو ما تهدف إليه سياساتنا الراهنة. نحن لا نتفق دائما مع الصين كما أننا مستعدون لتأكيد مصالحنا عندما نختلف، وهذا ما فعلناه من خلال التجارة بما في ذلك العقوبات، ولكننا ملتزمون بإيجاد وتطوير مجالات المصلحة المشتركة. فطوال نحو ٤٠ عاما بعد الثورة الشيوعية كان الاقتصاد الصيني منعزلا تماما عن العالم الخارجي، وكان ذلك ضارا إلى حد كبير للصين وللمنطقة، فقد أدى فقدان الأسواق الخارجية والاستثمارات إلى افقار الصين، وكان ذلك يعني أنه لم تكن لأكبر دولة في آسيا مصلحة تذكر في الرخاء والاستقرار خارج حدودها، بل وجدت أن لها مصلحة في الحروب والثورات. وشعرت كل دولة في منطقة الهادئ بنتائج ذلك. وكان المسعى لإنهاء تلك العزلة معلما مستمرا للسياسة الخارجية الأمريكية لكلا الحزبين يماثل الدعم الأمريكي لإعادة دمج اقتصادي اليابان وألمانيا بعد الحروب العالمية الثانية ولجهود الولايات المتحدة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. أما في الصين فقد بدأت تلك الجهود برفع الحظر الاقتصادي الأمريكي عنها في أواسط السبعينيات. وتؤدي الاتفاقيات التجارية إلى تعميق اندماج الصين مع الاقتصاد العالمي واقتصاد الهادئ، كما تسرع تبنيها للمعايير الدولية للتجارة والقانون وتزيد من اتصالات الصين بالعالم الخارجي. وتتجلى مصلحة الصين في رخاء واستقرار المنطقة من خلال الأزمة المالية الآسيوية، فقبل ٣٠ عاما كان يمكن لها أن ترى في الأزمة فرصة للتحريض على الثورة في كوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. أما اليوم فإن سلوكا كهذا سيشكل تهديدا لآفاق الاستثمارات الصينية ولأسواق التصدير، ونتيجة لذلك حافظت الصين على الاستقرار المالي للمنطقة من خلال رفضها تخفيض قيمة عملتها، وساهمت في برامج الانعاش التي طرحها صندوق النقد الدولي لبلدان شرق آسيا الأشد تضررا من الأزمة. إن المساعي لدمج الصين مع العالم الأوسع هي أبعد ما تكون عن الاكتمال. فقيودها التجارية الرسمية وغير الرسمية لاتزال شديدة، أما معاييرها الزراعية فهي تركز على الأوامر البيروقراطية أكثر من ارتكازها على العلم، ولاتزال قطاعات خدمات رئيسية مثل التوزيع والتمويل والاتصالات مغلقة إلى حد كبير في وجه المنافسة الأجنبية. ونحن نرى في القطاعات المهمة مثل السيارات والاتصالات وأشباه النواقل ليس فقط تعرفات عالية بل حصص ودعم مالي وغير ذلك، كما أن سيادة القانون الضرورية لأي اقتصاد متطور لاتزال متخلفة في الاقتصاد الصيني. وفي الوقت الحاضر لاتزال الصين مندمجة بشكل غير مطمئن مع العالم الخارجي، ويواجه اقتصادها الداخلي تحديات صعبة يمكن أن تساعد التجارة الأكثر انفتاحا على حلها بمرور الوقت، وتبقى جاراتها بما فيها الولايات المتحدة مستبعدة من اقتصادها الذي يمكن أن يصبح محركا للنمو في الأزمة الراهنة في شرق آسيا وفي المستقبل أيضا. وأحد المؤشرات على ذلك هو العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين الذي يبلغ مليار دولار أسبوعيا. والمؤشر الآخر هو أنه منذ تطبيق وضع الدولة الأولى بالرعاية وحتى عام ١٩٩٧ ازدادت صادرات السلع الأمريكية إلى الصين بواقع ٩ مليارات دولار فقط أي أقل من ربع الزيادة البالغة ٣٩ مليار دولار في الصادرات الأمريكية إلى أعضاء رابطة بلدان جنوب شرق آسيا. ويمثل هذا وضعا غير متوازن وغير قابل للاستمرار، فهناك شعور متزايد بالاحباط تجاهه داخل الولايات المتحدة، ومن المحتمل جدا أنه إذا لم يطرأ أي تبدل على هذا الوضع فإن التجارة ستفقد دورها كمصدر للاستقرار والمصالح المشتركة وتصبح مصدرا آخر للانقسام، ويشكل قبول الصين في عضوية منظمة التجارة العالمية فرصة لمعالجة المسائل التي تكمن في أساس هذه المشكلات. وهذا يتطلب اتفاقا تجاريا يقتصر على معالجة العقبات الرئيسية في وجه صادرات السلع والخدمات والزراعة الأمريكية بل يتعداه إلى معالجة الهواجس الأمريكية في مجالات أخرى، فهنالك مثلا أساليب الاستثمار غير السليمة الهادفة إلى اجتذاب فرص العمل للصين أو للاستغلال غير العادل للأبحاث الأمريكية، والمسائل الخاصة النابعة من وضع الصين كاقتصاد غير سوقي لم يتم إصلاحه بشكل كامل. ومع أننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق بشأن هذه الحزمة إلا أننا أنهينا المفاوضات حول السلع الصناعية والزراعية وعالجنا معظم المشكلات الخاصة بقطاع الخدمات. لقد قدمت الصين حتى الآن مجموعة عريضة من الالتزامات في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة، ومن الممكن أن تثير هذه الالتزامات معارضة مصالح راسخة داخل الصين، ولكن دولا أخرى قدمت التزامات مماثلة والصين قادرة تماما على تقديم مثل هذه الالتزامات. والأهم من ذلك أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية بشروط تجارية مناسبة سيكون مفيدا للصين، إذ سيعني زيادة العمالة والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل. ومع انضمام الصين إلى المنظومة التجارية العالمية ستتنمو روابطها بجيرانها في آسيا والهادئ، وسيأتي ذلك بحوافز أقوى للصين لكي تتضافر جهودها مع المنطقة من أجل إقامة سلام مستقر.

نتيجة استثماراته في الشركات والمحافظ والأسواق الناضجة

بنك الخليج المتحد يحقق ٣,٨ مليون دولار دخلا صافيا للربع الأول

أعلن بنك الخليج المتحد، بنك استثمار مصرفي مقره البحرين عن نتائج عملياته للربع الأول المنتهي في ٣١ مارس ١٩٩٩، التي تبين زيادة في الأصول المجمعة تبلغ نسبتها ٧,٥٪ مرتفعة بذلك إلى ٩٢٧,٣ مليون دولار أمريكي البالغة ٥٨٣,٧ مليون دولار أمريكي. بينما بلغت قيمة الأصول غير المجمعة مع نهاية الربع الأول ٤١١,٣ مليون دولار أمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن البنك قام خلال عام ١٩٩٨ بزيادة حصته في بنك تونس العالمي – تونس إلى ٧٠,٢٪ من إجمالي أسهم البنك، وعليه فقد تم تجميع البيانات المالية المتعلقة ببنك تونس العالمي مع بنك البيانات المالية المتعلقة ببنك تونس العالمي مع بنك الخليج المتحد لأول مرة في سنة ١٩٩٨.

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى ١٩٧,١ مليون دولار أمريكي في نهاية شهر مارس ١٩٩٩، مقارنة بحقوق المساهمين في نهاية ١٩٩٨ والبالغة ١٩٣,٣ مليون دولار أمريكي. في حين حقق البنك دخلا صافيا في نهاية الربع الأول لهذا العام بلغ ٣,٨ مليون دولار أمريكي مقابل ٩,٣ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٨ وتبين البيانات المالية لبنك الخليج المتحد أن هذه الزيادة في الربع الأول تأتي نتيجة استثمارات البنك الاستراتيجية في الشركات التابعة والزميلة ومحافظ الاستثمار التي تتماشى مع استراتيجية البنك العامة نحو توجيه الاستثمارات إلى الأسواق الناضجة مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

بنك الخليج المتحد هو ذراع الاستثمار المصرفي لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية، إحدى كبريات شركات الاستثمار المملوكة للقطاع الخاص في المنطقة.

مخصصات جديدة لمكافحة البطالة الاقتصاد الياباني أكثر استقرارا

عبرت الحكومة اليابانية عن تفاؤل أكبر من العادة في تقييمها للوضع الاقتصادي في البلاد معتبرة أن الاقتصاد بات مستقرا وإن كانت تجنبت عدم الإعلان عن بداية انتعاش. وفي ختام اجتماع لمجلس الوزراء أعلنت الحكومة أيضا أنها ستصرف «سريعا» مخصصات جديدة لمكافحة البطالة التي سجلت معدلاتها ارتفاعا مقلقا.

وضع صعب

وجاء في التقرير الشهري الذي أعدته وكالة التخطيط الاقتصادي ووافقت عليه الحكومة أن «الاقتصاد ما زال في وضع صعب جدا بسبب بطء التحسن في الطلب إلا أنه توقف عن التدهور واستقر بفضل سلسلة من المبادرات الحكومية». وأشارت الوكالة إلى تحسن على مستوى الإنتاج الصناعي واستهلاك العائلات ونشاط القروض في المصارف مع إقرارها بالتأثير السلبي لارتفاع معدل البطالة. في المقابل ذكرت الوكالة أن الإنتاج الصناعي استقر على مستوى متدن جدا. وكان تراجع إلى ٢,٧ في المائة في أبريل مقارنة مع مستواه في مارس إلا أنه من المنتظر أن يكون تحسن في شكل واضح وأكثر مما هو متوقع في مايو الماضي (+١,٢ في المائة) مقارنة مع أبريل». ولم تقدم الوكالة أرقاما جيدة في مجال استهلاك العائلات الذي تراجع أيضا ١,٧ في المائة في أبريل الماضي مقارنة مع مستواه في الشهر ذاته من العام الماضي. وكان هذا المعدل تراجع ١,٩ في المائة في مارس الماضي.

استهلاك ضعيف

وأشارت الوكالة إلى أنه بسبب التراجع في العائدات يبقى الاستهلاك «ضعيفا» إلا أنه أفضل من الأشهر الماضية. وقالت الوكالة إن الإحصاءات الأخيرة هذه تسمح باستبعاد إمكان حصول تراجع جديد في الاقتصاد كما حصل عام ٩٧ إثر رفع معدل ضريبة القيمة المضافة. وهي خطوة سرعان ما أوقفت الانتعاش الاقتصادي الذي كان بدأ في البروز.

واعتبر مسؤول وكالة التخطيط الاقتصادي أن «العناصر السلبية تقلصت ومن غير المتوقع أن يعود الاقتصاد إلى الانكماش مجددا».

غير أنه لا يمكننا القول إن الاقتصاد بدأ يتجه إلى طريق الانتعاش مشيرا إلى أنه ينبغي تسجيل تحسن على مستويي الاستهلاك والعمالة ليتحقق ذلك.

وفي هذا المجال أعلن المتحدث باسم الحكومة هيرومو نوناكا في ختام اجتماع مجلس الوزراء «علينا أن نعتمد سريعا إصلاحات تشمل تدابير في الموازنة وأخرى تشريعية لمواجهة وضع صعب جدا في مجال العمالة».

سوق العمالة

قال إن الحكومة ستعرض سلسلة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل تأقلم المؤسسات مع سوق العمالة. وقد بلغ معدل البطالة في اليابان ٤,٨ في المائة في أبريل الماضي وهو أعلى من المعدل في الولايات المتحدة حيث لم يتجاوز ٤,٣ في المائة. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل بين الرجال «مستوى قياسيا وصل إلى ٥,٠ في المائة. واستنادا إلى صحيفة «نيهون كيزاي» فإن الحكومة تعتزم تمويل تدابيرها لمكافحة البطالة من مخصصات في الموازنة وستكون كلفتها من الأموال العامة «مئات البلايين من الينات» (بلايين عدة من الدولارات). وقالت الصحيفة إنه من الممكن أيضا اعتماد موازنة إضافية تتيح تمويل بناء بنى تحتية جديدة، لا سيما في مجال الاتصالات. واكتفى المتحدث باسم الحكومة في هذا المجال بالقول إن «الحكومة بدلا من أن تكتفي بزيادة حجم أعمال البناء الكبرى عليها أن تفكر في تنفيذ مشاريع إضافية لا سيما في مجال البيئة والاتصالات». وكانت الحكومة اليابانية صرفت مخصصات على دفعتين عام ٩٧ بقيمة إجمالية بلغت ٤٠ بليون ين (٣٠٠ بليون دولار) بهدف إنعاش الاقتصاد غير أنها لم تتأكد بعد من أنها ستتمكن من تحقيق هدفها المتواضع بضمان نمو بمعدل ٠,٥ في المائة للعام المالي الذي ينتهي في مارس ٢٠٠٠.

مصر: مصرفيون يحذرون من فشل خصخصة البنوك بسبب مديونيات الهيئات

حذر مصرفيون مصريون من تعثر محاولة خصخصة بنوك القطاع العام الأربعة «الأهلي ومصر والقاهرة والاسكندرية» بسبب مديونيات الهيئات الحكومية للبنوك، مقدرين تلك المديونيات بنحو ٣٢ مليار جنيه. وأكدوا أن تلك المديونيات أسهمت في ضعف درجات تقويم البنوك وأثر على إمكانات طرحها الحالي عملية الخصخصة أمام المستثمرين المحليين والأجانب خصوصا وأن ٧٠ في المائة من هذ الديون مشكوك في تحصيلها، فهي ديون متراكمة رغم وجود هيئات عامة تتزايد أرباحها سنويا. وطالب هؤلاء بضرورة تسوية ديون الهيئات وشركات قطاع الأعمال لدى الحكومة قبل الحديث عن أي اتجاه لخصخصة البنوك. وأكد رئيس مجلس إدارة بنك الدلتا ومحافظ البنك المركزي السابق أن عملية تسوية مديونية الهيئات العامة تمثل العقبة الرئيسية حاليا في طريق خصخصة البنوك العامة لاسيما وأن ٧٠ في المائة من الديون مشكوك في تحصيلها على اعتبارها ديونا متراكمة رغم تزايد أرباح بعضها. وأشار إلى أن هيئة السكك الحديدية على سبيل المثال رفعت قيمة التذاكر ثم الاشتراكات الزائدة في هيئة التليفونات وكذلك شركة مصر للطيران ورغم ذلم لم تبادر إلى سداد المديونية المستحقة عليها. واقترح نجم لتسوية هذه الديون البالغة ٣٢ مليار جنيه تدخل جهة أخرى مثل بنك الاستثمار القومي لعمل مقاصة لهذه المديونية المجمدة من خلال تخفيض الفائدة وتحويل جزء من الهيئات الرابحة إلى الهيئات الخاسرة. وشدد نجم على ضرورة عدم طرح أي شرائح من البنوك للخصخصة قبل تسوية مديونية الهيئات العامة أو الشركات العامة لدى الجهاز المصرفي، مؤكدا انه لا يتوقع إقبالا على شراء أي من تلك الشرائح العامة أو المشتركة في ظل بقاء مديونية الهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال. واتفقت استاذة الاقتصاد الدكتور امنية حلمي مع الرأي السابق وأكدت أن تلك المديونية تشكل عقبة في طريق خصخصة البنوك وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي، مشيرة إلى أن رغم السماح للمستثمر الاجنبي بشراء بنك مصري بنسبة ١٠٠ في المائة فإنه سيرفض الشراء مع وجود مديونيات مشكوك في تحصيلها مثل مديونية الهيئات الحكومية والشركات العامة. غير أن مدير قطاع الائتمان والتسوية الائتمانية في البنك الأهلي الدكتور محمد متولي أكد أن التفاوض بين البنوك وشركات قطاع الاعمال يجري على أساس تقسيم الشركات إلى جيدة ودون المستوى مع بحث إمكانية سداد مديونيات الشركات الخاسرة من جانب الرابحة، مشيرا إلى أن البنوك لن تقبل التسوية إلا بفائدة تتراوح بين ١٠,٥ في المائة و ١١ في المائة. وشدد على أن ديون الهيئات الحكومية مضمونة من الحكومة نفسها وأنه عند طرح أي بنك للخصخصة هناك جهات تقوم بتقسيم البنك ويدخل في ذلك الديون المستحقة سواء للهيئات العامة أو الشركات ويتم البيع على هذا الأساس. ونفى المدير العام وعضو لجنة السياسات في البنك الأهلي أحمد أبو بكر وجود مشكلة في مديونيات الهيئات الحكومية لأن الحكومة تتعهد بسدادها، والاستثناء الوحيد هيئة الاتصالات التي تحقق أرباحا عالية حاليا بعد خصخصتها، ورفض في الوقت ذاته تدخل بنك الاستثمار لعمل مقاصة لسداد ديون الهيئات الحكومية أو الشركات لأن إمكانات ذلك البنك لا تستطيع الوفاء بالسداد كما أن بنك الاستثمار متفرغ للمشروعات القومية الاستثمارية.

من ناحيته، أوضح وكيل وزارة قطاع الأعمال الدكتور مختار خطاب تراجع عدد الشركات التي تعاني من مديونية البنوك إلى ٤٢ شركة من ٦٧ شركة بتحول ٢٥ شركة منها إلى الربحية، مشيرا إلى أن مديونية تلك الشركات لا تتجاوز ٢٢ مليار جنيه تراكمت خلال السنوات السابقة، حيث كانت ملزمة في ذلك الوقت ببيع منتجاتها إلى الجمهور بأسعار اجتماعية مع وجود فائدة على قروضها من البنوك ما جعلها تتكبد خسائر.

وشدد على أن عملية التفاوض والتسوية مع البنوك تسير في خطى جيدة لتنتهي هذه المشكلة قبل نهاية العام الحالي.

دمشق تعكف على تطوير أنظمتها الاقتصادية لـ

مصرف لتنمية الصادرات ومصرف للاستثمار وسوق للأوراق المالية وتوحيد أسعار القطع الأجنبي وتوحيد سعر الدولار الجمركي... قال مسؤول اقتصادي سوري إن حكومته ستتخذ جملة من الإجراءات لمعالجة معوقات التنمية الاقتصادية في سوريا وتطوير الأنظمة والقوانين لدخول القرن المقبل بقوة تنافسية. وشدد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية شبلي أبو فخر في ندوة أقيمت في دمشق تحت عنوان «نحو اقتصاد سوري متطور» على ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين المعمول بها حاليا لتتماشى مع التطورات العالمية. وقال إن إعادة النظر في قانون الاستثمار السوري رقم ١٠ لعام ١٩٩١ ومنح المزايا والتسهيلات للمستثمرين، وإحداث مناطق صناعية، واتخاذ إجراءات منشطة لعمليات التصدير أصبح أمرا ضروريا وملحا. وأشار إلى أن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة إحداث مصرف لتنمية الصادرات، ومصرف للاستثمار، وسوق للأوراق المالية، وتطوير النظام المصرفي، وتوحيد أسعار القطع الأجنبي حسب الدول المجاورة، وتوحيد سعر الدولار الجمركي. ومازالت الرسوم الجمركية تستوفى في سوريا على المستوردات على أساس أسعار متعددة، فهناك سعر ١١,٢٥ ليرة سورية و٢٣ ليرة و٤٦ للدولار الأمريكي. وقال وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري: «إن هناك إنجازات ملحوظة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٠٧ مليارات ليرة في عام ١٩٩٨ (ما يعادل ١٧ مليار دولار) مقابل ٧٢٩ مليارا عام ١٩٩٧ أي بنسبة ١٠,٧ في المائة، وسجل مجموع التكوين الرأسمالي العام والخاص زيادة ملحوظة حيث زادت قيمته من ١٦٤ مليار ليرة عام ١٩٩٧ (ما يعادل ٣ مليارات دولار) إلى ١٨١ مليار ليرة عام ١٩٩٨ (ما يعادل ٣,٩ مليار دولار)». وتابع: «إن العجز في الميزان التجاري السوري تقلص بشكل واضح نتيجة اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي ساهمت في زيادة فرص الاستثمار في المشاريع التي توفر إنتاجا قابلا للتصدير أو تلك التي تلبي احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات التي يمكن أن تكون بديلا للمستوردات». وأشار إلى أن الاقتصاد السوري «حقق نموا بحوالي خمسة في المائة سنويا منذ التسعينيات، وتمكن القطاع الخاص السوري من المساهمة الفاعلة في إنماء البلد من جراء الفرص التي أتاحها القانون رقم ١٠ للاستثمار». وحول

في تقرير لمنظمة العمل العربية

١١٥ مليار دولار خسائر الدول العربية سنوياً بسبب البطالة

كشف تقرير مهم أعدته منظمة العمل العربية في القاهرة عن الخسائر الفادحة التي تتكبدها الدول العربية بسبب البطالة حيث تقدر الخسائر العربية بنحو ١١٥ مليار دولار سنويا قياسا على الدراسات الدولية التي تذهب إلى أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة واحد في المئة يتسبب عنها فقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥ في المئة. وأوضح التقرير أن حجم الخسارة العربية السنوية بسبب البطالة يكفي لتدبير ستة ملايين فرصة عمل أو تخفيض معدلات البطالة في البلدان العربية إلى النصف في سنة واحدة. وحذر التقرير من انفجار المشكلة في الأعوام المقبلة استنادا إلى أن القوى العاملة العربية تقدر هذا العام بنحو ٨٦,٥ مليون عامل تصل إلى ١٢٣ مليونا عام ٢٠١٠ وهذا الحجم متواضع بالنسبة إلى حجم السكان الذي ارتفع إلى ٢٨٣ مليون نسمة. وأظهر التقرير أن طالبي العمل من الشباب في الأعمار من ١٥ إلى ٢٤ عاما يبلغ ٤٩ مليونا ويمثلون ضغطا هائلا على سوق العمل.. لذلك يتحتم على البلدان العربية أن توفر ٢,٥ مليون فرصة عمل سنويا تزداد في العقد المقبل إلى ثلاثة ملايين إذا لم ترتفع معدلات البطالة. وتوقعت منظمة العمل العربية حدوث اضطراب في أسواق العمل العربية بسبب النمو الكبير في القوى العاملة والذي يقفز إلى ٢,٩ في المئة سنويا ولا يقابله نمو مماثل في الدخل القومي العربي.. حيث يشهد الدخل القومي العربي تراجعا من معدلات نمو إيجابي بلغت ١٠,٦ في المئة خلال النصف الأول من السبعينات إلى ٦,١ في المئة في النصف الثاني ثم معدلات سلبية بعد ذلك، إضافة إلى فشل التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر الكافي وسوء الأداء الاقتصادي من خلال معدلات النمو المتواضعة أو السلبية.

وأرجع التقرير الاضطراب في سوق العمل إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وضعف استثمار رأس المال البشري وعدم النجاح في خلق مناخ استثماري بالإضافة إلى القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر المناسب وضعف معدلات الاستثمار المحلي أصلاً والحساسية الشديدة للمتغيرات الخارجية سواء الاقتصادية مثل أسعار النفط وشروط التبادل التجاري وأسعار العملات المحلية أو الاجتماعية والسياسية مثل آثار حرب الخليج على أوضاع التشغيل في بعض البلاد العربية.

ونبه إلى أن البطالة بين الشباب هي المؤشر الأكبر في معدل البطالة العربية بشكل عام، وهي الأكثر خطراً على التماسك الاجتماعي، وأن معدلات البطالة بين الشباب بلغت ٧٨ في المئة في مصر و ٦٨ في المئة في سورية و ٥٨ في المئة في الأردن ٤٥,٥ في المئة في تونس و ٤٠ في المئة في المغرب والجزائر.

معالجة معوقات التنمية

المرتكزات السياسية الاقتصادية والاستثمارية في بلاده قال أبو فخر: «إن التوجهات الأساسية للاقتصاد هي تحقق التوازن في الاقتصاد عبر زيادة الإنتاج والاستمرار في تطوير الزراعة وتحرير القطاع العام من القيود الإدارية والمالية واستثمار الثروات الطبيعية وتحقيق التعاون والتكامل والتنسيق بين سوريا والدول العربية في المجالات الاقتصادية والفنية والاستثمارية والتجارية». وتحدث عن التطور في الإنتاج الزراعي السوري الملحوظ لتحقيق الأمن الغذائي فقال «لقد بلغ إنتاج القمح عام ١٩٩٨ أكثر من ثلاثة ملايين طن والقطن ١٠٤٥ ألف طن والزيتون ٤٠٢ ألف طن». يذكر أن الجهات السورية المعنية أعلنت أخيرا أن إنتاج سوريا من القمح لهذا العام حوالي ٢ مليون نتيجة الجفاف. وتطرق المسؤول الاقتصادي السوري إلى التجارة الخارجية التي تمثل ما يزيد عن ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويساهم القطاع الخاص بحوالي ٤٥ في المائة من مجمل التجارة الخارجية وقال «إن تحرير التجارة الخارجية ومساهمة الاتفاقيات الثنائية بين سوريا والدول العربية وكذلك مع الاتحاد الاوروبي من شأنها المساهمة في تنمية التجارة الخارجية السورية». وحول المشاريع الاستثمارية في بلاده قال إنها: «بلغت نهاية العام الماضي ١٤٥٢ مشروعا بلغت تكاليفها الاستثمارية ٣٢٤,٦٣٦٠ مليون ليرة (ما يعادل ٧ مليارات دولار) منها ٢٥٠,٦٨٣ مليون ليرة بالقطع الأجنبي أي ما نسبته ٧٧ في المائة من مجمل التكاليف الاستثمارية في مجالات الزراعة والصناعة والنقل».

المناعي: دول الخليج تحتاج إلى الإصلاح رغم تحسن أسعار النفط

قال رئيس صندوق النقد العربي إن دول الخليج العربية تحتاج إلى إصلاح اقتصادها لتعزيز النمو، ويجب عليها ألا تسمح لارتفاع أسعار النفط بالحيلولة دون تنفيذ الإصلاحات. وقال جاسم المناعي رئيس الصندوق في مقابلة مع رويترز إنه يخشى أن تؤجل بعض الدول المعتمدة على النفط الإصلاحات بعد أن تحسن الوضع الاقتصادي فيها لارتفاع الأسعار في السوق العالمية. وكانت ٢٠ دولة عربية أسست الصندوق في أبوظبي عام ١٩٧٧ لكي يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية وتقديم المساعدات المالية اللازمة لهذا الغرض للدول العربية. وقال المناعي إن دول الخليج مازالت غنية بالمقارنة مع منتجين آخرين للنفط مثل المكسيك والجزائر، وأن مشاكلها الاقتصادية المحلية أقل أيضا. وقال: «وهذا لا يعني أن على دول الخليج أن تقلق أو ألا تفعل شيئا بشأن الإصلاح وإعادة هيكلة اقتصاداتها. أعتقد أيضا أنها بحاجة إلى تحسين الأداء الاقتصادي». وتمثل إيرادات النفط ما يقرب من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٧٥ في المائة من إجمالي إيرادات التصدير في دول مجلس التعاون الخليجي الست.

وقال المناعي إن تقريرا أصدرته أخيرا مؤسسة الاستثمار الخليجية كان بمثابة جرس منبه للمنطقة حيث جاء فيه أن دول الخليج العربية تواجه أوقاتا صعبة رغم ارتفاع أسعار النفط. وقال التقرير السنوي للمؤسسة لعام ١٩٩٨ والذي صدر الشهر الماضي إن إيرادات دول مجلس التعاون انخفضت بما يقرب من ٣٠ مليار دولار في العام الماضي. وقال المناعي إن دول الخليج تحتاج إلى تنويع اقتصادها لخفض الاعتماد على النفط وأن عليها أيضا الإسراع بخطى برامج التخصيص.

وأضاف «هناك حاجة أيضا للتحسين فيما يتعلق بهيكل الميزانية. فهيكل الميزانية لدينا في منطقة الخليج وكذلك دول عربية أخرى منحاز للإنفاق الجاري لا الإنفاق الرأسمالي».

البنك المركزي: ميزان مدفوعات الكويت سجل فائضا بلغ ٦١ مليونا خلال العام الماضي

الكويت ـ كونا ـ أظهرت إحصائية أصدرها بنك الكويت المركزي أن ميزان مدفوعات الكويت سجل فائضا كليا بلغ نحو ٦١ مليون دينار خلال العام الماضي مقارنة بعجز يصل إلى نحو ١٧ مليون دينار كويتي خلال العام السابق له.

وذكرت الإحصائية أن هذا الفائض الكلي في ميزان مدفوعات الكويت انعكس على إجمالي الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي وسجل ارتفاعا بالقدر ذاته في العام الماضي مقارنة في العام السابق له.

إلا أن الإحصائية أشارت إلى أن قيمة الفائض في الحساب الجاري خلال العام الماضي بلغ نحو ٨٩٦ مليون دينار مسجلة انخفاضا قيمته ١٥١١ مليون أي بنسبة ٦٢ في المائة مقارنة بمستواها البالغ نحو ٢٤٠٧ ملايين دينار خلال العام السابق له.

وأوضحت الإحصائية أن هذا التراجع جاء محصلة لعدد من الأمور منها انخفاض قيمة فائض الميزان السلعي من نحو ١٩٨٢ مليون دينار إلى ٦٨٧ مليونا وبنسبة ٦٥ في المئة، الأمر الذي يعزى أساسا إلى تراجع قيمة صادرات الكويت النفطية والناجم عن الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وبينت أن هذا التراجع أدى أيضا إلى ارتفاع قيمة العجز المحقق في حساب الخدمات خلال العام الماضي ليصل إلى نحو ١١١٥ مليون دينار مسجلا زيادة قيمتها ٩٣ مليونا أي بنسبة تسعة في المئة مقارنة بمستواه البالغ نحو ١,٢٢ مليون خلال العام ٩٧.

وذكرت الإحصائية أن التراجع في الحساب الجاري أدى كذلك إلى تراجع قيمة دخل الكويت من الاستثمارات الخارجية بنحو ١٧٧ مليون دينار أي بنسبة ستة في المئة من نحو ١٩٠٤ ملايين دينار خلال العام ٩٧ إلى نحو ١٧٨٧ مليونا خلال العام الماضي.

وأضافت أن هذا التراجع أدى إلى ارتفاع صافي قيمة التحويلات الجارية من دون مقابل إلى باقي دول العالم بنحو ستة ملايين دينار ١,٣ في المئة أي من نحو ٤٥٧ مليونا خلال العام ٩٧ إلى نحو ٤٦٣ مليونا خلال العام ٩٨.

ولفتت الإحصائية إلى أن الحساب الرأسمالي والمالي للكويت سجل انخفاضا ملحوظا في قيمة صافي التدفقات نحو الخارج المدرجة في هذا الحساب من نحو ١٩١٣ مليون دينار خلال العام ٩٧ إلى نحو ٨٢٥ مليونا خلال العام الماضي وهو يمثل تراجعا قيمته ١٠٨٨ مليونا مشكلا نسبة قدرها ٥٦ في المئة.

وأضافت أن هذا التراجع يعكس قيمة صافي التدفقات نحو الخارج حيث يلاحظ تباطؤ النمو في قيمة صافي الأصول المالية الكويتية المستثمرة في الخارج ضمن الحساب المالي بما قيمته ١٠٣٥ مليون دينار وبنسبة ٥٥ في المئة لتصل قيمة ذلك النمو إلى نحو ٨٥٠ مليونا خلال العام الماضي مقارنة بنمو بلغ نحو ١٨٨٤ مليون دينار في قيمة صافي تلك الأصول في العام السابق له.

شركات الاستثمار الكويتية تشكل لجنة تمثيلية دائمة

الكويت ـ كونا ـ كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الكويت والشرق الأوسط حامد السيف أن لجنة منبثقة عن شركات الاستثمار في الكويت قررت خلال اجتماع عقدته أخيرا إنشاء لجنة وسكرتارية دائمة لكل الشركات الاستثمارية الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

وأوضح السيف في تصريح له أن اللجنة الحالية التي تضم إلى جانبه المدير العام للشركة الأهلية للاستثمار عيسى العيسى ويرأسها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الساحل للتنمية والاستثمار سليمان السهلي تعكف حاليا على إعداد النظام الداخلي للجنة، تمهيدا لعقد اجتماع عام لكل شركات الاستثمار الكويتية بما فيها تلك غير المدرجة في البورصة لإقراره ومن ثم إجراء انتخابات لاختيار أعضاء اللجنة الدائمة.

وتوقع السيف أن يتم قريبا دعوة الشركات لعقد اجتماع تمهيدي، وأكد أنه في كل الأحوال سيتم الانتهاء تماما من الإجراءات كافة وظهور اللجنة إلى الوجود قبل نهاية السنة الحالية.

وبين السيف أن من أهم أهداف اللجنة أن يكون لها دور كبير في النشاطات المتعلقة بالقضايا الاستثمارية كالمشاركة في دراسة ومناقشة وصياغة القرارات الخاصة في هذا القطاع كالقوانين التجارية والاستثمارية وإمكانية إنشاء شركة للدراسات، وتوفير الوسائل لتبادل الخبرات والمعلومات بين الشركات، وتمثيل القطاع الاستثماري في المحافل الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

وذكر السيف أن اللجنة غضت النظر عن تأسيس اتحاد لشركات الاستثمار التي طرحت في بداية التحرك نحو إيجاد كيان تمثيلي لها بسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة لإنشاء الاتحادات، ووجدت أنه بتشكيل لجنة وسكرتارية دائمة يتحقق الغرض الذي تسعى إليه.

وأكد حاجة الشركات الاستثمارية إلى كيان يمثلها أسوة بالعديد من القطاعات الاقتصادية كالبنوك والصناعة والتجارة والمحاسبين وغيرها من الفعاليات. وقال: «أهمية هذا الكيان ظهرت مباشرة بعد أول اجتماع عقدته الشركات الاستثمارية، حيث أخذت غرفة التجارة والصناعة تتشاور مع الشركات الاستثمارية في الكثير من الأمور، كذلك اجتمعت اللجنة الممثلة لهذه الشركات مع اللجنة المالية في مجلس الأمة وقدمت الشركات الكثير من المذكرات من أهمها دراسة تتعلق بأوضاع ومشاكل سوق الكويت للأوراق المالية».

واختتم قائلا: إن قطاع الشركات الاستثمارية حقق في السنوات الأخيرة نموا كبيرا حتى أصبح من أكبر القطاعات الاقتصادية في البلاد معتبرا أنه يحتاج إلى هيئة تدافع عن مصالحه والعمل مع الجهات المعنية على مواجهة العقبات والمشكلات التي تواجهه.

نتيجة استثماراته في الشركات والمحافظ والأسواق الناضجة

بنك الخليج المتحد يحقق ٣,٨ مليون دولار دخلا صافيا للربع الأول

أعلن بنك الخليج المتحد، بنك استثمار مصرفي مقره البحرين عن نتائج عملياته للربع الأول المنتهي في ٣١ مارس ١٩٩٩، التي تبين زيادة في الأصول المجمعة تبلغ نسبتها ٧,٥٪ مرتفعة بذلك إلى ٩٢٧,٢ مليون دولار أمريكي البالغة ٥٨٣,٧ مليون دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة الأصول غير المجمعة مع نهاية الربع الأول ٤١١,٣ مليون دولار أمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن البنك قام خلال عام ١٩٩٨ بزيادة حصته في بنك تونس العالمي – تونس إلى ٧٠,٢٪ من إجمالي أسهم البنك، وعليه فقد تم تجميع البيانات المالية المتعلقة ببنك تونس العالمي مع بنك البيانات المالية المتعلقة ببنك تونس العالمي مع بنك الخليج المتحد لأول مرة في سنة ١٩٩٨.

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى ١٩٧,١ مليون دولار أمريكي في نهاية شهر مارس ١٩٩٩، مقارنة بحقوق المساهمين في نهاية ١٩٩٨ والبالغة ١٩٣,٣ مليون دولار أمريكي. في حين حقق البنك دخلا صافيا في نهاية الربع الأول لهذا العام بلغ ٣,٨ مليون دولار أمريكي مقابل ٩,٢ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٨ وتبين البيانات المالية لبنك الخليج المتحد أن هذه الزيادة في الربع الأول تأتي نتيجة استثمارات البنك الاستراتيجية في الشركات التابعة والزميلة ومحافظ الاستثمار التي تتماشى مع استراتيجية البنك العامة نحو توجيه الاستثمارات إلى الأسواق الناضجة مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

بنك الخليج المتحد هو ذراع الاستثمار المصرفي لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية، إحدى كبريات شركات الاستثمار المملوكة للقطاع الخاص في المنطقة.

مخصصات جديدة لمكافحة البطالة الاقتصاد الياباني أكثر استقرارا

عبرت الحكومة اليابانية عن تفاؤل أكبر من العادة في تقييمها للوضع الاقتصادي في البلاد معتبرة أن الاقتصاد بات مستقرا وإن كانت تجنبت عدم الإعلان عن بداية انتعاش. وفي ختام اجتماع لمجلس الوزراء أعلنت الحكومة أيضا أنها ستصرف «سريعا» مخصصات جديدة لمكافحة البطالة التي سجلت معدلاتها ارتفاعا مقلقا.

وضع صعب

وجاء في التقرير الشهري الذي أعدته وكالة التخطيط الاقتصادي ووافقت عليه الحكومة أن «الاقتصاد ما زال في وضع صعب جدا بسبب بطء التحسن في الطلب إلا أنه توقف عن التدهور واستقر بفضل سلسلة من المبادرات الحكومية». وأشارت الوكالة إلى تحسن على مستوى الإنتاج الصناعي واستهلاك العائلات ونشاط القروض في المصارف مع إقرارها بالتأثير السلبي لارتفاع معدل البطالة. في المقابل ذكرت الوكالة أن الإنتاج الصناعي استقر على مستوى متدن جدا. وكان تراجع إلى ٢,٧ في المائة في أبريل مقارنة مع مستواه في مارس إلا أنه من المنتظر أن يكون تحسن في شكل واضح وأكثر مما هو متوقع في مايو الماضي (+١,٣ في المائة) مقارنة مع أبريل». ولم تقدم الوكالة أرقاما جيدة في مجال استهلاك العائلات الذي تراجع أيضا ٠,٧ في المائة في أبريل الماضي مقارنة مع مستواه في الشهر ذاته من العام الماضي. وكان هذا المعدل تراجع ١,٩ في المائة في مارس الماضي.

استهلاك ضعيف

وأشارت الوكالة إلى أنه بسبب التراجع في العائدات يبقى الاستهلاك «ضعيفا» إلا أنه أفضل من الأشهر الماضية. وقالت الوكالة إن الإحصاءات الأخيرة هذه تسمح باستبعاد إمكان حصول تراجع جديد في الاقتصاد كما حصل عام ٩٧ إثر رفع معدل ضريبة القيمة المضافة، وهي خطوة سرعان ما أوقفت الانتعاش الاقتصادي الذي كان بدأ في البروز.

واعتبر مسؤول وكالة التخطيط الاقتصادي أن «العناصر السلبية تقلصت ومن غير المتوقع أن يعود الاقتصاد إلى الانكماش مجددا».

غير أنه لا يمكننا القول إن الاقتصاد بدأ يتجه إلى طريق الانتعاش مشيرا إلى أنه ينبغي تسجيل تحسن على مستويي الاستهلاك والعمالة ليتحقق ذلك.

وفي هذا المجال أعلن المتحدث باسم الحكومة هيرومو نوناكا في ختام اجتماع مجلس الوزراء «علينا أن نعتمد سريعا إصلاحات تشمل تدابير في الموازنة وأخرى تشريعية لمواجهة وضع صعب جدا في مجال العمالة».

سوق العمالة

قال إن الحكومة ستعرض سلسلة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل تأقلم المؤسسات مع سوق العمالة. وقد بلغ معدل البطالة في اليابان ٤,٨ في المائة في أبريل الماضي وهو أعلى من المعدل في الولايات المتحدة حيث لم يتجاوز ٤,٣ في المائة وبلغت نسبة العاطلين عن العمل بين الرجال مستوى قياسيا وصل إلى ٥,٠ في المائة. واستنادا إلى صحيفة «نيهون كيزاي» فإن الحكومة تعتزم تمويل تدابيرها لمكافحة البطالة من مخصصات في الموازنة وستكون كلفتها من الأموال العامة «مئات البلايين من الينات» (بلايين عدة من الدولارات) وقالت الصحيفة إنه من الممكن أيضا اعتماد موازنة إضافية تتيح تمويل بناء بنى تحتية جديدة، لا سيما في مجال الاتصالات. واكتفى المتحدث باسم الحكومة في هذا المجال بالقول إن «الحكومة بدلا من أن تكتفي بزيادة حجم أعمال البناء الكبرى عليها أن تفكر في تنفيذ مشاريع إضافية لا سيما في مجال البيئة والاتصالات». وكانت الحكومة اليابانية صرفت مخصصات على دفعتين عام ٩٧ بقيمة إجمالية بلغت ٤٠ بليون ين (٣٠٠ بليون دولار) بهدف إنعاش الاقتصاد غير أنها لم تتأكد بعد من أنها ستتمكن من تحقيق هدفها المتواضع بضمان نمو بمعدل ٠,٥ في المائة للعام المالي الذي ينتهي في مارس ٢٠٠٠.

مصر: مصرفيون يحذرون من فشل خصخصة البنوك بسبب مديونيات الهيئات

حذر مصرفيون مصريون من تعثر محاولة خصخصة بنوك القطاع العام الأربعة «الأهلي ومصر والقاهرة والاسكندرية» بسبب مديونيات الهيئات الحكومية للبنوك، مقدرين تلك المديونيات بنحو ٣٢ مليار جنيه. وأكدوا أن تلك المديونيات أسهمت في ضعف درجات تقويم البنوك وأثر على إمكانات طرحها الحالي عملية الخصخصة أمام المستثمرين المحليين والأجانب خصوصا وأن ٧٠ في المائة من هذ الديون مشكوك في تحصيلها، فهي ديون متراكمة رغم وجود هيئات عامة تتزايد أرباحها سنويا. وطالب هؤلاء بضرورة تسوية ديون الهيئات وشركات قطاع الأعمال لدى الحكومة قبل الحديث عن أي اتجاه لخصخصة البنوك. وأكد رئيس مجلس إدارة بنك الدلتا ومحافظ البنك المركزي السابق أن عملية تسوية مديونية الهيئات العامة تمثل العقبة الرئيسية حاليا في طريق خصخصة البنوك العامة لاسيما وأن ٧٠ في المائة من الديون مشكوك في تحصيلها على اعتبارها ديونا متراكمة رغم تزايد أرباح بعضها. وأشار إلى أن هيئة السكك الحديدية على سبيل المثال رفعت قيمة التذاكر ثم الاشتراكات الزائدة في هيئة التليفونات وكذلك شركة مصر للطيران ورغم ذلم لم تبادر إلى سداد المديونية المستحقة عليها. واقترح نجم لتسوية هذه الديون البالغة ٣٢ مليار جنيه تدخل جهة أخرى مثل بنك الاستثمار القومي لعمل مقاصة لهذه المديونية المجمدة من خلال تخفيض الفائدة وتحويل جزء من الهيئات الرابحة إلى الهيئات الخاسرة. وشدد نجم على ضرورة عدم طرح أي شرائح من البنوك للخصخصة قبل تسوية مديونية الهيئات العامة أو الشركات العامة لدى الجهاز المصرفي، مؤكدا أنه لا يتوقع إقبالا على شراء أي من تلك الشرائح العامة أو المشتركة في ظل بقاء مديونية الهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال. واتفقت أستاذة الاقتصاد الدكتور أمنية حلمي مع الرأي السابق وأكدت أن تلك المديونية تشكل عقبة في طريق خصخصة البنوك وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي، مشيرة إلى أن رغم السماح للمستثمر الأجنبي بشراء بنك مصري بنسبة ١٠٠ في المائة فإنه سيرفض الشراء مع وجود مديونيات مشكوك في تحصيلها مثل مديونية الهيئات الحكومية والشركات العامة. غير أن مدير قطاع الائتمان والتسوية الائتمانية في البنك الأهلي الدكتور محمد متولي أكد أن التفاوض بين البنوك وشركات قطاع الأعمال يجري على أساس تقسيم الشركات إلى جيدة ودون المستوى مع بحث إمكانية سداد مديونيات الشركات الخاسرة من جانب الرابحة، مشيرا إلى أن البنوك لن تقبل التسوية إلا بفائدة تتراوح بين ١٠,٥ في المائة و ١١ في المائة. وشدد على أن ديون الهيئات الحكومية مضمونة من الحكومة نفسها وأنه عند طرح أي بنك للخصخصة هناك جهات تقوم بتقسيم البنك ويدخل في ذلك الديون المستحقة سواء للهيئات العامة أو الشركات ويتم البيع على هذا الأساس. ونفى المدير العام وعضو لجنة السياسات في البنك الأهلي أحمد أبو بكر وجود مشكلة في مديونيات الهيئات الحكومية لأن الحكومة تتعهد بسدادها، والاستثناء الوحيد هيئة الاتصالات التي تحقق أرباحا عالية حاليا بعد خصخصتها، ورفض في الوقت ذاته تدخل بنك الاستثمار لعمل مقاصة لسداد ديون الهيئات الحكومية أو الشركات لأن إمكانات ذلك البنك لا تستطيع الوفاء بالسداد كما أن بنك الاستثمار متفرغ للمشروعات القومية الاستثمارية.

من ناحيته، أوضح وكيل وزارة قطاع الأعمال الدكتور مختار خطاب تراجع عدد الشركات التي تعاني من مديونية البنوك إلى ٤٢ شركة من ٦٧ شركة بتحول ٢٥ شركة منها إلى الربحية، مشيرا إلى أن مديونية تلك الشركات لا تتجاوز ٢٣ مليار جنيه تراكمت خلال السنوات السابقة، حيث كانت ملزمة في ذلك الوقت ببيع منتجاتها إلى الجمهور بأسعار اجتماعية مع وجود فائدة على قروضها من البنوك ما جعلها تتكبد خسائر.

وشدد على أن عملية التفاوض والتسوية مع البنوك تسير في خطى جيدة لتنتهي هذه المشكلة قبل نهاية العام الحالي.

دمشق تعكف على تطوير أنظمتها الاقتصادية لـ

مصرف لتنمية الصادرات ومصرف للاستثمار وسوق للأوراق المالية وتوحيد أسعار القطع الأجنبي وتوحيد سعر الدولار الجمركي... قال مسؤول اقتصادي سوري إن حكومته ستتخذ جملة من الإجراءات لمعالجة معوقات التنمية الاقتصادية في سوريا وتطوير الأنظمة والقوانين لدخول القرن المقبل بقوة تنافسية. وشدد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية شبلي أبو فخر في ندوة أقيمت في دمشق تحت عنوان «نحو اقتصاد سوري متطور» على ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين المعمول بها حاليا لتتماشى مع التطورات العالمية. وقال إن إعادة النظر في قانون الاستثمار السوري رقم ١٠ لعام ١٩٩١ ومنح المزايا والتسهيلات للمستثمرين، وإحداث مناطق صناعية، واتخاذ إجراءات منشطة لعمليات التصدير أصبح أمرا ضروريا وملحا. وأشار إلى أن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة إحداث مصرف لتنمية الصادرات؛ ومصرف للاستثمار، وسوق للأوراق المالية، وتطوير النظام المصرفي، وتوحيد أسعار القطع الأجنبي حسب الدول المجاورة، وتوحيد سعر الدولار الجمركي. ومازالت الرسوم الجمركية تستوفى في سوريا على المستوردات على أساس أسعار متعددة، فهناك سعر ١١,٢٥ ليرة سورية و٢٣ ليرة و٤٦ للدولار الأمريكي. وقال وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري: «إن هناك إنجازات ملحوظة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٠٧ مليارات ليرة في عام ١٩٩٨ (ما يعادل ١٧ مليار دولار) مقابل ٧٢٩ مليارا عام ١٩٩٧ أي بنسبة ١٠,٧ في المائة، وسجل مجموع التكوين الرأسمالي العام والخاص زيادة ملحوظة حيث زادت قيمته من ١٦٤ مليار ليرة عام ١٩٩٧ (ما يعادل ٣ مليارات دولار) إلى ١٨١ مليار ليرة عام ١٩٩٨ (ما يعادل ٣,٩ مليار دولار). وتابع: «إن العجز في الميزان التجاري السوري تقلص بشكل واضح نتيجة اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي ساهمت في زيادة فرص الاستثمار في المشاريع التي توفر إنتاجا قابلا للتصدير أو تلك التي تلبي احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات التي يمكن أن تكون بديلا للمستوردات». وأشار إلى أن الاقتصاد السوري «حقق نموا بحوالي خمسة في المائة سنويا منذ التسعينيات، وتمكن القطاع الخاص السوري من المساهمة الفاعلة في إنماء البلد من جراء الفرص التي أتاحها القانون رقم ١٠ للاستثمار». وحول

ندوة تعريفية لغرفة التجارة عن اجتماعات الشراكة الأوروبية ـ الخليجية

الكويت ـ كونا ـ تعقد غرفة تجارة وصناعة الكويت ندوة تعريفية لأعضائها خصوصا في اجتماعات الشراكة الأوروبية ـ الخليجية المقرر عقدها في دبي بين ٢٩ من نوفمبر والأول من ديسمبر المقبل. وأوضح المدير العام للغرفة أحمد الهارون في بيان صحفي أن هذه الاجتماعات تعد من الفعاليات التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية بهدف تعزيز وتقوية حلقات التعاون بين الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاتحاد الأوروبي ونظيراتها من الشركات الخليجية. وتابع أنه ستشارك في هذه الاجتماعات الشركات العاملة في مجالات الطاقة ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية ومستلزماتها والصناعات والخدمات البيئية ومنتجات الأخشاب والأثاث ومواد البناء والمواد الغذائية. وأوضح الهارون أنه ستقام على هامش هذه الاجتماعات فعاليات أخرى عدة منها معرض للمنتجات الخليجية والتقنيات الأوروبية وندوة حول العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وندوة عن مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي. يذكر أن كل هذه الأنشطة سينظمها كل من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والمفوضية الأوروبية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات وغرفة تجارة وصناعة دبي والاتحادات والغرف التجارية والصناعية في دول الخليج.

«المشاريع لإدارة الأصول» توصي بتكوين مراكز مالية في بعض الشركات

أوصى تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الاصول بالبدء في تكوين مراكز استثمارية في بعض من الشركات ذات القيمة السوقية العادية بالمقارنة مع توقع نمو نتائج عملياتها خلال السنوات القليلة المقبلة. وبيّن التقرير أنه على رغم انخفاض المؤشر بمقدار ٤٢ نقطة استمرارا الحال الانحدار الذي يشهده السوق، إلا أن بعضا من بوادر الاستقرار قد بدأت تلوح في الأفق وذلك لسبب رئيسي يرجع إلى بلوغ أسعار بعض الشركات المدرجة إلى مستويات غير منطقية وغير مبررة على كل المقاييس المالية والاقتصادية». وعلى الصعيد العام أوضح التقرير أن حال عدم وضوح الرؤية الاقتصادية الشاملة استمرت من حيث عدم تفعيل أي مبادرات رسمية جادة تتعلق بموضوع إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد من خلال توضيح السياسات المالية واعتماد برنامج محدد للتخصيص، إضافة إلى البت في موضوع السماح للمستثمر الأجنبي مع توضيح ماهية الخطوات المتعلقة بإعادة هيكلة القوانين واللوائح ذات الصلة.

وبيّن أن القيمة الراسمالية للسوق بلغت في ٣٠/٤/١٩٩٩ نحو ٥,٦ مليار دينار في حين أن مضاعف السعر إلى ربحية الشركات بلغ ٩ مرات، وبلغ معدل عائد التوزيع النقدي ٦,٨ في المئة.

تخفيض تعرفة بطاقة الايزي كلاسيك

الكويت ـ كونا ـ أعلنت شركة مجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية للمشتركين الجدد والقدامى عن تخفيض تعرفة «بطاقة الايزي كلاسيك» بحيث أصبحت بطاقة إعادة التعبئة والبالغ ثمنها عشرة دنانير تؤمن ٢٢٢ دقيقة من المكالمات المحلية بزيادة نسبتها ٣٣ في المئة.

وقال مدير إدارة التسويق والمبيعات لخدمة الدفع المسبق في الشركة شفيق السيد عمر في تصريح خاص لـ «وكالة الأنباء الكويتية»: «خدمة ايزي تشمل الخدمات المعتادة كاحتساب الثواني على المكالمات واشتراك مدى الحياة وإمكان إجراء مكالمات دولية من دون تأمين».

وأضاف بأنه عندما أطلقت شركة الهواتف المتنقلة وشركة مجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية خدمة الدفع المسبق في مارس ١٩٩٩ كان القرار مبنيا على دراسة السوق في الكويت ونتيجة للحاجة الماسة لهذه الخدمة.

أن شركة مجموعة الاتصالات والمعلومات الاستشارية يسرها أن تعلن عن طرح خدمة ايزي بلس التي تشمل أرقام هواتف مميزة وخدمة كاشف الرقم التي تمكّن المشترك من معرفة رقم المتصل. وأضاف أن خدمة ايزي بلس تشمل بطاقة إعادة الشحن والبالغ ثمنها عشرة دنانير ١٦٦ دقيقة من المكالمات المحلية.

ست شركات تعلن أرباحها عن الربع الأول من العام الحالي

أعلنت ست شركات مسجلة لدى سوق الكويت للأوراق المالية عن صافي أرباحها في الفصل الأول من العام الحالي وهي:

ذكرت شركة التمدين العقارية أن صافي ربح الفترة من ١ يناير ١٩٩٩ وحتى ٣١ مارس ١٩٩٩ للشركة بلغ ٩١٩,٠٢١ دينارا كويتيا، وبذلك تكون ربحية السهم ٣ فلوس كويتية للفترة نفسها.

وأعلنت شركة أسمنت الهلال أن صافي أرباحها عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بلغ ٤٧٠,٢٥٧ دينارا كويتيا، وبذلك تكون ربحية السهم ١٤ فلسا كويتيا للفترة نفسها.

وأكدت شركة الاتصالات المتنقلة أن صافي ربح الفترة من ١ يناير ١٩٩٩ وحتى ٣١ مارس ١٩٩٩ للشركة بلغ ١٤,١٢١,٠٠٠ دينار كويتي، وبذلك تكون ربحية السهم ٣٢ فلسا كويتيا للفترة نفسها. وأوضحت شركة بيت الأوراق المالية أن صافي ربح الفترة من مطلع العام الحالي وحتى ٣١ مارس منه بلغ ٢١٦,٨٥٠ دينارا كويتيا. وتكون ربحية السهم فلسين كويتيين للفترة نفسها. وذكرت الشركة الكويتية لبناء وإصلاح السفن أن صافي ربح الفترة من ١ يناير ١٩٩٩ وحتى ٣١ مارس ١٩٩٩ للشركة بلغ ٩١٩,٩٨٧ دينارا كويتيا، وبذلك تكون ربحية السهم ٧ فلوس كويتية للفترة ذاتها. وأعلنت شركة صناعات الخرسانة الخلوية أن صافي أرباحها في الفصل الأول من العام الحالي بلغت ١٠٤,٧٠٠ دينار كويتي وبذلك تكون ربحية السهم فلسين كويتيين للفترة نفسها.

«بيت الاستثمار العالمي» نظمت ندوة تعريفية لصندوق الخليج العـــ

الغنيم: الموسســـة العالميـــة للتمويل رفضت الاستثمار في الكويت لارتف

قالت نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيت الاستثمار العالمي مها الغنيم إن رأسمال صندوق الخليج العالمي تمت تغطيته بنسبة ٩٥ في المئة من مستثمرين أجانب و٥ في المئة من شركة بيت الاستثمار العالمي بصفتها مدير الصندوق.

الشراكة مع ستراتوس

وأوضحت في ندوة عقدتها الشركة للتعريف بصندوق الخليج العالمي أن الصندوق يعتبر الوحيد من نوعه الذي يستثمر في المنطقة تحت هيكل واحد، وأن الشركة اتفقت مع شركة ستراتوس للاستشارات المالية والاستثمارية (أمريكية) للشراكة كمستشار للاستثمار للصندوق.

تحولات اقتصادية للخليج

وأشارت الغنيم إلى التحولات الاقتصادية والمالية الوشيكة التي يشهدها الاقتصاد الخليجي لمقاومة التقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية لافتة إلى أنه تحول جديد وغير مسبوق ويختلف عن نماذج التنمية التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا وأوروبا الشرقية.

وأوضحت أن منطقة الخليج كمركز لاحتياطي النفط العالمي زادت أهميتها ومتوقع أن تلعب أدوارا أكبر في الأسواق العالمية مستقبلا، وأن بيت الاستثمار العالمي يقتنص الفرص الاستثمارية في المنطقة ويقدمها للمجتمع الدولي في أسلوب مالي مبتكر.

الأموال إلى الخارج

وزادت: «لقد دأب بعض المستثمرين والمؤسسات المالية والاستثمارية في الكويت ودول الخليج على الاستثمار في الأسواق الأجنبية أثناء العقود الثلاثة المنصرمة لملاءمة مناخات تلك الأسواق والمزايا التي تمنحها والتسهيلات أيضا لغير مواطنيها».

رفضونا لارتفاع دخل الفرد

وأكملت: «وآن الأوان لأسواق الخليج للارتقاء لجذب المستثمرين الأجانب (...) وقد قامت الشركة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الخليج، بالاتصال بالمؤسسة العالمية للتمويل IFC التابعة للبنك الدولي والتي تختص بالاستثمارات في الدول النامية لتستثمر في الكويت (...)».

وأضافت الغنيم: «اتضح لنا أن المعايير والمؤشرات التي تستخدمها المؤسسة لا تعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الناشئة بسبب ارتفاع دخل الفرد الكويتي مما يحرمنا من استثمار مؤسسة عالمية رائدة». واستطردت: «وقد رفضت المؤسسة إدراج بورصة الكويت ضمن المؤشر الخاص بأداء أسواق المال العالمية باعتبارها سوقا مغلقة أمام المستثمرين الأجانب».

مؤشر الشركة للبورصة

ثم تحدث نائب الرئيس التنفيذي للاستثمارات المحلية والخليجية في الشركة بدر السميط عن مشاركة الشركة في تعديل بعض القرارات المتعلقة في الصناديق الاستثمارية مع وزارة التجارة مشيدا بتعاونها في أخذ وجهات نظر الشركة في الاعتبار.

وأعلن عن نية الشركة إنشاء مؤشر لسوق الكويت للأوراق المالية والذي سيغطي السوق إلى العام ٨٤، عند تأسيسه وسينفذ حسب معادلة IFC وسينشر يوميا منتهجا الشفافية متناولا مختلف القطاعات، لافتا إلى أنه مؤشر مختلف للشركات الصغرى والكبرى وسيقوم مدقق خارجي بالتدقيق على المؤشر.

وبين السميط جوانب التحرر التي تنتهجها المنطقة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لاثبات وجود فرص ذات قيمة في الأسواق مستشهدا بتجربة البحرين التي بلغت القيمة السوقية لسوق المال لديها ٧,٧ مليار دولار وسمح أخيرا في فبراير الماضي التحرر من القوانين القديمة والسماح للمستثمر الأجنبي الاستثمار بنسبة ١٠٠ في المئة في السوق علما بأن الشركات المدرجة في البورصة عددها ٤٢ شركة.

وانتقل إلى حجم القيمة السوقية في بورصة الكويت والتي بلغت ١٩ مليار دولار لثمانين شركة مدرجة بينما المستثمر الأجنبي يستطيع الاستثمار في الصناديق الاستثمارية أو الشركات غير الكويتية ولفت إلى أن القوانين لدخول المستثمر الأجنبي تم إصدارها.

أما تجربة عمان فسمحت بدخول الأجنبي بالدخول للبورصة في العام ٩٥ تدريجيا التي تبلغ القيمة السوقية لها ٤,٥ مليار دولار لمئة و٢٨ شركة مدرجة، بينما تسمح قطر بالاستثمار للأجانب في شركة قطر للاتصالات فقط وتبلغ قيمة السوق ٤ مليارات دولار لعشرين شركة مدرجة، ومن جانبها تبلغ القيمة السوقية لبورصة السعودية ٤٣ مليار دولار ولا تسمح للأجانب بالاستثمار في السوق عدا في الصناديق والشركات المدرجة فيها ٧٣

ـالمي الذي استثمر فيه سيتي بانك وشركتان أمريكيتان وثلاث بريطانية

ـاع دخـل الفـرد وعـدم السماح للأجـانب بالتـداول في البورصة

شركة.

أما عدد الشركات المدرجة في بورصة الإمارات ٨٨ شركة تتداول ٣٥,٧ مليار دولار ويستثمر الأجانب في الصناديق فقط، وأوضح السميط أن الأجانب سيتملكون في بعض الشركات في دول الخليج خلال عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

مميزات ومساوئ المستثمر الأجنبي

وتناول السميط مميزات دخول المستثمر الأجنبي مثل زيادة السيولة في السوق مما يؤثر إيجابا على استمرارية التداول والحد من المضاربة وزيادة المنافسة وتوسيع قاعدة المتداولين وظهور قوانين دولية في شأن البورصة وتفعيل التخصيص عندما تتوافر السيولة ورفع كفاءة الإدارة الاقتصادية لتتماشى مع الكفاءة العالمية.

أما عن مساوئ عدم تقنين دخول المستثمر الأجنبي أشار السميط إلى التخوف من المستثمرين قصار الأجل والتملك غير المستحب لمجلس الإدارة Take over وتقلبات العملة التي ستصاحب دخول وخروج المستثمر من السوق، واصفا سوق الكويت الأفضل على مستوى الخليج لتوفيره الشفافية والميزانيات ربع السنوية معتبرا أن الكويت الأفضل أيضا على مستوى التسويات المقاصة من ناحية سرية المعلومات بيعا وشراء للمستثمر.

مراقبة السوق

وتحدث رئيس المديرين التنفيذيين في شركة ستاتوس الفريدوفيجاز عن النظرة الاجتماعية الاقتصادية التي يسعى إليها المستثمر الأجنبي في المناطق المهمة لافتا إلى التغييرات في الأسواق العالمية، وأن الدولة عندما تفكر في توسيع طموحاتها «يكون الاقتصاد على رأس القائمة»، واستشهد بنموذجي فنزويلا كمنتجة للنفط وتشيلي كمنتجة للنحاس وكيف تمكنتا من تطوير أنفسهما كمصدرين للثروة التي يملكانها.

العودة للقطاع الخاص

وشدد على أهمية قيام الاستثمار على أساس العودة إلى القطاع الخاص خصوصا أن دول مجلس التعاون تبحث عن الاستثمار الطويل الأجل لافتا إلى ضرورة البحث عن مصدر الدخل غير النفط وهو باعتقاده يكمن في القوى العاملة مطالبا الحكومات الاهتمام بها وفي القطاع الخاص للوصول إلى اقتصاد قومي جيد.

الكويت مستهدفة استثماريا

وأشار إلى إيجابية مناطق الكويت وعمان والإمارات وأنها مناطق مستهدفة للأسواق الأجنبية موضحا ارتفاع دخل عمان القومي عندما زادت مساحات الاستثمار الأجنبي وخصوصا أن الظروف مواتية مع انخفاض أسعار النفط قائلا: «سوق النفط لم تعط بورصة موازية لها (...) ولا تعطي ارتباطا منطقيا». موضحا أن بورصة الكويت والمكسيك من أكثر البورصات تداولا «ولو دخل المستثمر الأجنبي السوق الخليجية العام الماضي لغير في شكل السوق».

مجلس للمستشارين

وانتقل الحديث إلى نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الصناديق الاستثمارية سمير الغربللي الذي بين أن السعر المستهدف لصندوق الخليج العالمي من ٢٠ إلى ٨٠ مليون دولار تمت تغطيته حتى ٢٠ مليونا، وسيستثمر الصندوق في الشركات المدرجة في بورصات الخليج مشيرا إلى استهداف المستثمر طويل الأجل، ولفت إلى مجلس المستشارين والمشكل من عبدالله بشارة وجيم روجرز وروبرت ميدلي وتوني هيلي ويبقى مقعدان لكبار المستثمرين في الصندوق لعضوية المجلس موضحا أن مستثمري الصندوق هم سيتي بانك وعالمية وروك فيلير (أمريكية) وخليمنج اسيت ما نجمنت (أمريكية) وهيل ساموبيل اسيت مانجمنت (بريطانية) ورود جانيلدز (بريطانية) وسو سيت جينرال انفستمنت مانجمنت (بريطانية)، المنتج يهدف الوصول إلى جودة الأداء كما نقوم بتحليل البيانات وتجميعها للوصول لنموذج حسابي القيمة الحقيقية للتدفق المالي وتقييم فريق العمل وقياس إيمانه في أسلوب الإدارة (...) وأننا نتبع خطوات تنفيذية للبيع والشراء تعتمد على معلومات أكيدة.

كما تحدث محمد زيدي من شركة ستراتوس عن تكنيك الاستثمار في الصندوق وكيف أن تحليل سوق الخليج مرحلة مهمة قبل الدخول في الاستثمار خصوصا القوانين التي يجب معرفتها جيدا، وأضاف أن الشركة تقيم الإدارة ولا تقيم نتائجها فقط لمعرفة إن كانت جيدة أم سيئة ومتطورة أم تقليدية، وفي الأسلوب ذاته ليتم الاختيار، واضعين في الاعتبار الوقت والديناميكية ونقنع المستثمرين بتوقع الخسارة وتقبلها.

في كلمة حول ظاهرة نمو المؤسسات المالية والاستثمارية ومستقبل الأمن الاقتصادي الكويتي

البدر: حان الوقت لكي تطور المؤسسات المالية الإسلامية رؤاها وتخرج بفلسفة جديدة ومتطورة

أكد سامي البدر العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بالمجموعة الدولية للاستثمار في كلمته التي ألقاها بمؤتمر الاقتصاد الكويتي على أن المؤسسات المالية الإسلامية أكثر تماشيا مع فلسفة النمو لأنها ترتبط بالآلية التشغيلية والإنتاجية للمجتمع.

وقال: إننا نريد أن نصدر الفكر الاقتصادي الإسلامي للعالم لأنه بديل مناسب ومهم لتجنب تقلبات وأزمات الاقتصاد.

وجاء ذلك خلال محاضرة بعنوان «ظاهرة نمو المؤسسات المالية والاستثمارية ومستقبل الأمن الاقتصادي الكويتي».

وقال البدر: لقد تعودنا على استيراد كل شيء، وجاء الوقت لكي نصدر شيئا للعالم. نصدر فكر الاقتصاد الإسلامي لأنه مجرب كما أنه يصلح لكل زمان ومكان ولأنه يرتبط بالإنتاج والتشغيل ولا يعتمد على الزمن فقط ويدعم من نجاحاتنا ونمو سوق المال الإسلامي.

وقال: إننا نرى محيطنا ونتعايش معه ولا نرتبط بمنطقة معينة وندرس الظواهر من أجل البحث عن الأفضل ونحلل النتائج لتجنب العلل والمشاكل، ونلتحم فيما بيننا لأن الاقتصاد لا بلد له ولا لغة معينة له فما بالك بأمة ذات منهج واحد ولغة مشتركة وعادات وتقاليد واحدة؟!

وأشار إلى أن ظاهرة نمو المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية تعتبر دافعا قويا نحو طرح آليات تختلف عن آليات السوق بمنظور شرعي قد يكون به حلول قادرة على دعم ومساندة الاقتصاد الوطني، إنها ظاهرة تستحق الدراسة.

وأعتقد أن القائمين على تلك المؤسسات يشعرون بأهمية المسؤولية والدور الملقى على عاتقهم في تقديم تصورات لأجل معالجة بعض المشاكل وأهمها العجز في الميزانية العامة للدولة من خلال طرح أدوات بديلة عن سندات الدين الحكومية ومشكلة العمالة الوطنية.

وذكر أنه لا يمكن للنظام الاقتصادي الإسلامي تقديم البدائل جملة واحدة وليس لديه العصا السحرية بذلك ولكننا على يقين من أن هناك الكثير من الأساسيات التي يمكننا تقديمها في هذا الإطار تخدم الدولة وتوجهاتها القادمة.

وقال البدر: دعوني أعود إلى تلك الظاهرة التي تحولت إلى حقيقة خلال فترة قياسية، والأرقام التي سأستعرضها دليل كاف لحجم النمو على المستوى العالمي ثم سأتطرق إلى المستوى المحلي.

- يبلغ حجم المؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت بنوكا أو مؤسسات مالية ما يوازي ١٧٦ مؤسسة حسب إحصائية ١٩٩٧، وصلت تقريبا هذا العام إلى ما يعادل ٢٢٠ مؤسسة (تبرير).
- حجم رؤوس الأموال الخاصة بتلك المؤسسات بلغ ما يعادل ٨ مليارات دولار أمريكي.
- حجم الأصول المدارة من قبل تلك المؤسسات يعادل: ١٤٧ مليار دولار عام ٩٧ وما يقارب ١٩٠ مليار دولار عام ٩٩.
- حجم الودائع في تلك المؤسسات بلغ: ١١٢ مليار دولار عام ٩٨ وما يقارب ١٣٥ مليار دولار عام ٩٩.
- الاحتياطيات العامة لتلك المؤسسات تجاوزت ٣,٥ مليار دولار.
- تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر المناطق نموا للمؤسسات الإسلامية حيث بلغ حجم الأصول المدارة من خلال مؤسسات في منطقة الشرق الأوسط ما يقارب ٨٥ بليون دولار فقط أي ما نسبته ٥٦٪ لمجمل الأصول المدارة.
- تعتبر المؤسسات العاملة في منطقة الخليج والتي كانت تمثل ما يعادل ٢١ مؤسسة عام ٩٧، أصبحت ٤٥ مؤسسة مسجلة رسميا «تحقق أكبر عوائد على استثماراتها بين المؤسسات الأخرى، كما وصل حجم الأموال المدارة عن طريقها ما يعادل ٣٠ مليار دولار تقريبا».
- حجم الفروع التابعة لتلك المؤسسات بلغ ٢٢,٦٣٩ فرعا منها ١٣,٢١٨ فرعا فقط في منطقة الشرق الأوسط و ٤٣٠ فرعا بمنطقة الخليج.
- عدد العاملين في تلك المؤسسات بلغ ٢٩٣,٦٣٥ موظفا يعتبر نصف هذا الرقم في منطقة الشرق الأوسط، ويبلغ عدد موظفي دول الخليج ٧,٦٣٧ موظف.

فيما يتعلق بدولة الكويت

وعن المؤسسات المالية وحجم رؤوس الأموال الكويتية قال البدر: بلغ حجم المؤسسات المالية عدد ١٢-١٥ مؤسسة لعام ٩٩. وبلغ حجم رؤوس الأموال لتلك المؤسسات ما يعادل

٦٠٠ مليون دولار. كما بلغ حجم الأموال تحت الإدارة من ٨. ٩ مليارات دولار. وهناك نسبة نمو مطردة خلال الثلاث سنوات الماضية تجاوز ١٥٪ في الأموال المدارة وتجاوزت ١٥٠٪ بالعدد.

هذا النمو.. لماذا؟

وقال البدر: هناك حاجة استطاعت تلك المؤسسات تغطيتها مثل: «العميل، المستثمر، المستهلك، المؤسسات العامة، الوقف، التأمينات» حيث قدمت بديلا للعمل المصرفي التقليدية كتمويل المستهلك، الاجارة والاستصناع والمرابحة والأعمال المصرفية الأخرى وصناديق الاستثمار والمحافظ وتمويل المؤسسات وتمويل الدول للمشروعات ووجود أفكار جديدة تربط التشغيل بالإنتاج حيث اتبعت أسلوبا غير تقليدي وتفهمت المخاطر أكثر. كما حققت نتائج ساعدت على نموها، واستفادت من واقع وتيار إسلامي يبحث عن جذوره، إضافة إلى اهتمامها بالعنصر البشري واستطاعت أن تنمي قدرات أصبحت مؤهلة لإدارة مؤسسات كبرى.

كما استفادت في بعض الأحيان من دعم سياسي لأهداف مختلفة.

السؤال المطروح

كيف ننظر كمؤسسات إسلامية لمفهوم النمو والاقتصاد؟.. على هذا السؤال أجاب البدر:

أن المؤسسات الإسلامية أكثر تهيؤا وتماشيا مع فلسفة النمو لأنها ترتبط بالآلية التشغيلية والإنتاجية للمجتمع، لذا يجب أن نؤهل هذا المفهوم لدينا من خلال تعزيز دور نكون فيه قيمة مضافة لأي عمل نقوم به.

ويتوجب علينا أن نخرج من مفهوم الحاجز الزجاجي ونصدر الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى العالم لأنه بديل مناسب ومهم لتجنب تقلبات وأزمات الاقتصاد، وإذا نظرنا إلى مفهوم البيوع نجدها تناسب حتى الدول النامية بالدرجة الأولى، وإذا رجعنا إلى مفهوم الزكاة نجدها تناسب الدول الغنية وهكذا. وأن نكون بمثابة مؤسسات نقدم حلولا مختلفة للمستثمرين على جميع الأصعدة وملاذا في وقت الأزمات. وإيجاد التكامل الذي لم تستطع السياسات ولا اقتصاديات العالم أن توجده على أقل الأحوال لدى مجتمعات متقاربة كالمجتمع الخليجي والعربي والإسلامي.

وقال: إننا نشهد تحولا تدريجيا من اقتصاد مهيمن إلى اقتصاد تحرر وانفتاح على الآخرين. يقل اعتماد البلد على مصدر النفط كمورد وحيد وسيكون هناك اتجاه جدي لإيجاد منافذ أخرى مما سيجعل هناك فرصا كبيرة لبروز مشاريع ذات صبغة تتناسب مع توجهات المؤسسة الإسلامية.

النمو في الاقتصاد الكويتي

وذكر البدر أن قدرة الاقتصاديين على الفهم الشرعي تميزت بواقع أن قيادة المؤسسات تبدأ برجل، وحاجة أكبر إلى مهارات قيادة لإدارة تلك المؤسسات. وأن العنصر البشري أهم مرحلة في نمو أي مؤسسة واهتمامنا بذلك يضمن وجودنا وتنوعا أكبر في القوى العاملة وبالخبرات والاهتمام بها، إضافة إلى خروج المستثمرين عن منظومة السوق المحلي إلى أسواق المنطقة وسيكون ذلك خطوة مهمة للمؤسسات الإسلامية لأنها بحاجة لتجربة طبقت ونجحت ولأنها منفذ خصب لنمو عمل مؤسساتنا وذلك لحداثة اقتصادياتها.

وسيشهد العمل تكاملا أكبر بين المؤسسات وعلينا أن نشجع ذلك وأن ندعم المنافسة الشريفة بينها، وعلى أسس قوة الجميع وليس قوتي على حساب غيري.

وقال: إن التقليد بين المؤسسات من أجل التقليد مرفوض والإبداع مطلوب حتى تضمن الاستمرار والوجود وأن تكون جزءا من هذا المجتمع.

■ ٢٢٠ مؤسسة إسلامية حول العالم تدير ١٩٠ مليار دولار منها ٩ مليارات في الكويت

ويمكن للمؤسسات الإسلامية أن تتحد فيما بينها في مشروعات حيوية، ويجب عدم التفكير بمبدأ الريادة من الآن ضمانا للتعاون. فالمؤسسات التقليدية أكثر تعاونا فيما بينها وأقل حساسية والنتيجة أفضل، لم أرَ تعاونا واضحا، وأعتقد أن الموضوع يحتاج إلى دراسة وإعادة نظر. وسوق المال الكويتي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الكويتي ويؤسفني القول إننا إلى الآن لا نتفق على مفهوم واحد فني وشرعي للاستثمار في الأسهم، وهذا يضعف قدرة المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التفاوض.

الضرورة الملحة

وأشار البدر إلى أن تحويل المؤسسات التقليدية إلى إسلامية حاجة وضرورة ملحة وهدف يصل إلى مستوى الالزام الشرعي بذلك أحيانا وفرصتنا بذلك كبيرة لقوة الموارد وكثرة المتاح ونظرتنا إلى العنصر البشري.

كما أن الأزمات العالمية التي تعصف بالعالم الخارجي يخرج منها بقوة ودروس مستفيضة، واقتصادنا المحلي نحن المتسببون به ومع ذلك لا نعتبر.

وإذا أردنا اقتصادا متميزا يجب أن يكون لدينا: رؤية سليمة، ومسار واضح، وقرار مناسب.

وأخيرا حان الوقت لكي تطور المؤسسات المالية الإسلامية الرؤى وتخرج بالفلسفة الجديدة والمتطورة من خلال فهم واضح لدورها التي وجدت من أجله ألا وهو الاستخلاف في المال وإعمار الأرض.

وعرض تلك الرؤى من خلال نماذج تكون بمثابة أمثلة حيوية تؤكد نجاح عملها للأجيال القادمة.

المجرن تراس اجتماع اللجنة الفنية لقواعـ وبحث شراء شركات المساهمة لأسهمها بـ

تراس وكيل وزارة التجارة والصناعة راشد المجرن أعمال الاجتماع الحادي والخمسين للجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع بندا واحدا يتعلق بالمعالجة المحاسبية الخاصة بشراء الشركات المساهمة لأسهمها وفقا لأحكام القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار الوزاري رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ وطريقة الإفصاح عنها في البيانات المالية.

وقد شارك المجتمعون في مناقشة عدد من المذكرات التي وردت للوزارة في هذا الشأن، حيث ضم الاجتماع ممثلين عن كل من بنك الكويت المركزي وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وسوق الكويت للأوراق المالية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وعدد من المختصين في ذلك المجال.

وقد أخذت مذكرة البنك المركزي في الاعتبار أن معاملات الشركات المساهمة في أسهمها بيعا وشراء تندرج ضمن المعاملات التي تقوم بها الشركة مع مساهميها وتخرج عن إطار النشاط المعتاد الذي أنشئت من أجله الشركة وحتى لا يتم استخدام عمليات شراء الشركة لأسهمها كوسيلة للاستفادة بما لدى الشركة من معلومات داخلية لا تكون متاحة لباقي المتعاملين على تلك الأسهم، وما قد يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على مدى الثقة في عدالة المعاملات التي تتم في سوق الأوراق المالية فإن الأصول المحاسبية المتعارف عليها تقضي بأن يتم التأثير بأي أرباح تنتج عن هذه الأسهم على حقوق المساهمين وعدم اعتبارها كأحد مصادر الأرباح القابلة للتوزيع.

وأوضحت مذكرة المركزي أن المعالجة المحاسبية الصادرة عنه في هذا الشأن للبنوك والشركات الخاضعة لرقابته قد تبنت المفاهيم السليمة لمعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن التعامل في تلك الأسهم وبما يتفق مع الفلسفة التي تحكم تلك العمليات حيث تقضي تلك التعليمات بإدراج حصة أسهم الشركة المشتراة من توزيعات الأرباح وأي أرباح أو خسائر تنتج عن إعادة بيع هذه الأسهم، وذلك في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين وعدم السماح باعتبار هذه الأرباح من قبيل الأرباح القابلة للتوزيع.

وتضمنت المذكرة تأكيدا بأنه حتى لا يكون هناك أي تأثيرات سلبية على أوضاع المعاملات التي تتم في سوق الكويت للأوراق المالية نتيجة السماح للشركات المساهمة غير الخاضعة لرقابة البنك المركزي بإدراج حصتها في التوزيعات النقدية للأرباح عن أسهمها المشتراة وأي أرباح أخرى قد تنتج عن التعامل في تلك الأسهم باعتبار أنها أرباح قابلة للتوزيع، ومن ناحية أخرى المحافظة على الوضع التنافسي فيما بين جميع الشركات المساهمة الكويتية بغض النظر عن كونها خاضعة لرقابة المركزي من عدمه، حيث تبرز أهمية إلزام جميع الشركات المساهمة الكويتية بمضمون المعالجة المحاسبية المطروحة.

وفيما يلي نص القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ٨٨ موضوع النقاش:

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٠ في شأن تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات.

- وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠.

- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٤ بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية.

- وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ بإصدار اللائحة الداخلية لسوق الكويت للأوراق المالية.

- وعلى قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد ونظم تداول الأسهم في السوق.

- وعلى القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ في شأن تنظيم شراء الشركة المساهمة لأسهمها وكيفية استخدام الأسهم المشتراة والتصرف فيها.

ـــد المحاسبة
ـحضور المركزي

قـرر مـادة أولى: تلغى المادة ٣ من القـرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ في شـأن تنظيم شـراء شـركة المساهمة لأسـهمها وكيفية استخدام الأسـهم المشتراة والتصرف فيها.

مادة ثانية: يستبدل بنص المادة (٥) من القـرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص التالي:

لا يجوز استخدام رأس مال الشركة في تمويل عمليات شرائها لأسهمها، وعلى الشركة أن تراعي في تمويلها لهذه العمليات ألا يزيد حجم المبالغ المستخدمة في هذا التمويل على مجموع أرصدة الاحتياطات المكونة من توزيعات صافي الربح والأرباح المرحلة وعلاوة الاصدار.

مادة ثالثة: تضاف مادة جديدة إلى مواد القرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ المشار إليه بالنص التالي:

مادة خامسة مكرر

مع مراعاة حكم المادة السابقة، على البنوك والشركات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تحصل على موافقة مسبقة منه قبل شرائها لأسهمها وأن تلتزم في تمويل عمليات شرائها لأسهمها بمصادر التمويل التي يحددها بنك الكويت المركزي، وأي قواعد أخرى يحددها في هذا الشأن.

مادة رابعة: يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير التجارة والصناعة

اشترطت عدم تقديم خدمات لشركات منافسة

سياسة جديدة لـ «الاتصالات المتنقلة» في تعاقداتها مع موزعي خدماتها

قال عدد من الموزعين لخدمات شركة الاتصالات المتنقلة إن الشركة اتبعت سياسة جديدة في شروط التعاقد معهم خصوصا من البند التاسع في العقد الذي يوقع مع الموزعين.

وأوضح بعض الموزعين أن الشركة وضعت شروطا تمنعهم من تقديم خدمات لشركات منافسة، مشيرين إلى أن هذه الشروط جاءت مع قرب تشغيل شركة الاتصالات الوطنية والمتوقع أن يبدأ نشاطها في شهر سبتمبر المقبل.

وأوضحوا أن البند التاسع من العقد لم يكن موجودا في العقود السابقة.

وينص هذا البند على أن يتعهد الموزع عدم القيام بالتعاقد أو توزيع خدمات أي جهة أو شركة منافسة طوال مدة سريان العقد ما لم يحصل على موافقة خطية مسبقة من الشركة، كذلك عدم شبك أكثر من جهاز هاتف على خط واحد لأي مشترك أو بيع أجهزة مناداة أو شبكها أو تشغيلها لأي مشترك، وفي حال ممارسته أو قيامه بأي من الأعمال المذكورة يحق للشركة سحب قيمة الضمان البنكي كتعويض متفق عليه بين الطرفين فضلا عن الرجوع على الطرف الثاني بالأضرار الأخرى كافة.

أرباح لـ «العقاري» و«المخازن» و«السكب» وخسائر لـ «الأسماك» في الربع الأول من العام

أعلنت ثلاث شركات مسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية عن صافي أرباحها عن الربع الأول من العام الحالي، في حين أعلنت شركة رابعة عن خسارتها عن الفترة ذاتها.

وذكر البنك العقاري الكويتي أن صافي أرباحه عن الفترة من أول يناير الماضي حتى ٣١ مارس بلغ ١,٤٤٩,٠٠٠ دينار كويتي بحيث تكون ربحية السهم أربعة فلوس كويتية للفترة نفسها.

وأوضحت شركة الأسماك الكويتية المتحدة أن صافي خسارتها في الربع الأول من العام الحالي ٨٢,٣٦٤ دينارا كويتيا وبلغت خسارة السهم ٠,٥٤ فلس.

كذلك أشارت شركة المخازن العمومية أن صافي أرباحها عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بلغت ٢,٠٢٥,٢٥٨ دينارا كويتيا بحيث تبلغ ربحية السهم ستة فلوس كويتية للفترة ذاتها.

ولفتت شركة السكب الكويتية إلى أن أرباحها الصافية منذ ١ يناير حتى ٣١ مارس من العام الحالي بلغت ٣٣٠,٨٤٩ دينارا كويتيا، ووصلت ربحية السهم إلى ٢٢ فلسا.

في لقاء مفتوح مع المستثمرين الصناعيين

العجيل: على الصناعيين أن يعتمدوا على أنفسهم

دافع مدير عام الهيئة العامة للصناعة ناصر محمد العجيل عن مسيرة التنمية الصناعية في إيجاد بديل لتخفيف اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية. وقال في لقاء مفتوح مع المستثمرين الصناعيين عقد في مقر اتحاد الصناعات الكويتية إن غياب الاستراتيجية الصناعية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المصنعون الكويتيون كانا وراء عدم تمكن القطاع الصناعي خلال العقود الأربعة الماضية من ممارسة دوره المطلوب.

وأكد العجيل أن قضية التنمية الصناعية لم تعد قابلة للتأجيل أو موضوعا يخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة.

تخفيف الروتين

وبشأن تسهيل الإجراءات المتبعة لتخفيف الروتين في الهيئة بشأن طلبات التراخيص الصناعية وتوسعة المنشآت الصناعية قال العجيل إنه تم تشكيل لجنة للنظر في هذه التراخيص وتسهيل إجراءات الحصول عليها.

وحول عدم دقة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية من منطلق أن بعض المكاتب الاستشارية التي تقيم هذه الدراسات غير مؤهلة أفاد بأن الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية في غاية الأهمية، وأنه لا بد من دراسة مدى احتياجات السوق للمشاريع الجديدة لتلافي تكرار المصانع التي تقوم بإنتاج منتج واحد، مشيرا إلى فتح المجال أمام كافة المكاتب الاستشارية لتقييم الجدول وذلك من منطلق منع الاحتكار.

ودعا أصحاب المشاريع الصناعية الجديدة إلى مراجعة قسم الجدوى في الهيئة للحصول على الاسترشادات اللازمة قبل التوجه إلى المكاتب الاستشارية.

وفي ما يتعلق بالجانب التنسيقي بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص قيام مشاريع صناعية جديدة أكد على أن هذا الجانب من المواضيع المهمة التي تم طرحها على صعيد وكلاء وزارات الصناعة في دول الخليج لدراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

القرار الصناعي

وعن مدى إشراك الصناعيين بالقرار المتعلق بالتراخيص الصناعية أشار إلى أن لجنة شؤون الصناعة تضم في عضويتها ٤ أعضاء من القطاع الخاص «٣ من غرفة تجارة وصناعة الكويت وواحد من اتحاد الصناعات الكويتية». وأوضح أنه تم إنشاء مركز للخدمات المتكاملة وذلك في إطار استراتيجية العمل للتخلص من الروتين في إنجاز المعاملات اليومية.

شبكة معلومات

وبين العجيل مدى الجدية في ربط جميع الإدارات المعنية بالقطاع الصناعي بشبكة معلومات من داخل وخارج الهيئة لتسهيل إنجاز المعاملات وقال قد تم تشكيل لجنة تبسيط الإجراءات حيث باتت عملية الحصول على التراخيص لا تستغرق الآن أكثر من ٢٤ ساعة. وأكد على أن منح القسائم الصناعية يتم حسب الأولوية مشيرا إلى أن عدم توفير مثل هذه القسائم لتلبية الطلب الموجود يعتبر مشكلة بحد ذاتها.

سحب القسائم

واستعرض عملية سحب بعض القسائم الصناعية من مستثمرين صناعيين ووصفهم بأنهم غير جادين خصوصا في منطقة «أمغرة». وقال لقد اتجهت هيئة الصناعة إلى القطاع الخاص لتأهيل المناطق الصناعية في كل من منطقتي صبحان والشعيبة، حيث تم تأهيل ٣٥ شركة خاصة للقيام بهذا الدور. وأوضح أنه بعد الانتهاء من تنظيم القسائم الصناعية في صبحان والشعيبة عام ٢٠٠٠ سوف يبدأ العمل في تنظيم منطقة أمغرة.

قسائم مصانع الإسفلت

وعزا تأخير عملية تسليم قسائم صناعية لمصانع الإسفلت بالرغم من الموافقة عليها منذ أكثر من سنة إلى عدم توطين المصانع في ميناء عبد الله لأسباب تتعلق بالبيئة.

وبالنسبة لتوجيهات هيئة الصناعة بشأن إعادة تطبيق الحماية الجمركية ومدى التعارض بين تطبيق هذه الحماية وشروط منظمة التجارة العالمية ذكر العجيل أن الهيئة أعدت دراسة للحماية الجمركية وإعادة العمل بها. ودعا اتحاد الصناعات الكويتية إلى حصر المشاكل المتعلقة بمنع دخول بعض المنتجات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا السعودية وتشكيل فريق عمل للقاء صناعي مع الدول الخليجية المعنية.

وطالب بتشكيل فريق عمل ووضع آلية محددة لتحديد المشاكل الناجمة عن ارتفاع ترسيم المنتجات الكويتية في جمارك كل من سوريا ولبنان. واعتبر أن ظاهرة الإغراق التي تتعرض لها السوق المحلية من المواضيع المهمة نظرا لتأثيرها السلبي على المنتجات الوطنية.

وقال لقد تم تشكيل لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية العديد من الجهات الحكومية المعنية لدراسة القضايا المتعلقة بهذه الظاهرة.

اتحاد جمركي

وشدد على أهمية أن تستعد الشركات الصناعية للمنافسة من الآن خصوصا في ظل قيام اتحاد جمركي موحد بين دول مجلس التعاون الخليجي في المدى القريب وفتح الحدود أمام السلع والمنتجات الخليجية والأجنبية.

المنتج الوطني

وبالنسبة لعدم التزام المؤسسات الحكومية بشراء المنتجات الوطنية وإعطائها أفضلية في المشاريع الحكومية قال العجيل إن الهيئة نجحت في إلزام هذه المؤسسات في تطبيق القرارات الصادرة بهذا الخصوص.

المعارض الخارجية

وفيما يخص إقامة معارض للصناعات الكويتية في الخارج من قبل شركات غير مؤهلة ذكر العجيل إن الحل في غاية البساطة وهو عدم مشاركة الصناعة الوطنية في المعارض الخارجية قبل إجراء الدراسات اللازمة. وتوقع أن تنتهي اللجنة الخاصة بإعداد أسس تنمية الصادرات الكويتية ووضع الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق دعم هذه الصادرات من أعمالها خلال ثلاثة أشهر من الآن.

مواصفات إلزامية

وحول وضع مواصفات إلزامية على الواردات المماثلة للمنتجات الوطنية لحماية الصناعة الكويتية من المنافسة غير الشريفة قال العجيل إن هيئة الصناعة تقوم من خلال إدارة المواصفات والمقاييس بوضع خطة خمسية لتطبيق المواصفات الكويتية مشيرا إلى أن المنتجات الواردة إلى البلاد التي تخضع للمواصفات الإلزامية توجد عليها رقابة.

وبالنسبة لاسترجاع أو إعادة قيمة التأمينات التي تحصل عليها هيئة الصناعة من جراء تعاقدات القسائم أفاد العجيل أن اللوائح القديمة تفرض وضع تأمين على قسائم الدول في حين أن الحاصل الآن هو التأمين لهذه القسائم لسنة واحدة ويمكن استردادها بعد مضي هذه المدة.

وعن مدى إمكان معاملة القسائم الصناعية في الفحيحيل والأحمدي معاملة قسائم الشويخ الصناعية أكد العجيل على أن منطقة الشويخ تم تحويلها من منطقة صناعية إلى خدمية بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في حين لم يتم التطرق لمنطقتي الفحيحيل والأحمدي الصناعيتين.

خطة تسويقية وإعلامية جديدة للتعامل معه

معرض «الصناعات الكويتية» تظاهرة بمشرف في سبتمبر

باشرت شركة معرض الكويت الدولي استعداداتها مبكرة لتنظيم وإقامة معرض الصناعات الكويتية كأكبر تظاهرة سنوية تشهدها الكويت لدعم وتشجيع المنتج الوطني.

وتحت رعاية أكبر حشد من الجهات الرسمية ذات العلاقة بصناعاتنا الوطنية قررت أرض المعارض إقامة معرض الصناعات الكويتية برعاية كل من وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للصناعة واتحاد الصناعات الكويتية خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر إلى ٨ أكتوبر المقبلين في مشرف.

حوار قومي

وبهذه المناسبة يقول مساعد العضو المنتدب للتسويق والعلاقات العامة في شركة معرض الكويت الدولي عبدالرحمن النصار إن معرض الصناعات الكويتية في دورته المقبلة الذي يأتي امتدادا لسنوات طويلة نظمت خلالها أرض المعارض ذلك المعرض الوطني لن يكون مقصورا على استعراض الجديد في قطاع الصناعة المحلية فقط بقدر ما سيكون حدثا مهما تعتزم الشركة حشد كل امكاناتها لإبرازه وحفز كل الجهات الرسمية للوقوف في طليعة المشجعين للصناعات الوطنية والساعين إلى منحها كل الدعم والتأييد بل تعتزم أرض المعارض أن تدير من خلال المعرض والمشاركين فيه حوارا قوميا حول حتمية التعامل مع القطاع الصناعي باعتباره البديل المناسب والرافد المهم في منظومة الدخل القومي للبلاد لاسيما في ظل الانهيارات السعرية التي تعصف بأسعار النفط العالمية وتسحب وراءها ميزانيات كل الدول المعتمدة اعتمادا أحاديا على النفط كمصدر للدخل.

خطة تسويقية

ويشير النصار إلى أن شركة معرض الكويت قد اعتمدت خطة تسويقية وإعلامية جديدة للتعامل مع معرض من أهم المعارض التي تتصدى لها سنويا وترسخ وجودها ليس على المستوى المحلي فقط وإنما الاقليمي أيضا وتخطط لكثير من الفعاليات التي سيضمها في هذا العام.

وفي الإطار ذاته قررت شركة معرض الكويت دعما منها للمنتج الوطني وتشجيع القائمين عليه أن تخفض سعر المتر المربع للمشاركة المحلية وأن تنسق مع الجهات ذات العلاقة لحشد أكبر عدد من ممثلي الصناعات الوطنية ودعوتهم للمشاركة في معرض الصناعات الكويتية الذي سيقام في دورته المقبلة على ما يزيد عن ٨٠٠٠ متر مربع، وقد بادرت أكثر من ٢٥ شركة صناعية وطنية بحجز أجنحتها في المعرض فيما تتلقى الشركة طلبات المشاركة بمساحات تتلاءم مع الاقبال الجماهيري الذي يتسم به المعرض سنويا والذي جاوز في دورته السابعة الـ ٥٠ ألف زائر.

مع تدهور أسعار الذهب في الأسواق العالمية وتخلص المصارف الكبرى منه

محافظ البنك المركزي: لا نية لخفض احتياطياتنا من الذهب ولن نعلن إدخال «اليورو» إلى سلة عملاتنا

نفى محافظ بنك الكويت المركزي تكهنات توقعت إقدام المصرف الرئيسي للدولة على خطوة يتجاوب فيها مع الانخفاض المتسارع لأسعار الذهب في الأسواق العالمية وقيام العديد من المصارف الكبرى بخفض مقتنياتها من احتياطيات الذهب.

وأكد الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح أنه لا توجد لدى بنك الكويت المركزي في الوقت الحالي أي نية لإجراء تغيير في حجم مقتنياته من الذهب النقدي مؤكدا أنه لا يرى حاجة تستدعي اتخاذ مثل هذا الإجراء.

نظرة غير مضاربية

ويستطرد: يضاف إلى ذلك، أن الضوابط التي تحكم سياسة بنك الكويت المركزي بشأن إدارة واستثمار الاحتياطيات المتوافرة لديه ترتكز على المحافظة على جودة واستقرار قيمة مكونات تلك الاحتياطيات في المدى البعيد منوها بأنها تمثل سياسة البنك بشأن مقتنياته من الذهب النقدي. وقال: من هذا المنطلق، فإنه لا يتم التعامل مع مكونات تلك الاحتياطيات من ذهب وعملات أجنبية وغيرها من منظور مضاربي.

أكبر انخفاض

تجدر الإشارة إلى أن أسواق الذهب العالمية تواجه أدنى مستوى لها منذ عشرين عاما، حيث توقعت مصادر مصرفية أن يهبط سعر أونصة الذهب إلى ما دون (٢٧٠) دولارا، فيما ذهبت تحليلات متشائمة إلى انخفاضه إلى مستوى ١٥٠ دولارا للأونصة!

وكانت موجة من عمليات بيع احتياطيات الذهب قد عمت بنوك شرق آسيا وروسيا

■ لا علاقة بين التغييرات في سوق الذهب وسعر صرف الدينار الكويتي

■ لا نتعامل مع مكونات الاحتياطيات من ذهب وعملات بمنظور مضاربي

لمواجهة الأزمات الاقتصادية وانخفاض عملتها إزاء مضاربات في أسواق العملات. كما من المتوقع أن يقدم البنك المركزي الانجليزي على خفض احتياطيه من الذهب من (٧١٥) طنا إلى ٣٠٠ طن، فيما أقدم البنك المركزي الأسترالي على طرح ١٦٧ طنا للبيع مطلع العام الماضي، كما من المتوقع أن يقوم بنك النقد الدولي على طرح كميات للبيع بغرض معالجة ديون على الدول الفقيرة، إلى جانب شائعات عن دول أخرى تعتزم خفض احتياطياتها الذهبية.

لا تأثير على الدينار

وحول مدى قوة الربط بين تراجع أسعار الذهب كاحتياطي واحتمال التأثيرات المتوقعة على سعر صرف العملة الوطنية يقول المحافظ: من المعلوم إنه وفقا للسياسة التي يتبعها بنك الكويت المركزي منذ شهر مارس ١٩٧٥ فإن سعر صرف الدينار الكويتي يتحدد على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة خاصة غير معلنة وغير موزونة من عملات الشركاء التجاريين والماليين الرئيسيين لدولة الكويت.

ويمضي قائلا: وقد أثبتت هذه السياسة فاعلية ملحوظة في تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية وفي التخفيف من حدة التضخم المستورد.

وخلص المحافظ إلى القول: وبناء على ذلك فإنه ليست هنالك علاقة بين التغيرات في أسعار الذهب العالمية وسعر صرف الدينار الكويتي.

لا إفصاح عن اليورو

ويرفض الشيخ سالم الصباح الإفصاح عن نوايا بنك الكويت المركزي بشأن إدخال عملة اليورو ضمن سلة العملات الخاصة بالدينار الكويتي باعتبار مكوناتها غير معلنة. ويقول: لاشك إن العملات الأوروبية الإحدى عشر المنضوية ضمن عملة اليورو، تمثل في مجموعها قوة نقدية واقتصادية كبيرة، ويتم استخدام تلك العملات في جزء ملموس من إجمالي المعاملات الدولية التجارية والمالية مشيرا إلى أن بنك الكويت المركزي يقوم بمتابعة حثيثة لتطورات تحول العملات الأوروبية إلى عملة اليورو خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التي يتم خلالها تداول اليورو إلى جانب العملات الوطنية الأوروبية والتي من المتوقع أن تنتهي في عام ٢٠٠٢ عندما تصبح عملة اليورو العملة القانونية الوحيدة في الدول الأوروبية المؤسسة لها.

وأضاف: ويعكس اهتمام بنك الكويت المركزي بمتابعة تلك التطورات أهمية العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع دول منطقة اليورو.

ومضى قائلا: أما فيما يتعلق بمدى إمكانية قيام بنك الكويت المركزي بإدخال عملة اليورو ضمن سلة العملات الخاصة بالدينار الكويتي، فمن المعلوم أن مكونات هذه السلة غير معلنة، وبالتالي لا يمكننا الإفصاح عن أي معلومات حول مكونات هذه السلة.

مؤسسة البترول الكويتية تشهد أكبر عملية توظيف للعمالة الوطنية خلال عام

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن نجاحها والشركات التابعة لها في استقطاب أكبر عدد من الكويتيين المؤهلين للعمل في القطاع النفطي.

وأوضحت أن مجموع المعينين من العمالة الكويتية منذ الأول من ابريل ١٩٩٨ وحتى ٣٠ ابريل ١٩٩٩ بلغ في المؤسسة والشركات التابعة لها ٥٥٢ موظفا جديدا، مشيرة إلى أن شركة البترول استحوذت على النصيب الأكبر من التعيينات والتي بلغت ٢٠١ موظف خلال الفترة المذكورة.

وأوضحت المؤسسة أن هذه التعيينات تمت بناء على استراتيجية العمل المتبعة في المؤسسة وشركاتها التابعة والمتمثلة في رفع نسبة العمالة الكويتية من خلال سياسة الإحلال وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي المؤهل من الجنسين.

وتعتبر عملية تكويت القطاع النفطي من أولويات السياسة الإدارية التي تتبعها المؤسسة وشركاتها التابعة، حيث أصبحت المؤسسة من أكبر القطاعات العامة في الدولة استقطابا للقوى المؤهلة من العمالة الوطنية.

مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة
تعيينات القوى العاملة الوطنية خلال الفترة من ١٩٩٨/٤/١ إلى ١٩٩٩/٤/٣٠

الجهة	كويتي				
	جامعي	دبلوم	ثانوية عامة	ما دون الثانوية العامة	المجموع
مؤسسة البترول الكويتية	٥١	٨	١٢	٤	٧٥
شركة نفط الكويت	١٠٠	٦٥	١٧	-	١٨٢
شركة البترول الوطنية الكويتية	٥٢	٥٥	٩٢	٢	٢٠١
شركة صناعة الكيماويات البترولية	٢١	٧	٢٨	١	٥٧
شركة ناقلات النفط الكويتية	١٣	٤	١٣	١	٣١
الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	٢	٢	-	-	٤
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	٢	-	-	-	٢
المجموع الكلي	٢٤١	١٤١	١٦٢	٨	٥٥٢

كانت تمتلكها آرال الألمانية

مؤسسة البترول تشتري ٢٠٥ محطات لتوزيع الوقود في بلجيكا

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أن شركة البترول الكويتية العالمية التابعة لها قد قامت بشراء شبكة محطات تزويد الوقود البالغ عددها ٢٠٥ محطات من شركة آرال الألمانية في بلجيكا.

وقالت المؤسسة في بيان صادر عنها إن شركة البترول الكويتية العالمية والتي تعتبر الذراع الاستثمارية للمؤسسة في أوروبا ويوجد مقرها في مدينة لندن، أن هذه الشبكة التي تم شراؤها تحتوي على محطات لتزويد الوقود في الطرق السريعة في بلجيكا، كما تحوي محطات لبيع الوقود وسلع التجزئة ذات خدمات ذاتية في عموم بلجيكا، حيث يبلغ العدد الكلي لهذه المحطات ٢٠٥ محطات.

وتعتبر هذه الصفقة حيوية ومهمة بالنسبة لشركة البترول الكويتية العالمية حيث ستعزز وضعها التنافسي في بلجيكا من خلال النوعية الممتازة من محطات الوقود ذات التوزيع الجغرافي المميز في مختلف أرجاء بلجيكا، حيث يصبح عدد محطات شركة البترول الكويتية العالمية في بلجيكا بعد الشراء ٥١٧ محطة موزعة توزيعا جغرافيا حيث تصل حصة الشركة التسويقية في بلجيكا إلى ١٧٪ من إجمالي السوق وتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد شركة شل التي تمثل حصتها ١٨٪ من السوق.

ستتحول جميع أنشطة شركة آرال الألمانية إلى شركة البترول الكويتية العالمية ابتداء من ١٩٩٩/٧/١ وسوف تتحول لتحمل علامة Q8 العالمية في نهاية عام ٢٠٠٠.

برعاية صباح الأحمد

«معرض المال والاستثمار والعقار» ينظم في نوفمبر

برعاية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تقيم شركة العيسى للمعارض «معرض المال والاستثمار والعقار» في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نوفمبر القادم في فندق كويت ريجنسي بالاس، وقال نادر العيسى إن الشركة تسعى دوما لتنظيم معارض ذات مستوى راق من حيث التنظيم والإعداد أو من حيث مستوى وطبيعة الشركات العارضة، وعندما تنوي الشركة تنظيم أي معرض تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الهامة لضمان نجاح المعرض، وبالطبع فإن المعارض التي تخدم شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين تحقق دائما استقطابا جماهيريا كبيرا لما تقدمه من حلول ومعالجات لكثير من مشاكل المواطنين الذين يسعون دائما إلى البحث عن فرص مناسبة لهم للاستثمار المالي أو إيجاد العقار المناسب لهم ولعائلاتهم.

المحور الأساسي

وأضاف العيسى ولكون المال والاستثمار والعقار تشكل محورا أساسيا وهاما ليس للأفراد فقط بل للدول والحكومات فإننا نسعى من خلال هذا المعرض إلى تقديم برامج ومشاريع للمواطنين تساعدهم على تأمين احتياجاتهم المستقبلية بضمان مستقبل آمن لهم من خلال استغلال فرص الاستثمار المالي والعقاري في هذا المعرض.

التوعية السليمة

وأشار إلى أن معاناة كثير من الاسر من تراكم الديون والصرف العشوائي وعدم استغلال ما لديهم من إمكانيات مادية بشكل سليم ناتج عن عدم وجود توعية سليمة أو عدم اكتراث أسري، بالإضافة إلى قلة الفرص المناسبة المعروضة عليهم. وقال: وقد طرحنا شعارا في هذا المعرض الحكمة القديمة التي تقول بضرورة استغلال الفرد لما لديه من إمكانية مادية بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام الأول لقوته والثاني للاستثمار والتجارة والثالث لشراء عقار به فإن جار عليه الزمان وجد ما يقويه ويسانده في حياته من عوائد ومردود الاستثمار والعقار، ولو قام كل فرد بتطبيق هذه النظرية ووفقا لامكانياته لوجدنا أن معاناة الكثيرين ستكون ذكرى من الماضي واستطاعوا بذلك تأمين مستقبل أفضل لهم ولأسرهم. وأضاف: أن كثيرا من البنوك والشركات الاستثمارية تقوم بإدارة محافظ مالية وعقارية بمبالغ متفاوتة تبدأ من الألف دينار وصعودا إلى مئات الآلاف وهذه المحافظ تغطي كافة شرائح المجتمع مهما تفاوتت إيرادات الفرد المالية، وأهاب بالمواطنين بضرورة استغلال الفرص العقارية والاستثمارية المختلفة التي ستقدم لهم خلال أيام المعرض.

شركات محلية وأجنبية

من جهته أشار سمير قدومي إلى أنه ستتم دعوة مجموعة من الشركات المالية والاستثمارية والعقارية من الكويت بالإضافة إلى عدد آخر من الشركات العربية والأجنبية، وأكد أن الشركات المدعوة ستكون من ضمن تصنيف الدرجة الأولى في نشاطها والتي لها سمعتها العريقة ومصداقيتها في تنفيذ برامجها ومشاريعها، وأضاف أن عددا من الشركات العربية التي ستشارك بهذا المعرض قد وعد بمشاركة بنوكه لتمويل عمليات الشراء خلال فترة المعرض.

وأشار قدومي إلى مشاركة مجموعة كبيرة من الشركات المالية والاستثمارية والعقارية من دولة الكويت والتي ستطرح مشاريع قلل إسكانية في مناطق مختلفة بالكويت بالإضافة إلى مشاريع الشاليهات وشقق التملك والإيجار، وأضاف أن عددا من الشركات المحلية قد وعد بإدراج مشاريع إسكانية جديدة ستطرح لأول مرة خلال هذا المعرض مع إمكانية تأمين بنوك محلية لتمويل عمليات التعاقد مع عدد من الشركات المشاركة.

حضور جماهيري

وتوقع قدومي أن يلاقي هذا المعرض حضورا جماهيريا كبيرا يفوق الـ ٣٥ ألف زائر خلال أيام المعرض الخمسة. وأشار إلى أن الشركة تقوم بالتحضير لبرنامج إعلاني ودعائي مكثف لهذا المعرض لحشد أكبر استقطاب له. وعلى غرار التجارب في المعارض السابقة أكد على أن إمكانية عقد صفقات كبيرة أمر وارد بل وفرصة معززة.

من جهة أخرى أشار إلى أن الشركة ستنظم على هامش المعرض مجموعة من الندوات ستعالج في موضوعاتها عددا من المشاكل التي تهم المواطنين سواء كانت إسكانية أم استثمارية بالإضافة إلى ندوات عن فرص الاستثمار المالي والعقاري في عدد من الدول العربية والأجنبية. وأشار إلى أن جدول المحاضرات والمحاضرين سيعلن عنه في وقت لاحق.

وأشار إلى أن الشركة بالتعاون مع شركة الجال لتقييم وإدارة العقار، ستقوم بتنظيم دورة على هامش المعرض بعنوان «صناعة قرارات البيع والشراء في سوق العقار المحلي - دراسة وتحليل»، يشارك فيها مجموعة من نخبة المدراء العقاريين والماليين لعدد من الشركات المحلية وملاك العقارات والأشخاص المهتمين بتطوير مهاراتهم واكتساب خبرات عن القطاع العقاري وصناعة القرارات الاستثمارية الصائبة.

انخفاض واردات مصر من الكويت بنسبة ٣٤٪

بلغت قيمة الواردات المصرية من الكويت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي ١٢,٥ مليون جنيه مقابل ١٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي بانخفاض نسبة ٣٤٪. ورصد تقرير لوزارة التجارة المصرية انخفاض واردات مصر من عدد من الدول العربية الأخرى مثل سوريا ٣٣,٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة مقابل ٥١ مليون جنيه في الخمسة الأشهر الأولى من العام الماضي بنسبة انخفاض ٥٤٪، ولبنان ٣٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٨، ومن الأردن بنسبة ٤٢٪ لتصل إلى ١٤,٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة مقابل ٢٥,٥ مليون جنيه للعام الماضي ذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه واردات مصر من دول عربية مثل السعودية ٩٥٩ مليون جنيه خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٩، مقابل ٧٤٨ مليون جنيه في الفترة المقارنة من العام الماضي بنسبة ارتفاع ٢٨٪ ومن الإمارات العربية بنسبة ٣٠,٥٪ لتصل إلى ٩٣ مليون جنيه مقابل ٧٧ مليون جنيه خلال العام الماضي ومن السودان بنسبة ٨٥٪ لتصل إلى ٤٤ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٢٣ مليون جنيه واردات مصر من السودان خلال الخمسة الأشهر الأولى من العام الماضي، وكذلك الجزائر بنسبة ٣٦٢٪ حيث بلغت ١٥ مليون جنيه مقابل أربعة ملايين جنيه. وأكد تقرير الوزارة المصرية أن إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر والدول العربية ارتفع من ١,٨٠ مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى مايو ٩٩، إلى ١,٩٧ مليار جنيه مقابل ١,٨٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٨ بزيادة قدرها ١٠٪.

أرجع التقرير هذه الزيادة إلى ارتفاع صادرات مصر لكل من سوريا بنسبة ٥١٪ «من ٤١ مليون جنيه إلى ٦٢ مليون مليون جنيه» والإمارات بنسبة ٣٧٪ «من ٣٨ إلى ٥٢ مليون جنيه» وإلى السعودية من ١٢٨ مليون جنيه إلى ١٤٣».

إلى ذلك ذكر التقرير أن صادرات مصر إلى الدول العربية بلغت ٦٧٠ مليون جنيه خلال الخمسة الأشهر الأولى من العام الحالي مقابل ٦٢٥ مليون جنيه في نفس فترة المقارنة من العام الماضي بزيادة قدرها ٣٥ مليون جنيه بنسبة ٥,٤٪. وانتقد تقرير اقتصادي لوزارة التجارة المصرية ضعف مستوى التبادل التجاري العربي رغم توقيع عدد كبير من اتفاقيات للتجارة الحرة بين الدول العربية. أشار التقرير إلى محدودية التجارة البينية بين الدول العربية لافتا إلى أنها لم تتجاوز ١٠٪ موضحا أن القيمة الإجمالية للصادرات العربية بلغت ١٦٧ مليارا و٤٠٠ مليون دولار وهو ما يمثل نسبة لا تتجاوز ٣,٢٪ فقط من إجمالي الصادرات العالمية والتي تبلغ حوالي خمسة تريليونات و١٦٢ مليار دولار.

توقع ارتفاعها بنسبة ٤٦ في المائة

السعودية تعوض العجز الكبير في الميزانية من العوائد النفطية المرتفعة في النصف الثاني

يرى محللون أن عائدات المملكة العربية السعودية النفطية سترتفع بشكل كبير هذه السنة لكن المملكة تبقى أمام خيارات صعبة لإصلاح اقتصادها

ويعتبر هؤلاء المحللون أن رغم تحسن أسعار النفط الخام الذي سيخفف عجز الميزانية الضخم ويزيد نفقات المملكة وهي أول مصدر للنفط الخام في العالم، من الضروري على المدى الطويل إجراء إصلاحات اقتصادية لتخفيف اعتماد البلاد على النفط. ويفيد تقرير صادر عن وكالة «يو. اس. انيرجي اينفورميشين ادمنستريشن» الأمريكية المتخصصة أنه «يفترض خلال العام ١٩٩٩ أن ترتفع عائدات السعودية بنسبة ١٧٪ لتصل إلى ٣٤,٦ مليار دولار» في مقابل ٢٩,٧ مليار دولار في ١٩٩٨.

ويضيف التقرير «يتوقع أن ترتفع العائدات النفطية خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٩ بنسبة ٤٦٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ١٩٩٨» مع وصول الأسعار حاليا إلى أعلى مستوى لها منذ ٢٢ شهرا.

ومن شأن هذه العائدات الإضافية أن تخفض بشكل كبير عجز الميزانية السعودية المقدر بـ ١١,٨ مليار دولار قبل تحسن أسعار النفط، في حين يجب رفع توقعات الإنفاق الذي كانت الحكومة تعتقد العزم على تخفيضه بنسبة ١٦٪. ويتوقع محللون في «البنك السعودي البريطاني» ارتفاعا في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة ١,٥٪ وعجزا في الميزانية قيمته ٥,٣٣ مليارات دولار وهو رقم أقل بنسبة ٥٠٪ عن العجز المتوقع في مشروع الميزانية الأساسي. وأفاد المصرف في تقريره الفصلي «يبدو الوضع جيدا جدا» لكن الحكومة «ستواصل السيطرة بحزم على نفقاتها» باستثناء الانفاق المخصص للمشاريع الكبرى.

وانعكست التوقعات الاقتصادية المتفائلة، أداء ممتازا للسوق المالية السعودية وهي الاكبر في العالم العربي من حيث حجم رؤوس الأموال، والتي تحسنت بنسبة ٢٨٪ خلال الأشهر الخمسة الأخيرة. لكن العائدات الجديدة والتفاؤل، لا يمكن أن تخفي حقيقة أن الاقتصاد السعودي لا يزال يعتمد بشكل كبير على الصناعات النفطية التي تساهم في ٧٠٪ من عائدات الدولة وفي ٤٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي على ما يفيد تقرير الوكالة الأمريكية.

ويفيد بعض المحللين أن تحسن العائدات النفطية قد يؤدي إلى تباطؤ في الإصلاحات الاقتصادية التي وضعت بعد انهيار أسعار النفط الخام العام الماضي ولا سيما تنمية القطاع الخاص بهدف إيجاد وظائف جديدة وجذب الاستثمارات. ويقول المحلل الاقتصادي بشر بخيت ومقره الرياض لوكالة فرانس برس «علينا تسريع الإصلاحات لكن يجب تشجيع القطاع الخاص بتوفير الحوافز إليه، وليس معاقبته. وأضاف أن تنمية القطاع الخاص «هو خيار استراتيجي يجب ألا يربط بأسعار النفط. ويستثمر القطاع الخاص السعودي نحو ٨٠٠ مليار دولار في منطقة الخليج وحدها ويمكن تشجيع عودة رؤوس الأموال هذه إلى البلاد».

وتواصل الرياض اتّباع علنا، تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تنص الخطة الخمسية «من ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤-٢٠٠٥» التي أعلنت أخيرا على أن «التخصيص يمثل خيارا استراتيجيا أساسيا ومهما تبنته المملكة واتخذت في سبيل تحقيقه خطوات عملية مهمة مما سيسهم في دعم تشكيل واقع اقتصادي جديد يعتمد بشكل متزايد على حيوية القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة خاصة للمضي في تنفيذ سياسة التخصيص بصيغة المختلفة».

لكن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة حتى الآن لا تزال متواضعة وتنحصر في رفع سعر التيار الكهربائي وسعر الوقود في المحطات، والاتصالات الهاتفية فضلا عن فرض ضريبة خروج في المطارات ورسوم لتأشيرة الدخول وفق البنك السعودي البريطاني.

وأوضح البنك «هذه الإصلاحات ورغم كونها متواضعة، تشكل طريقة لتنويع مصادر العائدات وتخفيف الاعتماد على النفط».

٢٠ ألف عاطل عن العمل كل شهر

الديون الخارجية للصين ستزيد ١٠٪ خلال العام الجاري

ستزيد الديون الخارجية للصين بنسبة ١٠٪ على الأقل هذا العام، أي أقل بقليل من نسبة زيادة العام الماضي. وذكر الملحق الاقتصادي لصحيفة «تشاينا ديلي» أن ديون الصين ارتفعت بنسبة ١١,٦٪ في ١٩٩٨ لتبلغ ١٤٦ مليار دولار. وعلقت الصحيفة الصادرة باللغة الإنجليزية أن «هذا الاتجاه مستمر على الأرجح لأن البلاد تمتص عددا أكبر من رؤوس الأموال على شكل استثمارات مباشرة وقروض تجارية وسندات خزينة قبل أن يعززها نموها الاقتصادي».

وقالت إن الصين تتمتع بوضع مالي ممتاز في الأسواق الدولية لأن ديونها مغطاة باحتياطات من القطع الأجنبي بقيمة ١٤٧ مليار دولار، هي الثانية في العالم. وتواجه الصين تزايد حدة مشكلة البطالة مع استمرار الدولة في جهودها لإعادة الهيكلة الاقتصادية.

وقال المسؤول إن الصين سجلت في الشهور السبعة الماضية عشرين ألف عاطل إضافيين شهريا وهي ظاهرة متزايدة وبصورة مستمرة وثابتة في كافة أنحاء الدولة مشيرا إلى أن هناك ٥,٧ مليون عاطل من سكان المدن.

يذكر أن معدل البطالة الرسمي لسكان المدن بالصين قد بلغ ٣,١٪ في نهاية العام الماضي غير أن المسؤول أقر بأن المعدل الفعلي لحجم البطالة سيكون أعلى بكثير إذا ما تم حساب العمال المستغنى عنهم الذين فصلوا من العمل مع دفع حد أدنى شهري لهم من الأجر ولم يتم تسجيلهم على أنهم عاطلون عن العمل. وأوضح المسؤول أن عدد العمال الذين سينضمون إلى هذا التصنيف من البطالة سيرتفع إلى ثلاثة ملايين عامل في نهاية العام الحالي. ويذكر أن العاطلين عن العمل يستفيدون من بعض المميزات التي تقدم ليس لعمال شركات القطاع العام فحسب بل لعمال الشركات الخاصة أو شركات التمويل الأجنبي الذين فقدوا أعمالهم ويقدم صندوق الضمان ضد البطالة مبلغا يصل متوسطه إلى ١٩٥ يوان «عشرين دولارا» شهريا لكل عامل سوف تزيد بنسبة ٣٠٪ اعتبارا من أول أكتوبر الجاري.

الاقتصادات العربية والتحديات المستقبلية

تستعد دول العالم منذ بداية عقد التسعينات لدخول الألفية الثالثة بقدر ما تستطيع من القوة، بخاصة وأن هذا العقد شهد العديد من التغيرات العميقة في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة السياسية منها والاقتصادية والتكنولوجية. وقد فرضت هذه التغيرات واقعا جديدا جعل العالم قرية واحدة. هذا الواقع الذي عرف بالعولمة تجارة واقتصادا ومالا، أصبح يشكل تحديات أمام دول العالم أجمع. وعلى الأخص الدول النامية، والدول التي كانت تنتهج الاقتصاد المخطط كسياسة اقتصادية.

وينطبق ذلك على الدول العربية التي يعاني معظمها من ضعف في بناها الاقتصادية وانخفاض معدلات التنمية، اذ تشير أرقام البنك الدولي إلى أن إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم يحقق الا معدل نمو متواضعا بلغ نحو ١,٨٪ خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠، كما احتل الاقليم المركز قبل الأخير بالنسبة لمعدلات التضخم الاقليمية، والمركز الأخير في حجم الديون إلى الناتج القومي الاجمالي الذي بلغ ٥٧,٧٪ مقابل متوسط معدل الدول النامية الذي بلغ ٣٢,١٪ وقد استهلكت هذه الديون نسبة ٢٣,١٪ من عائدات الصادرات. واحتل الاقليم كذلك المركز قبل الأخير في دليل التنمية البشرية، فبلغ (٠,٦٤٤) وبالرغم من ارتفاع معدلات الاستثمار المحلية التي بلغت ٢٨٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٩٥، إلا أن ذلك لم يحقق لهذا الاقليم طفرة انمائية مماثلة لأنه ظل مكبلا بضعف انتاجية العامل التي احتلت نسبتها المرتبة الأولى في الدول النامية منذ عام ١٩٨٠، وقد كرس كثير من الخبراء وقتهم من خلال المؤتمرات والندوات لتشخيص معوقات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، وكانت توصياتهم تدور حول إجراء اصلاحات هيكلية كبيرة، وضبط معدلات النمو السكاني، وتنويع مصادر الدخل القومي من خلال تنويع القاعدة الانتاجية وتقويتها، واعادة تقييم السياسات والبرامج والمناهج التعليمية والتدريب المهني والفني لرفع انتاجية العنصر البشري، والانفاق بسخاء على البحث العلمي البينية وانجاز وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية. كما كان هناك تركيز واضح على اهمية التحول نحو تفعيل اقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص ليلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني.

لقد آن الأوان لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ضمن بيئة اقتصادية ومناخ استثماري يشجع على اطلاق المبادرات الفردية وحوافز المشروع. ويتحقق ذلك بتطوير تشريعات العمل والاستثمار، والسياسات الاقتصادية الوطنية، وفتح آفاق جديدة للقطاع الخاص، وترشيد الانفاق العام من خلال رؤية جديدة لدور الدولة في الاقتصاد.

وعلى المستوى العربي، فإن الجهود المبذولة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، وبالتالي مضاعفة حجم التجارة العربية البينية لابد وأن يصدر عن قناعة عربية بضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال اندماج اقتصادي قوي. ويقتضي ذلك ازالة العقبات الاجرائية والقيود غير الجمركية القطرية، وإعادة توجيه الاستثمارات العربية إلى المنطقة العربية.

إن الانجازات الكبرى بحاجة إلى قرارات شجاعة تستند إلى مستوى معقول من الوفاق السياسي العربي المبني على ادراك المصالح المشتركة والمتبادلة في الوصول إلى صيغة من الاندماج العربي تجعل الدول العربية أكثر حظا وتأهلا لدخول الالفية الثالثة بالقوة التي تجعلها طرفا فاعلا في الاقتصاد الدولي، وطرفا رابحا من الفرص التي سيتيحها الانفتاح العالمي المقبل.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(النظام الأساسي) المعدل في رجب 1419هـ - نوفمبر 1998م

الفصل الأول
الأحكام التمهيدية

المادة الأولى:
اسم الهيئة وتعريفها:
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الهيئة) هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

المادة الثانية:
مقر الهيئة:
تتخذ الهيئة من دولة البحرين مقرا لها ويجوز أن تنشئ لها مكاتب فرعية خارج البحرين إذا دعت الحاجة إلى ذلك حسب الأنظمة المتبعة في دولة المقر.

المادة الثالثة:
عضوية الهيئة:
تتألف عضوية الهيئة على النحو التالي:
٣ / ١: الأعضاء المؤسسون:
المؤسسات المالية الإسلامية الموقعة على اتفاقية إنشاء الهيئة في عام ١٩٨٩ (البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة الفيصل «دار المال الإسلامي»، مجموعة دلة البركة، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت التمويل الكويتي).
٣ / ٢: الأعضاء المشاركون:
٣ / ٢ / ١: يتكون الأعضاء المشاركون من الفئات التالية المنضمة أو التي تنضم إلى عضوية الهيئة:
(أ) المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في جميع أنشطتها.
(ب) الهيئات الرقابية والإشرافية التي تشرف على مؤسسات مالية إسلامية وتشمل البنوك المركزية ومؤسسات النقد وما في حكمها.
(ج) المجامع والهيئات الفقهية الإسلامية ذات الشخصية المعنوية.
٣ / ٢ / ٢: يحق للعضو المشارك أن يتمتع بحقوق العضو المؤسس وفقا للشروط التالية:
(أ) التقدم بطلب في هذا الشأن.
(ب) الموافقة المبدئية للجمعية العمومية على هذا الطلب.
(ج) أداء جميع الالتزامات المالية المقررة على العضو المؤسس من تاريخ الموافقة المبدئية.
(د) صدور قرار نهائي في هذا الطلب من الجمعية العمومية بعد انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ الموافقة المبدئية.
٣ / ٣: الأعضاء المراقبون:
(أ) الهيئات والجمعيات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة و / أو عن إعداد معايير المحاسبة والمراجعة.
(ب) مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة القانونية الممارسة ذات الاهتمام بأعمال المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.
(ج) المؤسسات المالية التي تمارس أنشطة مالية إسلامية ضمن نشاطاتها الأخرى.
(د) مستخدمو القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية سواء كانوا أفرادا أم هيئات.
ويحق للأعضاء المراقبين حضور اجتماعات الجمعية العمومية دون أن يكون لهم حق التصويت كما يكون لهم حق حضور الندوات الحصول على مطبوعات الهيئة.

المادة الرابعة:
أهداف الهيئة:
تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى:
٤ / ١: تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
٤ / ٢: نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
٤ / ٣: إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

٤/٤: مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

٤/٥: إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.

٤/٦: السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية والإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

المادة الخامسة:

السنة المالية والتقويم:

تبدأ السنة المالية للهيئة من أول شهر محرم إلى نهاية شهر ذي الحجة من كل سنة هجرية، وتحسب جميع التواريخ وفقا للتقويم الهجري.

الفصل الثاني

المادة السادسة:

الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من:

٦/١: الجمعية العمومية، مجلس الأمناء، اللجنة التنفيذية، الأمانة العامة.

٦/٢: مجلس معايير المحاسبة والمراجعة (مجلس المعايير)، المجلس الشرعي.

الجمعية العمومية

المادة السابعة:

الجمعية العمومية وتكوينها:

الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة وتتكون من الأعضاء الذين تتألف منهم الهيئة المذكورين في المادة الثالثة من هذا النظام.

المادة الثامنة:

شروط العضوية:

٨/١: أن يكون من الفئات التي تتألف منها عضوية الهيئة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا النظام.

٨/٢: أن يسدد رسوم العضوية والاشتراكات السنوية مع مراعاة حكم المادة (٥/١/٦) من هذا النظام.

٨/٣: أن يلتزم بنظام الهيئة ولوائحها.

٨/٤: أن يستوفي أي شروط أخرى يرى مجلس الأمناء إضافتها.

المادة التاسعة:

اختصاصات الجمعية العمومية:

٩/١: اعتماد تعديل النظام الأساسي للهيئة.

٩/٢: الموافقة على طلبات الانضمام لعضوية الهيئة.

٩/٣: تعيين أعضاء مجلس الأمناء.

٩/٤: اعتماد تقرير مجلس الأمناء والقوائم المالية السنوية للهيئة وتقرير المراجع الخارجي.

٩/٥: اعتماد تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.

٩/٦: تحديد أسس تعويض أعضاء مجلس الأمناء عن النفقات المترتبة على أدائهم عملهم في المجلس وذلك استثناء من حكم البند رقم (٣) من المادة الخامسة عشرة من هذا النظام.

المادة العاشرة:

اجتماع الجمعية العمومية:

١٠/١: تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل كل سنة بناء على دعوة رئيس مجلس الأمناء أو بطلب من ٢٥٪ من الأعضاء الذين لهم حق التصويت يقدم لرئيس المجلس، وتختار الجمعية العمومية رئيسا لاجتماعها لمدة عام من بين أعضائها المؤسسين.

١٠/٣: يلزم لصحة انعقاد الجمعية العمومية حضور ٥١٪ على الأقل من الأعضاء الذين لهم حق التصويت ودفعوا اشتراكاتهم السنوية.

١٠/٣: يكون لكل عضو من الأعضاء المؤسسين والمشاركين عدد من الأصوات عن كل مبلغ رسم عضوية ومضاعفاته على ألا تزيد على عشرين صوتا وتصدر القرارات بالنسبة لكافة المسائل المعروضة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء المشاركين في التصويت حضورا أو تمثيلا. أما قرار تعديل النظام الأساسي للهيئة فيصدر بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء المشاركين في التصويت حضورا أو تمثيلا.

١٠/٤: يجوز لأي عضو أن يفوض غيره من الأعضاء كتابة ليمثله في الحضور والتصويت.

١٠/٥: في حالة عدم توافر نصاب الانعقاد تدعى الجمعية العمومية لاجتماع آخر يعقد خلال شهر واحد على الأكثر ويكون ذلك الاجتماع صحيحا بحضور ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأعضاء الذين لهم حق التصويت ودفعوا اشتراكاتهم السنوية.

مجلس الأمناء

المادة الحادية عشرة
تكوين مجلس الأمناء

يتكون مجلس الأمناء من خمسة عشر عضوا غير متفرغ تعينهم الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات، وتستمر عضويتهم لحين تعيين أعضاء المجلس الجديد، مع مراعاة التوزيع الجغرافي وذلك على النحو التالي:

١١/ ١: سبعة أعضاء يمثلون المؤسسات المالية الإسلامية ويكون خمسة منهم بحد أقصى من بين الأعضاء المؤسسين ومن يتمتع بحقوقهم.

١١/ ٢: عضوان من العاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأعمال المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.

١١/ ٣: عضوان من مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

١١/ ٤: عضوان يمثلان الجهات الرقابية والإشرافية في البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

١١/ ٥: عضوان من فقهاء الشريعة الإسلامية.

المادة الثانية عشرة:

تعيين الاعضاء لملء المناصب الشاغرة في مجلس الأمناء

في حالة انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الأمناء بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز أو الإعفاء تقوم الجمعية العمومية بتعيين من يملأ المنصب أو المناصب الشاغرة أو التي ستشغر مع التقيد بما يلي:

١٢/ ١: أن يتم تعيين العضو لملء المنصب الشاغر بأغلبية أصوات الجمعية العمومية وأن يكون من نفس فئة العضو الذي شغر منصبه.

١٢/ ٢: يجوز إعادة تعيين العضو لفترة ثانية ولا يجوز تعيينه لأكثر من فترتين متتاليتين وذلك باستثناء الأعضاء المؤسسين ولأغراض هذا البند تعتبر الفترة المكملة في حق العضو المعين في المنصب الشاغر فترة كاملة.

المادة الثالثة عشرة:

تعيين رئيس مجلس الأمناء ونوابه:

يختار مجلس الأمناء بالاقتراع السري رئيسا للمجلس من بين أعضائه المؤسسين ومن يتمتع بحقوقهم وفقا لهذا النظام. كما يختار المجلس بالاقتراع السري نائبين للرئيس ويكون اختيار الرئيس ونائبه بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين في التصويت حضورا أو تمثيلا.

المادة الرابعة عشرة:

سلطات ومهام رئيس مجلس الأمناء:

يكون لرئيس مجلس الأمناء السلطات والمهام التالية:

١٤/ ١: دعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

١٤/ ٢: رئاسة اجتماعات اللجنة التنفيذية ويحل أحد نائبيه محله عند غيابه.

١٤/ ٣: رئاسة اجتماعات مجلس الأمناء.

١٤/ ٤: الموافقة بصورة مبدئية على طلبات الانضمام تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية.

المادة الخامسة عشرة
أحكام عضوية مجلس الأمناء:

١٥/ ١: باستثناء الأعضاء الممثلين للمؤسسات المالية الإسلامية، والهيئات والجمعيات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، والهيئات الرقابية والإشرافية، تكون العضوية في مجلس الأمناء شخصية لعضو المجلس ولا تكون لأي عضو سلطة تفويض صلاحياته لشخص آخر أو إحلاله محله.

١٥/ ٢: لا يجوز للفرد الجمع بين عضوية مجلس الأمناء أو اللجان المنبثقة عنه وعضوية المجالس الأخرى في الهيئة.

١٥/ ٣: جميع أعضاء مجلس الأمناء غير متفرغين وهم متبرعون دون مقابل بعملهم في المجلس.

١٥/ ٤: مع مراعاة ما جاء في البند رقم (١٥/ ٣) من هذه المادة فإنه يحق للعضو استرداد النفقات المترتبة على أدائه عمله في المجلس وفقا للأسس التي تحددها الجمعية العمومية بموجب البند رقم (٩/ ٦) من هذا النظام.

١٥/ ٥: تسقط العضوية عن أي عضو لا يسدد الاشتراك السنوي المحدد.

١٥/ ٦: تستثنى الجهات الرقابية والإشرافية والهيئات الرقابية الشرعية من دفع رسوم العضوية والاشتراكات السنوية، كما يجوز لمجلس الأمناء أن يقرر إعفاء أي عضو من سداد الاشتراك السنوي كليا أو جزئيا للمدة التي يحددها المجلس.

المادة السادسة عشرة:
إعفاء أعضاء مجلس الأمناء:

يجوز إعفاء أي عضو من أعضاء مجلس الأمناء بمن فيهم رئيس المجلس بقرار من الجمعية العمومية للهيئة بناء على موافقة ما لا يقل عن ثلثي أعضاء المجلس وذلك في إحدى الحالات الآتية:

١٦/ ١: إذا أساء العضو استخدام منصبه في المجلس.

١٦/ ٢: إذا أساء التصرف بصورة يعتبرها المجلس مضرة بأهداف وسمعة الهيئة أو المجلس.

١٦/ ٣: إذا فقد أحد شروط الأهلية أو أدين في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

١٦/ ٤: إذا تغيب عن حضور جلسات المجلس ثلاث جلسات

متتالية دون عذر يقبله المجلس.

المادة السابعة عشرة
اختصاصات مجلس الأمناء:

١٧/ ١: يختص مجلس الأمناء بالآتي:

(أ) تعيين أعضاء مجالس الهيئة وإعفائهم وفقا لأحكام هذا النظام.

(ب) تدبير المصادر المالية لتمويل الهيئة واستثمار أموالها.

(ج) ترشيح المراجع الخارجي واقتراح أتعابه.

(د) اعتماد خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية للهيئة.

(هـ) الموافقة على التقرير السنوي لمجلس الأمناء والقوائم المالية السنوية وتقرير المراجع الخارجي تمهيدا لاعتمادها من الجمعية العمومية.

(و) اقتراح تعديل النظام الأساسي للهيئة.

(ز) تحديد أسس تعويض أعضاء مجلس الهيئة الأخرى ولجانها عن النفقات المترتبة على أدائهم لعملهم، مع مراعاة أن أعضاء هذه المجالس واللجان متبرعون بعملهم دون مقابل.

(ط) تعيين الأمين العام للهيئة وتحديد راتبه ومخصصاته وشروط ومدة تعيينه.

(ي) السعي لدى الجهات المسؤولة عن تطبيق المعايير في الدول التي تعمل فيها مؤسسات مالية إسلامية لتبني تطبيق معايير الهيئة.

١٧/ ٢: بالرغم مما تضمنه هذا النظام من سلطات وصلاحيات لمجلس الأمناء فإنه لا يجوز له، ولا لأي من اللجان المنبثقة عنه بما في ذلك اللجنة التنفيذية، التدخل في أعمال مجالس الهيئة الأخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا توجيهها بأي وجه من الوجوه إلى القيام بأي مهمة أو مشروع متعلق بأعمالها وأنشطتها.

المادة الثامنة عشرة:
اجتماعات مجلس الأمناء

يجتمع مجلس الأمناء بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل في السنة أو بطلب من ٢٥٪ من أعضاء المجلس يقدم لرئيس مجلس الأمناء، ويلزم أن توجه الدعوة مع جدول الأعمال قبل موعد الاجتماع بشهر واحد على الأقل. وينعقد المجلس بحضور أغلبية الأعضاء ويصدر قراراته في كافة المسائل المطروحة بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين في التصويت حضورا أو تمثيلا، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس، باستثناء اقتراح تعديل النظام الأساسي للهيئة فيلزم الحصول على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس المشاركين في التصويت حضورا أو تمثيلا.

المادة التاسعة عشرة
اللجان الفرعية

يجوز لمجلس الأمناء أن يشكل لجانا فرعية من بين أعضائه أو من غيرهم يحدد مهامها وصلاحياتها وطريقة عملها وتحديد أتعابها.

اللجنة التنفيذية

المادة العشرون:
تكوين اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة أعضاء على النحو التالي:

٢٠/ ١: رئيس مجلس الأمناء أو نائبه عند غيابه رئيسا.

٢٠/ ٣: الأمين العام للهيئة عضوا ومقررا.

٢٠/ ٣: عضوان يعينهما مجلس الأمناء من بين أعضائه

٢٠/ ٤: رئيس مجلس المعايير أو نائبه عند غيابه.

٢٠/ ٥: عضوان يعينهما مجلس المعايير من بين أعضائه.

المادة الحادية والعشرون:
اختصاصات اللجنة التنفيذية:

تختص اللجنة التنفيذية بالآتي:

٢١/ ١: مناقشة خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية للهيئة وعرضهما على مجلس الأمناء لاعتمادهما.

٢١/ ٢: مناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمناء الذي تعده الأمانة العامة، والقوائم المالية السنوية، وتقرير المراجع الخارجي للهيئة ورفعها لمجلس الأمناء للموافقة عليها تمهيدا لاعتمادها من الجمعية العمومية.

٢١/ ٣: اعتماد لائحة التوظيف واللائحة المالية الخاصتين بعمل الهيئة واعتماد حوافز الموظفين.

٢١/ ٤: يجوز للجنة أن تفوض بعض صلاحياتها إلى رئيسها أو إلى الأمين العام للهيئة ويجب على الشخص المفوض أن يعرض على اللجنة في أول اجتماع لاحق لها ما اتخذه من قرارات بموجب التفويض.

المادة الثانية والعشرون:
اجتماعات اللجنة التنفيذية:

٢٢/ ١: تجتمع اللجنة التنفيذية بدعوة من الأمين العام مرتين على الأقل سنويا وكلما دعت الحاجة بناء على طلب رئيس اللجنة أو الأمين العام للهيئة.

٢٢/ ٢: تنعقد اللجنة التنفيذية بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم رئيسها أو نائبه في حالة غيابه. وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة.

الأمانة العامة

المادة الثالثة والعشرون
تكوين الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام والجهاز الفني والإداري للهيئة.

المادة الرابعة والعشرون
شروط تعيين الأمين العام

يعين مجلس الأمناء أمينا عاما للهيئة من غير أعضاء مجالس الهيئة ويكون متفرغا ويقيم في دولة المقر ويحدد راتبه وتخصصاته وشروط ومدة خدمته، ويشترط فيمن يعين أمينا عاما أن يكون:

٢٤/ ١: حاصلا على مؤهل علمي مناسب في أحد المجالات التي لها صلة بالمحاسبة المالية.

٢٤/ ٢: له أبحاث في مجال المحاسبة و/أو المراجعة منشورة ويفضل أن تكون في مجال المؤسسات المالية الإسلامية.

٢٤/ ٣: ذا خبرة تطبيقية في مجال المحاسبة أو في مجال التعليم الجامعي في المحاسبة، ويفضل من لديه خبرة في الإدارة ومجال أعمال المؤسسات المالية الإسلامية.

٢٤/ ٤: ذا مقدرة على أداء أعماله باللغتين العربية والإنجليزية.

المادة الخامسة والعشرون:
اختصاصات ومهام الأمين العام للهيئة:

الأمين العام للهيئة هو المدير التنفيذي للهيئة ويمارس المهام التالية:

٢٥/ ١: تنسيق أعمال الجمعية العمومية ومجالس الهيئة الأخرى ولجانها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرارات الصادرة عن أي منها ومتابعة تنفيذها.

٢٥/ ٢: تصريف الأعمال والأمور اليومية للهيئة.

٢٥/ ٣: التنسيق والإشراف على الدراسات والإجراءات الخاصة بإعداد البيانات والمعايير والإرشادات التي تصدرها الهيئة.

٢٥/ ٤: إعداد وإصدار التقرير الإخباري عن نشاطات الهيئة.

٢٥/ ٥: توثيق الصلة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات الهدف المماثل، وكذلك بين الهيئة والمؤسسات المالية الإسلامية.

٢٥/ ٦: توظيف أعضاء الجهازين الفني والإداري بموجب الخطة المعتمدة من مجلس الأمناء.

٢٥/ ٧: الإشراف على الأمانة العامة بجهازيها الفني والإداري وتسيير ما يتعلق بها من أعمال وتكوين اللجان الخاصة بذلك.

٢٥/ ٨: إعداد خطة العمل والخطط المستقبلية والموازنة التقديرية السنوية للهيئة وعرضها على اللجنة التنفيذية تمهيدا لرفعها إلى مجلس الأمناء.

٢٥/ ٩: اقتراح لائحة التوظيف واللائحة المالية الخاصتين بعمل الهيئة وعرضهما على اللجنة التنفيذية تمهيدا لاعتمادها.

٢٥/ ١٠: إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمناء والقوائم المالية السنوية للهيئة ورفعهما إلى اللجنة التنفيذية تمهيدا لعرضهما على مجلس الأمناء.

٢٥/ ١١: القيام بأعمال المقرر للجمعية العمومية ومجالس الهيئة الأخرى ويحضر اجتماعاتها ويشترك في مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها دون أن يكون له حق التصويت.

٢٥/ ١٢: التمثيل القانوني للهيئة أمام الغير وتمثيلها في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية.

٢٥/ ١٣: القيام بأي أعمال أخرى يكلف بها من قبل الجمعية العمومية أو أي من مجالس الهيئة الأخرى ولجانها.

مجلس معايير المحاسبة والمراجعة

المادة السادسة والعشرون
تكوين مجلس المعايير

يتكون مجلس المعايير من خمسة عشر عضوا يعينهم مجلس الأمناء لمدة أربع سنوات على النحو التالي:

٢٦/ ١: ستة أعضاء من المؤسسات المالية الإسلامية يكون ثلاثة منهم من بين الأعضاء المؤسسين ومن يتمتع بحقوقهم طبقا لهذا النظام.

٢٦/ ٢: عضوان من الجهات الرقابية والإشرافية في البنوك المركزية ومؤسسات النقد..

٢٦/ ٣: عضوان من العاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأعمال المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية.

٢٦/ ٤: عضوان من مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

٢٦/ ٥: عضوان من فقهاء الشريعة الإسلامية.

٢٦/ ٦: عضو من أساتذة الجامعات في مجال المحاسبة والدراسات المالية.

المادة السابعة والعشرون

تعيين الأعضاء لملء المناصب الشاغرة في مجلس المعايير:

في حالة انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس المعايير بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز أو الإعفاء، يقوم مجلس الأمناء بتعيين من يملأ المنصب أو المناصب الشاغرة أو التي ستشغر مع التقيد بما يلي:

٢٧/ ١: أن يتم تعيين العضو لملء المنصب الشاغر بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الأمناء وأن يكون من نفس فئة العضو الذي شغر منصبه.

٢٧/ ٣: يجوز إعادة تعيين العضو لفترة ثانية ولا يجوز تعيينه لأكثر من فترتين متتاليتين، ولأغراض هذا البند تعتبر الفترة

المكملة في حق العضو المعين في المنصب الشاغر فترة كاملة.

المادة الثامنة والعشرون

تعيين رئيس ونائب رئيس مجلس المعايير

يختار مجلس المعايير، بالاقتراع السري، من بين أعضائه المشاركين رئيسا لمجلس المعايير ونائبا له. ويحل النائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

المادة التاسعة والعشرون:

أحكام عضوية مجلس المعايير.

٢٩ / ١: باستثناء الأعضاء الممثلين للمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات والجمعيات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة والهيئات الإشرافية، تكون عضوية مجلس المعايير شخصية ولا يكون لأي عضو سلطة تفويض صلاحياته لشخص آخر أو إحلاله محله.

٢٩ / ٢: جميع أعضاء مجلس المعايير غير متفرغين وهم متبرعون بعملهم في المجلس دون مقابل.

٢٩ / ٣: مع مراعاة ما جاء في البند (٣٩ / ٢) من هذه المادة فإنه يحق لعضو مجلس المعايير استرداد النفقات المترتبة على أدائه عمله في المجلس وفقا للأسس التي يحددها مجلس الأمناء بموجب البند (١٧ / ١ / ز) من هذا النظام.

المادة الثلاثون

إعفاء أعضاء مجلس المعايير

يجوز إعفاء أي عضو من أعضاء مجلس المعايير بمن فيهم رئيس المجلس بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمناء بناء على توصية ثلثي أعضاء مجلس المعايير، وذلك في إحدى الحالات الآتية:

٣٠ / ١: إذا أساء العضو استخدام منصبه في المجلس.

٣٠ / ٢: إذا أساء التصرف بصورة يعتبرها مجلس الأمناء مضرة بأهداف وسمعة الهيئة أو مجلس المعايير.

٣٠ / ٣: إذا فقد أحد شروط الأهلية أو أدين بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٣٠ / ٤: إذا تغيب عن حضور جلسات المجلس ثلاث جلسات متتالية دون عذر يقبله مجلس المعايير.

المادة الحادية والثلاثون:

اختصاصات مجلس المعايير:

يختص مجلس المعايير وحده دون غيره بالاختصاصات التالية:

٣١ / ١: وضع خطة عمل مجلس المعايير على المدى القصير والطويل.

٣١ / ٢: إعداد واعتماد بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها.

٣١ / ٣: إعداد واعتماد معايير الأخلاقيات والتعليم المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات المالية الإسلامية.

٣١ / ٤: إعادة النظر بغرض الإضافة أو الحذف أو التعديل في أي بيان من بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة.

٣١ / ٥: إعداد واعتماد الإجراءات التنفيذية لإعداد المعايير ولوائح وإجراءات عمل مجلس المعايير.

٣١ / ٦: المساعدة في السعي لدى الجهات المسؤولة عن تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في الدول التي تعمل فيها مؤسسات مالية إسلامية لتبني بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة التي يصدرها مجلس المعايير.

٣١ / ٧: اقتراح تعديل مواد النظام التي تخص مجلس المعايير بموافقة ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس المعايير سواء أدلي بتلك الأصوات حضورا أو تمثيلا، ولا يعتبر التعديل نافذا إلا بعد اعتماده من الجمعية العمومية.

المادة الثانية والثلاثون:

سلطات ومهام رئيس مجلس المعايير:

يكون لرئيس مجلس المعايير السلطات والمهام التالية:

٣٢ / ١: الإشراف على إنجاز أعمال مجلس المعايير.

٣٢ / ٢: رئاسة اجتماعات مجلس المعايير.

٣٢ / ٣: الموافقة على جدول أعمال مجلس المعايير الذي يعده الأمين العام وتوجيه الدعوة لاجتماعات المجلس.

٣٢ / ٤: حضور اجتماعات مجلس الأمناء والاشتراك في مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله على النحو الذي يراه مجلس الأمناء مناسبا دون أن يكون له حق التصويت في الاجتماعات.

المادة الثالثة والثلاثون:

اجتماعات مجلس المعايير:

يجتمع مجلس المعايير مرتين على الأقل كل سنة بدعوة من رئيسه، أو بطلب من ٢٥٪ من أعضائه يقدم لرئيس مجلس المعايير وينعقد المجلس بحضور أغلبية أعضاء، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس. ويلزم أن توجه الدعوة لحضور الاجتماع مع جدول الأعمال قبل موعد الاجتماع بشهر واحد على الأقل.

المادة الرابعة والثلاثون:

اللجان الفرعية لمجلس معايير المحاسبة والمراجعة:

يجوز لمجلس المعايير أن يشكل لجانا فرعية أو فرق عمل فنية من بين أعضائه أو من غيرهم يحدد مهامها وصلاحياتها وطريقة عملها.

المجلس الشرعي

المادة الخامسة والثلاثون:
تكوين المجلس الشرعي:

(أ) يتكون المجلس الشرعي من أعضاء لا يزيد عددهم على خمسة عشر عضوا يعينهم مجلس الأمناء لمدة أربع سنوات من الفقهاء الذين يمثلون هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء في الهيئة وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك المركزية، وعلى المجلس أن يستعين بذوي الخبرات في التخصصات المختلفة.

(ب) يختار المجلس الشرعي، بالاقتراع السري، أحد أعضائه، رئيسا له وتصدر قراراته بأغلبية أصوات أعضائه المشاركين في التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس، ويكون الأمين العام مقررا للمجلس الشرعي. ويجوز للمجلس تكوين لجان فرعية من بين أعضائه ويحدد لهم مهامها وطريقة عملها.

المادة السادسة والثلاثون:
اختصاصات المجلس الشرعي:

يختص المجلس الشرعي بما يلي:

٣٦ / ١: تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.

٣٦ / ٢: السعي لإيجاد المزيد من الصيغ الشرعية التي تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من مواكبة التطور في الصيغ والأساليب، في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية.

٣٦ / ٣: النظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية أو من هيئات الرقابة الشرعية لديها، سواء كانت الإحالة لإبداء الرأي الشرعي فيما يحتاج إلى اجتهاد جماعي، أو للفصل في وجهات الرأي المختلفة، أو القيام بدور التحكيم.

٣٦ / ٤: دراسة المعايير التي تعمل الهيئة على إصدارها في مجالات المحاسبة والمراجعة أو الأخلاقيات، والبيانات ذات الصلة، وذلك في المراحل المختلفة للتأكد من مراعاة هذه الإصدارات لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث
مصادر تمويل الهيئة واستثمار واستخدام أموالها

المادة السابعة والثلاثون:
مصادر تمويل الهيئة واستثمار واستخدام أموالها:

٣٧ / ١: مصادر تمويل الهيئة

تتكون مصادر تمويل الهيئة من:

الرسوم التي يلتزم الأعضاء بها والاشتراكات السنوية والمنح والتبرعات والوصايا والأوقاف وريعها وعائد بيع مطبوعات الهيئة وأي مصادر تمويل أخرى يوافق عليها مجلس الأمناء.

٣٧ / ٢: استثمار واستخدام أموال الهيئة

تستثمر وتستخدم أموال الهيئة على النحو التالي:

٣٧ / ٢ / ١: تستثمر أموال الوقف السائلة والعينية وغيرها من المصادر بما يتفق مع أهداف الهيئة وشروط الواقف.

٣٧ / ٢ / ٢: تخصص الاشتراكات السنوية وريع استثمار الوقف والصدقة الجارية مع أي إيرادات أخرى لتمويل أعمال الهيئة.

٣٧ / ٢ / ٣: يجوز بقرار من مجلس الأمناء اقتراض مال يزيد على ٢٥٪ من المبلغ المستثمر بصفة صدقة جارية لتغطية عجز الميزانية السنوية للهيئة.

٣٧ / ٣: يعد بالهيئة سجل للعضوية يوضح قيمة رسم العضوية لكل عضو كما يوضح ما تم تسديده من الاشتراكات السنوية.

٣٧ / ٤: رسم العضوية الذي يدفعه كل عضو من الأعضاء يكون غير قابل للتحويل أو الاسترداد.

الفصل الرابع
أحكام عامة

المادة الثامنة والثلاثون:
لغة النظام

يعد هذا النظام باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حالة وجود اختلاف بينهما تكون الحجية للنص باللغة العربية.

المادة التاسعة والثلاثون:
تفسير النظام:

مجلس الأمناء هو الجهة المختصة بتفسير أحكام هذا النظام.

المادة الأربعون:
التصرف في أموال الهيئة في حال حلها أو تصفيتها:

تحدد الجمعية العمومية للهيئة في حال حل الهيئة أو تصفيتها الجهة الخيرية التي تؤول إليها أموال الهيئة، على أن تظل وقفا، كما هي الآن، ويصرف ريعها على تلك الجهة، مع قيام الجمعية العمومية للهيئة بتعيين ناظر للوقف.

المادة الحادية والأربعون:
سريان النظام:

يسري هذا النظام اعتبارا من تاريخ اعتماده من قبل الجمعية العمومية وتسجيله لدى الجهات الرسمية بدولة البحرين ويحل محل النظام السابق.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي...

المؤسسة في سطور:

١- أنشئت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (مؤسسة خاصة ذات نفع عام) بموجب مرسوم أميري صدر في ٢١ ذي الحجة ١٣٩٦ هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٧٦م.

٢- يدير المؤسسة مجلس إدارة يرأسه حضرة صاحب السمو أمير البلاد (حفظه الله) ويضم ستة أعضاء تختارهم الشركات المساهمة الكويتية لمدة ثلاث سنوات.

٣- تعتبر المؤسسة من بين هيئات النفع العام وتتلقى الدعم من الشركات المساهمة الكويتية بمقدار ٥٪ من صافي الأرباح السنوية لهذه الشركات.

٤- الهدف العام للمؤسسة هو المعاونة في سبيل التطور العلمي والحضاري.

٥- من أهداف المؤسسة:

أ- دعم الأبحاث الأساسية والتطبيقية من خلال منح تقدمها في مجالات العلوم الطبيعية والهندسية والصحية والغذائية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ب- تقديم المنح لتشجيع ودعم الأبحاث المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية وأعمال التطوير والتجارب ذات الصلة بالاقتصاد الكويتي.

ج- تقديم المنح والجوائز والمكافآت لدعم التطور الفكري في الكويت والأقطار العربية الأخرى.

د- العمل على تدريب المواطنين الكويتيين من خلال منحهم بعثات وزمالات بغرض الدراسة والتدريب وكذلك إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.

هـ- تشجيع ودعم وتنمية مشاريع البحوث والبرامج العلمية المشتركة بين الهيئات العلمية الكويتية من جهة والعربية والدولية من جهة أخرى.

و- دعم روح التكافل بين الأجيال في الكويت.

إدارات المؤسسة:

١- إدارة مشاريع البحوث

تهدف الإدارة إلى تهيئة المقومات اللازمة لتقديم العون للمؤسسات الكويتية والأفراد الباحثين والعاملين في الدولة.

تقدم المنح إلى الهيئات من خلال مجموعة تقوم بالبحث داخل هذه الهيئات، بهدف دفع مسيرة البحث إلى الأمام، وفي هذه الحالة تعتبر الهيئة هي الجهة الممنوحة رغم أن الاقتراح تقدم به عالم أو مجموعة من العلماء من داخل الهيئة.

تنظر المؤسسة في طلبات المنح الخاصة بالأبحاث في مجالات العلوم البحتة والعلوم التطبيقية، التكنولوجيا، تدريس العلوم، العلوم الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية، إضافة إلى البحوث في مجال الطب في التراث العربي والإسلامي.

إن تمويل البحث يأخذ عادة شكل المنحة، إلا أنه يمكن للمؤسسة أن تساهم في تمويل المشاريع التي تتصل بالتطبيقات التكنولوجية التي يمكن أن تؤدي نتائجها إلى استثمارات رابحة.

أما الخطوات الأساسية المطلوبة ممن يتقدمون للحصول على تمويل المؤسسة للمشاريع البحثية فهي:

أ- تقديم الاقتراح المبدئي.

ب- تقديم الاقتراح التفصيلي وملء الاستمارات المتعلقة بالموضوع.

٢- إدارة المشاريع بالتكليف

تهدف الإدارة إلى البحث والتنقيب عن أنجع السبل العلمية التي تواكب التطور بمختلف مجالاته العلمية والاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت.

وتسعى إلى تحديد مسار الأساليب العلمية التي تدعم عملية التنمية في البلاد وتقضي حاجاتها وتشخيص معوقاتها المحتملة ومن ثم اقتراح الوسائل الكفيلة بإنجاحها

تطرح مشاريع هذه الإدارة من قبل مجلس إدارة المؤسسة برئاسة حضرة صاحب السمو أمير البلاد (حفظه الله) وهي حصيلة الاستبانة التي تعدها الإدارة وتوزعها على الشركات المساهمة ومؤسسات الدولة المختلفة بهدف التعرف على أهم المشاكل التي تواجهها ومعالجتها، حيث يشكل فريق عمل من ذوي الكفاءة والاختصاص في مجال المشروع المقترح ويكلف بتنفيذه.

وفيما يلي نبذة عن مشاريع الإدارة:

أولا: المشاريع المنتهية

أ- تطوير نظام التعليم العام في الكويت.

ب- الإسكان الحكومي في دولة الكويت.

ج- ظاهرة عزوف الشباب الكويتي عن الثقافة العلمية

د- الانتاجية في دولة الكويت وسبل تحسينها.

حيث تم طباعة التقرير الختامي لكل من المشروعين أ، ب على شكل كتاب تم توزيعه على وزارات الدولة المختلفة والمؤسسات العلمية

ذوات العلاقة.

ويجري العمل لطباعة التقارير الختامية للمشروعين ج،د

ثانيا : المشاريع الجارية

أ ـ الاستهلاك المتزايد في دولة الكويت وترشيده.

ب ـ قاموس القرآن الكريم.

ثالثا : مشاريع قيد البحث

أ ـ البيئة البحرية وطرق الاستفادة منها.

ب ـ استصلاح وزراعة الأراضي بالكويت.

ج ـ تنمية مصادر المياه.

رابعا: مشاريع جديدة

أ ـ تنمية الثروة الحيوانية بدولة الكويت.

ب ـ تطوير صناعة الغذاء وإنماء مشاريع الاكتفاء الذاتي.

٣ ـ إدارة الجوائز:

انطلاقا من أهداف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وتحقيقا لأغراضها في تدعيم البحوث العلمية بمختلف فروعها وتشجيع العلماء والباحثين في الكويت والبلاد العربية الأخرى والإسلامية، تقوم المؤسسة بتخصيص جوائز في مختلف العلوم وذلك في برامجها السنوية. ومن خلال هذه الجوائز تسجل المؤسسة اعترافها بالإنجازات التي تهدف لرفع المستوى الحضاري في مختلف الميادين.

جوائز المؤسسة:

جائزة الكويت:

إن جائزة الكويت هي أكبر جوائز المؤسسة وأهمها، وتمنح للعلماء والباحثين المتميزين في أبحاثهم العلمية. وتخصص المؤسسة سنويا خمس جوائز للكويتيين ومثلها لأبناء البلاد العربية الأخرى. وتمنح هذه الجوائز في خمسة حقول هي: العلوم الأساسية، العلوم التطبيقية، العلوم الاقتصادية والاجتماعية، الفنون والآداب وإحياء التراث العربي والإسلامي. ويتغير التخصص الدقيق لكل حقل من حقول الجائزة من عام لآخر.

جائزتا المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية:

تشجع المؤسسة الباحثين في مجال الطب في التراث الإسلامي وذلك بمنح جائزة كل عامين في كل من المجالين الآتيين:

١ ـ مجال الممارسة الطبية المحكومة بالضوابط العلمية.

٢ ـ مجال الفقه الطبي وتحقيق التراث الإسلامي الطبي.

جوائز المؤلفين والمترجمين والناشرين في معرض الكتاب العربي:

رغبة في إعطاء حركة التأليف والترجمة مزيدا من الدعم والتشجيع خصصت المؤسسة ست جوائز سنويا للكتب المعروضة في معرض الكتاب العربي، ثلاثا منها للتأليف في مجال العلوم والإنسانيات وعن الكويت واثنتين للترجمة في العلوم والإنسانيات والجائزة السادسة لأحسن كتاب مؤلف للطفل العربي.

جوائز الزراعة:

رغبة في تشجيع التطور الزراعي في الكويت ودعما للجهود التي تقوم بها الجهات المختصة بالبلاد فقد خصصت المؤسسة بالتعاون مع الاتحاد الكويتي للمزارعين ثلاث جوائز سنويا وذلك في المجالين الآتيين:

١ ـ استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية في إنتاج المحاصيل الزراعية.

٢. تنويع المحاصيل الزراعية.

جائزة أفضل بحث:

تساعد المؤسسة في تدعيم المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في الكويت، كما تساعد على النهوض بالمجهودات المبذولة لرفع مستواها العلمي وذلك عن طريق منح جائزتين للبحوث المنشورة فيها، جائزة لأفضل بحث متميز في مجال العلوم والأخرى لأفضل بحث متميز في مجال الإنسانيات.

جائزة الإنتاج العلمي:

تقرر منح هذه الجائزة بمبادرة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد (حفظه الله) لتكريم النخبة المتميزة بإنتاجها العلمي الغزير من أبناء دولة الكويت حملة درجة الدكتوراه في مختلف فروع المعرفة، وتشجيعا لهذه الكفاءات العلمية الوطنية من أجل مزيد من البحث والدراسة وتسخيرهما لخدمة قضايا المجتمع. وتمنح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي جائزة التفوق العلمي في المجالات التالية:

العلوم الطبيعية والرياضية، العلوم الهندسية، العلوم الحياتية، العلوم الطبية، العلوم الاجتماعية والإنسانية، والعلوم الإدارية والاقتصادية.

جائزة آثار العدوان العراقي على دولة الكويت:

تمشيا مع أهداف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وتحقيقا لأغراضها في تدعيم الانتاج العلمي وتشجيع العلماء والباحثين، ونتيجة للغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت فقد قامت المؤسسة باستحداث جائزة حول الآثار الناجمة عن العدوان العراقي على دولة الكويت، في الموضوعات التالية:

١ ـ البحوث البيئية.

٢. البحوث التاريخية.

٣. البحوث النفسية والاجتماعية

٤. البحوث الاقتصادية.

٥. القصة والرواية.

٤. إدارة الثقافة العلمية.

أنشئت هذه الإدارة عام ١٩٨١م بهدف نشر وتنمية الثقافة العلمية بين أفراد المجتمع، وتشجيعهم على اكتساب الاتجاهات والمهارات العلمية وتعميق العلاقة الوظيفية بين العلم والبيئة وإبراز دور الحضارة العربية والإسلامية في تقدم العلوم المعاصرة. وتحقيقا لهذه الأهداف وغيرها قامت الإدارة بإصدار سلسلة من الكتب العلمية المبسطة وعمل أفلام تلفزيونية تناقش بعض القضايا العلمية، كما طرحت الإدارة مسابقات علمية محلية كمسابقة العيد الوطني، اقرأ، الريادة، وتشارك في المسابقات العلمية العالمية (أولمبياد

الرياضيات والكيمياء والفيزياء) الدولية.

كما تعد الإدارة برنامجا ثقافيا أسبوعيا تحت عنوان الثقافة العلمية.

وتشارك الإدارة في تمويل الأنشطة العلمية والثقافية للجمعيات العلمية بجامعة الكويت والأندية الصيفية بوزارة التربية، كما تساهم في تمويل حملات الترشيد والتوعية الخاصة بالكهرباء والماء وكذلك في بعض الأنشطة العلمية لوزارات ومؤسسات الدولة.

وتشارك في الاحتفالات القومية والعالمية كيوم الصحة العالمي وأسبوع المرور الخليجي ويوم الغذاء العالمي وغيرها.

٥ـ إدارة الشؤون الثقافية والمؤتمرات:

أنشئت هذه الإدارة في بداية عام ١٩٨١م بهدف المساعدة على نقل العلم والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الكويت لتنمية وتطوير القدرات العلمية والفنية ولمواكبة التطورات العلمية في العالم وإبراز دور الكويت فيها عالميا، ومن أهم أعمال الإدارة عقد المؤتمرات والندوات العالمية والدورات التدريبية المحلية والخارجية أو المشاركة في عقدها، وإيفاد العلماء والمتخصصين في مهمات علمية للمشاركة في اللقاءات العالمية بغرض تبادل المعرفة والتعاون الفني. كما تعنى الإدارة بالبرامج والاتفاقات العلمية الدولية. وكانت الإدارة حتى عام ١٩٨٤ تهتم ببرنامج البعثات الدراسية.

كما عقدت المؤسسة أو شاركت من خلال هذه الإدارة في العديد من اللقاءات العلمية المحلية والعالمية وذلك بتمويل وإشراف كاملين من المؤسسة أو بالمشاركة مع جهات علمية أخرى، كما أرسلت المؤسسة عددا من الطلبة لاستكمال دراساتهم العليا ٥٠٪ منهم كويتيون. كما أن للمؤسسة اتفاقات ومساهمات في أنشطة دولية عديدة كمشاركتها في برامج المركز الدولي للفيزياء النظرية. وتسهم المؤسسة في تمويل المجلة العلمية بالتعاون مع أكاديمية العلوم لدول العالم الثالث وأكاديمية العلوم الأفريقية حيث تشارك المؤسسة في هذه المجلة، ويبلغ الدعم السنوي المقدم من المؤسسة ٥٠,٠٠٠ دولار أميركي. بالإضافة إلى مساهمتها في الأكاديمية الإسلامية للعلوم.

كما انضمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى عضوية المجلس العلمي لتدريس العلوم عام ١٩٨٣ وذلك ضمن خطة المؤسسة الرامية إلى الإسهام في تطوير البرامج العلمية التي يقدمها المجلس والاستفادة منها محليا وذلك عن طريق عقد حلقات دراسية أو ندوات علمية محلية أو نشر البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والجهات المعنية الأخرى بالدولة.

وتركز الإدارة كذلك على تقديم الخدمات العلمية والتقنية إلى الشركات المنضمة للمؤسسة في جميع برامجها المتنوعة وفي مختلف القطاعات. ومن ضمن هذه الخدمات الدورات التدريبية المحلية والخارجية التي تنظمها المؤسسة للإداريين العليا والمتوسطة في الشركات المنضمة إليها، كما ساهمت الإدارة وأشرفت على نشر ٣٣ سجلا عالميا من اللقاءات العلمية التي شاركت في عقدها.

٦ـ إدارة التأليف والترجمة والنشر

إن الهدف من إنشاء الإدارة في ١٩٨٢م هو دعم المكتبة العربية بالكتب والموسوعات والدراسات المتخصصة والجادة في مجالات المعرفة المختلفة، وكذلك العمل على إحياء اللغة العربية في مجالات العلم بمساندة حركة التعريب في الوطن العربي.

ويمثل نشر الكتب المؤلفة والمترجمة والموسوعات أحد الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت. ومع تقدم السنين وازدياد قاعدة قراء كتب وموسوعات المؤسسات تزداد الطلبات المقدمة لإدارة التأليف والترجمة والنشر لدعم أو نشر أو تبني المشاريع العلمية المنجزة أو التي قيد الإنجاز.

ولقد كان لفتح باب تشجيع المؤلفين الكويتيين عن طريق شراء نسخ من إنتاجهم العلمي أثره في تقدم عدد كبير من المؤلفين الكويتيين بطلباتهم للدعم وكذلك بعض الهيئات والمؤسسات لدعم طباعة بعض الندوات والكتب الخاصة.

وكذلك تشارك الإدارة في معارض الكتب التي تعقد في الكويت سنويا.

كما تشارك المؤسسة في العديد من المعارض خارج دولة الكويت كمشاركتها في معرض القاهرة الدولي ومعرض البحرين.

ولقد حددت الإدارة إطار المؤلفات والمترجمات ونشرها بأن عملت على استحداث وإصدار سبع سلاسل علمية هي:

١ـ الموسوعات العلمية.
٢ـ الكتب المترجمة.
٣ـ الكتب الثقافية العلمية.
٤ـ الرسائل الجامعية.
٥ـ الدراسات المتخصصة.
٦ـ المؤلف الناشئ.
٧ـ سلسلة التراث العلمي العربي (بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

وكذلك إصدار لائحة جديدة للسلاسل المذكورة.

٧ـ إدارة الشؤون الإدارية:

تقوم الإدارة بالإشراف على مراقبة وتنفيذ اللوائح الإدارية الخاصة بالمؤسسة ومتابعة جميع الأعمال المتعلقة بالموظفين من الناحية الإدارية والقانونية. كما تقوم من خلال قسم العلاقات العامة والإعلام وبالتنسيق مع الإدارات الأخرى بتزويد أجهزة الإعلام المحلية والعربية والدولية بالأنشطة العلمية المختلفة للمؤسسة.

٨ـ إدارة الشؤون المالية:

تقوم الإدارة بالإشراف المالي على تمويل المشاريع والأنشطة الخاصة لجميع أعمال المؤسسة وأيضا تعد التقارير والميزانيات المالية سنويا.

٩ـ إدارة صيانة وهندسة المبنى

يعتبر المبنى الجديد لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي من أحدث المباني في الكويت حيث روعي في تصميمه استخدام التقنيات المعمارية الحديثة بتوافق تام مع التقنيات المرئية والخدمات الكهروميكانيكية الأكثر تطورا.

يتكون المبنى من اثني عشر طابقا منها طابقان تحت مستوى سطح الأرض وميزانين بالإضافة إلى ثمانية طوابق متكررة وسطح.

يميز المبنى وجود بهو مفتوح في الدور الأرضي إلى سقف المبنى.

ويحتوي المبنى على معدات لعرض البرامج المرئية وعلى حدائق داخلية معلقة وثلاث قاعات للندوات وقاعة المسرح الكبرى.

ولضمان الاستفادة الدائمة من التقنيات المتوفرة في المبنى أنشئت إدارة صيانة وهندسة المبنى للقيام بمهام التشغيل والصيانة الوقائية للمبنى وللمحافظة على إبقاء جميع الخدمات المرافقة بصورة جيدة ودائمة.

مجلة العلوم

مجلة العلوم تصدر شهريا في الكويت من شركة التقدم العلمي للنشر والتوزيع عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وهي في معظمها ترجمة لمجلة ساينتفك امريكان التي تعد بحق أكبر مجلة علمية في عالم اليوم وتصدر بعشر لغات عالمية في الدول الشرقية والغربية.

تمثل مجلة العلوم إحدى البدايات الجادة نحو نشر المعرفة العلمية في الوطن العربي، وهي تلبي الحاجة الماسة إلى مجلة علمية عربية غير متخصصة تفتح مجالات التثقيف العلمي للمواطن العادي والمراجع المدرسية والجامعية وتعنى بالتوجيهات العلمية الحقيقة التي تفرض نفسها في التطور الحضاري لامتنا.

وإن إقدام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على مثل هذا العمل العلمي الشاق والمكلف بعد أن أصدرت عددا من المعاجم والموسوعات العلمية ليس إلا استمرار لتلك الجهود التي تبذلها للحد من اغتراب فكر أمتنا وانفصام ثقافتها نتيجة عدم استخدام لغتها في نشاطها العلمي. كما أنه سعي حثيث كي تصبح لغتنا أداة طيعة في خدمة هذه الأمة واستئناف مسيرتها في وجه تحديات هذا العصر وتغيراته.

يشرف على تحرير المجلة هيئة تحرير برئاسة مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وأعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية.

ص.ب. ٢٠٨٥٦ الصفاة
١٣٠٦٩ الكويت.

ترسل طلبات الاشتراك إلى قسم الاشتراكات بالعنوان المذكور.

توجه مراسلات التحرير إلى: مدير تحرير مجلة العلوم.

والاشتراك السنوي (بالبريد الجوي) عشرة دنانير كويتية أو أربعون دولارا أمريكيا.